المنهج الحديث
للبحث في العلوم الإنسانية

تأليف
الدكتور فاروق السامرائي

مدرس في برنامج ماجستير التربية في الإسلام
ورئيس قسم أصول الدين (سابقاً)
كلية الشريعة - جامعة اليرموك (سابقاً)

دار الفرقان للنشر والتوزيع

الطبعة الاولى

١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م

رقم الايداع لدى المكتبة الوطنية
(٥٩٧ / ٥ / ١٩٩٦)

رقم التصنيف : ٤٢ر٠٠١
المؤلف ومن هو في حكمه : فاروق السامرائي

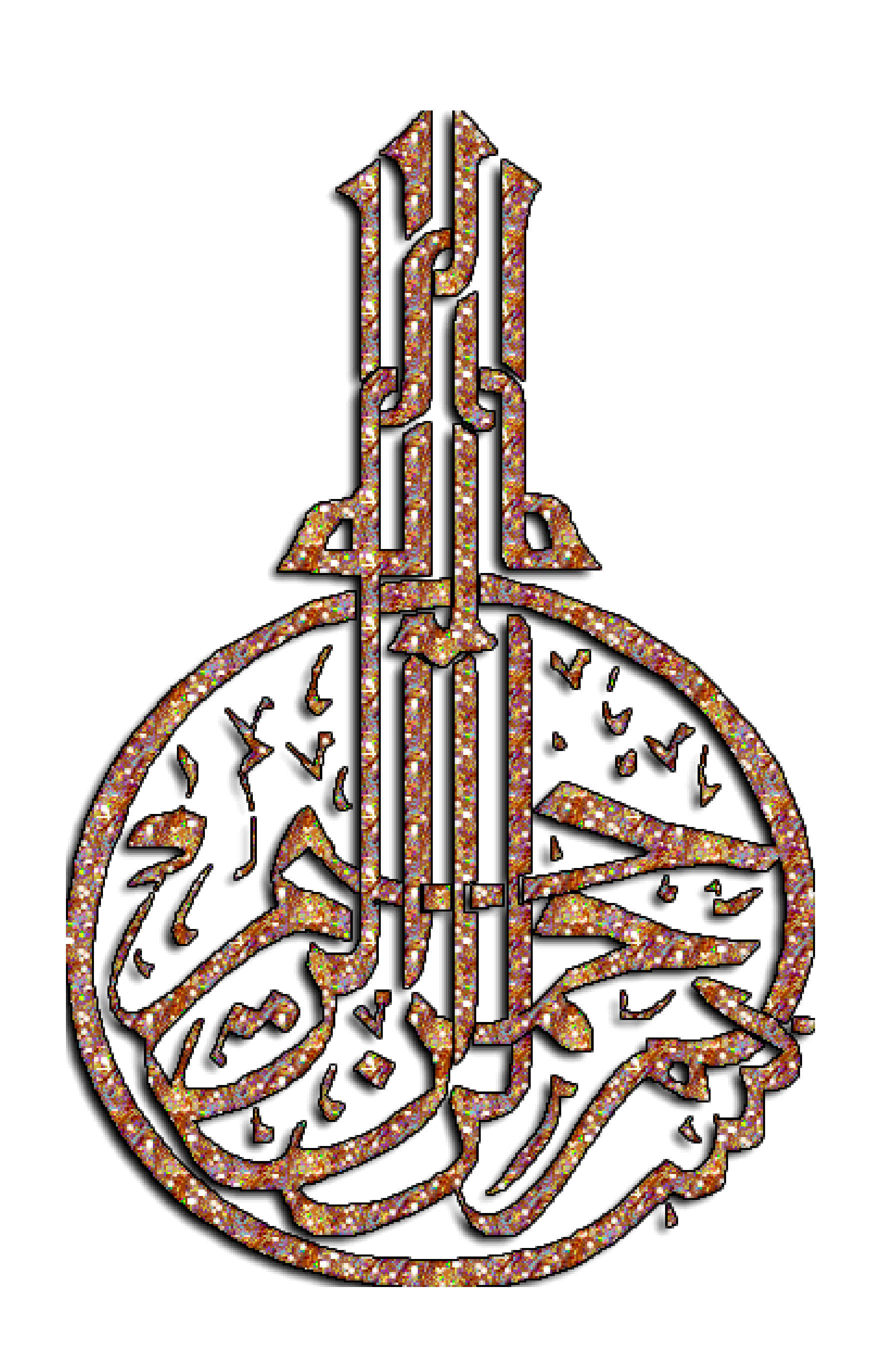
عنوان المصنف : المنهج الحديث للبحث في العلوم الانسانية
الموضوع الرئيسي : ١ - المعارف العامة
٢ - طرق البحث العلمي
رقم الإيداع : (٥٩٧ / ٥ / ١٩٩٦)
بيانات النشر : عمان / دار الفرقان

* - تم إعداد الفهرسة الاولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

دار الفرقان
للنشر والتوزيع

الادارة والمكتبية : العبدلي-جوهرة القدس/هاتف ٦٤٥٩٣٧-٦٤٠٩٣٧-٦٢٨٣٦٢
صندوق بريد ٩٢١٥٢٦ عمان - الاردن

تنضيد وإخراج
محمد غانم - مؤسسة مروة للطباعة
إربد - الأردن


بسم الله الرحمن الرحيم

المنهج الحديث
للبحث في العلوم الإنسانية

تاليف

الدكتور فاروق السامرائي

مدرس في برنامج ماجستير التربية في الإسلام

ورئيس قسم أصول الدين (سابقاً) - كلية الشريعة - جامعة اليرموك

الطبعة الأولى

١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على رسوله الأكرم محمّد صلى الله عليه وسلّم، وعلى آله وصحبه، ومن تبع هديه، وسار على نهجه إلى يوم الدين، وبعد:

فقد تنوعت طرق البحث العلمي مع النقلة الحضاريّة التي شهدها القرن الحالي، فهناك أساليب وطرائق جديدة اعتمدها الباحثون في اعداد بحوثهم ورسائلهم العلمية. وساعد التقدّم التكنولوجي على اختزال كثير من خطوات البحث، ممّا وفّر الجهد والوقت، وسارع في تحقيق أحسن النتائج. فلا نستهين بميدان البحث العلمي، ونحن نرى حجم الإنعكاسات التي أحدثتها مناهجه المتنوعة في عصرنا الحاضر.

ويأتي هذا الكتاب، لتحقيق ما هدفت إليه، لأضع بين يدَي الباحث أبرز جوانب البحث العلمي في العلوم الإنسانيّة، بعيداً عن الإسهاب المُمِل، أو الاختصار المُخل . فالباحث يحتاج إلى منهج علمي، يُعينه في اعداد وانجاز دراسته بأقلّ جهد، وأقصر وقت.

ولأجل وضع تصور صحيح لموضوعات الكتاب، آثرت أن تكون مواردي فيه:

[١] مُجمَل الملحوظات التي أفادني بها أستاذي الجليل الاستاذ الدكتور أكرم

ضياء العمري خلال اشرافه على رسالتي الدكتوراه. [1]

[٢] مُحصلة خبرتي العلمية خلال وجودي في برنامج الدراسات العليا «التربية في الإسلام» التابع لمركز الدراسات الإسلاميّة سابقاً، ولكليّة الشريعة والدراسات الإسلاميّة، في جامعة اليرموك «اربد/الأردن» حالياً، حيث أشرفت وناقشت مايقرب من أربعين رسالة علمية ضمن مجال التخصص، في الفترة الزمنية مابين (١٩٨٩م – ١٩٩٦م). وقمت خلالها بتدريس معظم مساقات البرنامج، وبشكل خاص «مناهج وأساليب البحث العلمي».

[٣] مجمل ملحوظات الأخوة الأساتذة التي كنت أستمع إليها خلال مشاركتي لهم في لجان مناقشة رسائل ماجستير «التربية في الإسلام».

[٤] مجمل المعلومات القيّمة التي دونتها عن زميلي وأخي المرحوم الدكتور وليد العاني (المتخصص في علوم الحديث النبوي الشريف) والتي استفدت منها كثيراً في موضوع تخريج الأحاديث النبوية (الفصل السادس).

[٥] إستفادتي من بعض القضايا المنهجيّة التي دونها طلبتي خلال تدريسي لهم في مرحلة الماجستير، وإشرافي على رسائلهم، وأخصّ منهم بالذكر الأخوة: وائل التل، وأحمد الدغشي، والأخت منى داود. وكذلك بعض اسهامات السيد محمد رجب السامرائي في متابعة وإخراج هذا الكتاب.

[٦] مجموعة من المصادر والمراجع، التي استفدت منها في استكمال بعض موضوعات الكتاب، حيث أشرت إليها في حواشي البحث، ودوّنتها ضمن قائمة المصادر والمراجع.

---

(١) عنوانها: التعليم الإسلامي بين الأصالة والتجديد، وقد نُوقشت في عام ١٩٨٩م، في الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة، وحصلت من خلالها على مرتبة الشرف الأولى.

وأخيراً، أسأل المولى جلّت قدرته، أن يُثيبني على ماأخلصت فيه من نيّة لوجهه الكريم، وأن يُقيل عثرتي في ماقدّمت من جهد بين يديه، وأن يرزقني صدق القول وحسن العمل، فهو حسبي ونعم الوكيل. وصلى الله وسلم على سيّدنا محمد، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

د. فاروق السامرائي

جامعة اليرموك، إربد - الأردن

٢١/ذي الحجة/١٤١٦هـ الموافق ٩/٥/١٩٩٦م

الفصل الأول

أضواء على البحث العلمي

المبحث الأول: المفاهيم
المبحث الثاني: صفات الباحث
المبحث الثالث: سمات البحث
المبحث الرابع: أنواع البحث
المبحث الخامس: أهميّة الكومبيوترفي البحث

المبحث الأول

المفاهيــم

١- مفهوم مناهج البحث

معنى النّهج أو المنهاج في اللغة هو: الطريق الواضح البيّن، قال تعالى: ﴿**لكلٍّ جعلنا منكم شرعةً ومنهاجاً**﴾ (المائدة: ٤٨). وقيل: هو الطريق المستقيم.[١]

ومعنى البحث: طلبك الشيء في التراب. وهو: أن يسأل عن شيء ويستخبرَ. وابتحث عن الشيء أي: فتّش عنه.[٢]

ويُقصد بمنهج البحث في الاصطلاح: طريقة وأسلوب البحث، وهي تُعبّر عن محاولة الباحث في الوصول إلى المعرفة، أو التنقيب عنها بأسلوب علمي يخضع للتقصي الدقيق، والنقد العميق، وعرضها بطريقة تحقق التكامل والشمول.

والبحث العلمي وسيلة للدراسات العلمية، التي يُمكن من خلالها الوصول لحلّ المشكلات المختلفة، عن طريق الإستقصاء الشامل الدقيق للظواهر والمتغيّرات

(١) ابن منظور: لسان العرب، باب: نهج ٢/٣٨٣، الزبيدي: تاج العروس ٦/٢٥١.

(٢) الزبيدي: تاج العروس ٥/١٩٣.

ومنهج البحث العلمي هو: الطريقة المُثلى لاعداد البحوث والكتب العلميّة المتخصصة، وكذلك الرسائل الجامعيّة. ويدخل تحقيق مصادر التراث في دائرة مفهوم البحث العلمي، لما لهذا الإتّجاه من أهميّة في تيسير معطيات التراث، وجعله فاعلاً في مجالات التخصص، حيث إنّ معظم ما دوّنه العلماء القُدامى في مؤلفاتهم، يعدّ مصادر أساسيّة لموضوعات الدراسات المعاصرة.

اقسام البحث العلمي

الأول: البحث الميداني: وله أهدافه وطرقه وضوابطه. ويلزم فيه إعتماد قواعد وطرق خاصّة بالدراسات الميدانيّة، لتقرير نتائج البحث بواسطة إستبانات وعيّنات الدراسة، بحيث تنسجم وطبيعة الافتراضات التي يضعها الباحث لعلاج المشكلة .

الثاني: البحث النظري: ومجاله العلوم الإنسانية، وخاصّة التراثيّة منها. وفيه يلزم الباحث أن تكون طريقة إعداده منسجمة مع موضوعيّة التعامل مع مصادره، ولا مانع من اعتماد نتائج البحث في تأصيل وتعزيز مجال التخصص جمعاً بين الأصالة والمعاصرة.

مجالات البحث في الفكر التربوي الإسلامي

مع إتساع دائرة الفكر التربوي الإسلامي، يلزم تحديد المجال التخصصي الذي يريده الباحث. فقد تبدو للباحثين ثلاثة مجالات هي:

– **أصولية** : يركز الباحث فيها على أصول الفكر التربوي الإسلامي، لتأصيل الجوانب التربوية التي ارتبطت به، مثل الأهداف، والمناهج، والمؤسسات.

– **فلسفية** : تعنى بدراسة النتاج الفكري لعلماء التربية الإسلامية، للوقوف على آرائهم، وسمات فكرهم التربوي، وفاعليّتهم في واقعهم الذي عاصروه، ثمّ تتبع مدى تأثير مدارسهم الفكريّة والفلسفيّة في الأجيال اللاحقة.

- **تاريخية** : يمكّنه من خلاله الربط بين البعد التربوي للحدَث، وبين وجهته التاريخيّة، عن طريق الإستقراء الفاحص لحركة التأريخ وأحداثه.[1]

٢- مفهوم التصنيف

نجد أنَّ كلمة «التصنيف» قد شاعت في القرون الأولى من تاريخ الفكر الإسلامي، وتركزت جهود معظم العلماء على جمع الحديث الذي مثّل جلَّ إهتماماتهم، ثمّ الأخبار والشعر والحكايات. وكان يقتصر عمل المصنِّف على جمع الآثار تحت عناوين مختلفة، وتفريقها في فصول، ومن ثمّ توزيعها إلى أقسام، دون تحليل أو تعليق أو ربط أو تأليف. ولا يعني ذلك أنّ صنعة التأليف لم تكن موجودة، بل إنّها نمت وأخذت بالتوسّع مع زيادة الحاجة إليها، فبرزت مؤلفات في تخصصات متنوعة، أسهمت في إثراء الفكر الإسلامي، وزادت من مساحته.

ولم تعد في وقتنا الحاضر عملية التصنيف واردة في البحث العلمي إلاّ باعتبارها مرحلة منه. فبمجرّد جمع النصوص وتصنيفها وتوزيعها في أبواب أو فصول لايُعدّ بحثاً علمياً، لافتقاره إلى الدراسة والتحليل. فباستطاعة باحث ما أن يُعد رسالة علميّة في الأدب العربي مثلاً. من خلال البحث عن شاعر مغمور فُقِدَ ديوانه، وذلك بجمع أبياته الشعريّة المتناثرة من مصادر الأدب العربي، ثمّ ترتيبها وتبويبها، ومن ثمّ عمل دراسة وافية عن حياة الشاعر، وأخرى عن طبيعة موضوعات شعره. وتكتمل بذلك عناصر البحث من خلال الجمع والدراسة.[2]

(١) راجع: عبد البديع الخولي: الفكر التربوي في الأندلس، ص٥١ ؛ وسعيد اسماعيل وآخرون: دراسات في فلسفة التربية، ص ٧٥ـ ١١١ ؛ وعبد الرحمن النحلاوي: التربية الإسلاميّة والمشكلات المعاصرة، ص ١٨، ١٩.

(٢) أكرم العمري: مناهج البحث وتحقيق التراث،ص٤٥، ٤٦.

٣– مفهوم الكمّ والكَيف في البحث العلمي

الكمّ: مساحة البحث.

الكيف: طريقة صياغته، ودقّة معلوماته.

فمن خلال القدرة على الموازنة بين الكمّ والكيف تتحدّد مهارة الباحث، إذ لا اعتبار للإسهاب أو الإطالة من غير ضرورة، أو للإختصار دون حاجة إليه، فطبيعة عناصر البحث تحدّد المساحة المطلوبة لصياغة مادّتها، لذا يلزم الباحث أن يكون له قدر كبير من الذوق العلمي، ليحول دون وقوع المحذور في إتساع رقعة البحث، وقلّة فوائده العلميّة.

إذن لابدّ من تصور حجم المشكلات البحثيّة التي تواجه فكرنا المعاصر، ومدى إتساع دائرة التأليف بواقع لايتناسب مع حجم الإضافات العلميّة. ومن هنا فإنّ على الباحث أن يجعل صياغة بحثه في إطار الذوق العلمي، فيلجأ إلى إنتقاء أوجز العبارات وأعظمها دلالة لمراده، دون تكرار مخل، أو اسهاب مُمل.

٤– مفهوم الجديد والإبتكار

إنّ مفهوم (الجديد) في البحث العلمي ليس كما يفهمه بعض النّاس على أنّه «اختراع شيء جديد» فهذا أمر متعذّر في كثير من التخصّصات، بل يستحيل في بعضها. يقول سارتون : «ما الابتكار العلمي سوى نسج الخيوط المختلفة، وربط بعضها ببعض، أمّا الابتكار من العدم فلا وجود له»[1]

(١) الشرق الأدنى، مجتمعه وثقافته : مجموعة من الباحثين، ترجمة: عبد الرحمن أيّوب ٦:١٤٤.

وقد يكون الجديد والابتكار في أحد اتجاهين:

الأول: في ذات المنهجيّة التي يعرض موضوعات بحثه من خلالها. سواء مايتعلق باسلوب كتابة البحث، أو ترتيب موضوعاته، أو طريقة عمل الهوامش والفهارس، أوطبيعة مداخل الموضوعات والفقرات، فإنّ الجرأة في تبنّيه وخاصّة للباحث المبتدىء لايُعدّ من الأمور المحمودة في البحث، إلاّ إذا عزّز الباحث توجّهه بحجج بالغة، تُرجّح الجديد المبتكر، من غير خلاف عند أهل التخصص في أفضليّته.

وليست العبرة بذات الجديد المبتكر، وإنّما بنوعه وماهيّته. فكثير من النّاس يعشق التغيير والتبديل، دون اعتبار دقيق لنوع الفائدة المتوخاه من احداث مثل هذا التغيير، فقد تكون حجم السلبيّات التي أفرزها يزيد بكثير على إيجابيّاته، وليس من العدالة العلميّة القبول بمثل هذا الوضع؛ لأنّ «درء المفاسد أولى من جلب المنافع» كما هو معلوم عند علماء الأصول.

الثاني: في نوع المادة التي أعدّها. وهنا يجد الباحث نفسه أمام تخصّصات قد يتّسع فيها المجال للزيادة والإضافة والإبتكار، في حين يتعذّر عليه في تخصصات أخرى الإضافة العلميّة لأساسيّاتها. فما الذي يُمكن أن يُضيفه الباحث لأساسيّات علم النحو أو الصرف، أو أصول الفقه،أو مصطلح الحديث النبوي؟ في حين اعتبرها بعض المتخصصين علوماً محترقة، فلايكاد يجد فيها الباحث متنفساً للابتكار.

ينبغي أن لاينحسر الجديد في البحث التراثي، ضمن مفهوم الإضافة إلى أصول ذات العلم والفنّ، فهناك جوانب متعددة تخدم الإتجاهات التراثية وتيسّرها، فتكسو القديم ثوب المعاصرة، أوترتبط بين جذر قديم وغصن جديد.

فلو هدف الباحث إلى تحقيق الجدّة والإبتكار في بحث عن أحكام الزكاة. فسيقتصر عمله على جمع النّصوص الشرعيّة، وبيان دلالتها، والأحكام المُستنبطة منها. فماهو الجديد والمُبتكر في بحثه؟ خصوصاً وأنّ مثل هذه الدراسات قد أُشبعت من قبل علمائنا القدامى واللاحقين دراسة وتحليلا.

ولو نظر الباحث في ميدان الإقتصاد الإسلامي، والمشكلات التي عصفت بعالمنا الإسلامي المعاصر، وطبيعة الصراع الطبقي بين الأغنياء والفقراء، بسبب التفاوت في توزيع الثروات، وما نتج عن ذلك من مظالم إجتماعيّة، وإضطرابات سياسيّة، وقلق نفسي، وحاول الباحث جاهداً أن يضع تصورات وحلول ضمن خطوات تكفل انفراجاً للمشكلة، مستنداً على مافي التراث الإسلامي من معطيات في جانب المال والإقتصاد، لأمكنه عندئذ تحقيق الجديّة والإبتكار، من خلال وضعه اللمسات العلميّة المعاصرة التي تُعطي القديم واقعاً جديداً وفاعلاً. [1]

«وقد لا تظهر الإضافة العلميّة محددة بكميّة من المعلومات النوعيّة التي توافرت نتيجة الثورة المعرفيّة "المعلوماتية" الحديثة، بل تظهر في القدرة على إعادة تنظيم المعطيات العلميّة في بنية جديدة تيسر الإفادة منها، وتعين على تطورها، ولن يتمّ ذلك دون قدرة على التصوّر والتخيّل المبدع، فالمطلوب أن تُفتّش عمّا في خزانة الصور وخزانة المعاني، وتعمل فيها بالتركيب والتفصيل»[2].

(١) عن محاضرات الدكتور أكرم العمري لطلبة الدراسات العليا في الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة.

(٢) أكرم العمري: مناهج البحث وتحقيق التراث، ص ٦٠، ٦١.

ويبدو أنّ صنعة التأليف في البحث العلمي في غالب الأحوال تنحصر في أمرين ، وقد أشار إليهما عالم قديم بقوله: «لاينبغي لمصنّف يتصدّى للتصنيف أن يعدل عن غرضين، إمّا أن يخترع معنى... وإمّا أن يبتدع وضعاً ومبنى ... وما سوى هذين الوجهين فهو تسويد الورق، والتحلّي بحلية السرف»[١]

٥- مفهوم الأصالة والمعاصرة.

نردد عبارتي: (الأصالة) و (المعاصرة) كثيراً في أحاديثنا. فهل نعني بالأصيل كل ماهو قديم، حسب الفهم التقليدي. أم أنّ الأصيل هو إمتداد الشيء إلى ماضيه، وإتصاله به؟ إنّ الماضي يُمثّل جذور الحاضر، وصورة الحاضر معيار لإرتباطه بماضيه. فالحضارات تُقاس بمجموع ماضيها وحاضرها، من خلال مُجمل عطائها الحضاري.

إذن كيف نتعامل مع الماضي لتأصيل الحاضر، في ضوء تراكم المعرفة، وفقدان المعايير الواضحة التي يتحدد بوجودها أسلوب الانتقاء؟ ثمّ هل أنّ واقعنا المعاصر فيه من المقومات مايرقى إلى تقبل معطيات أصالتنا، والتعايش مع قيمها؟ إنّه لمن الخطأ أن ننظر ألى حجم التأصيل من خلال كثرة التعامل مع نصوص التراث، فلا تعني كثرتها أصالة البحث، لأنّ عوامل كثيرة تحكم منهجيّته، وتحدّد ملامح أصالته. لقد أخذت طروحات أصحاب الفكر طريقها في اتجاهين:

(١) المرجع السابق، ص٦٦ (نقلاً عن: التعريف بآداب التأليف -مخطوط-).

الأول: نحو تأصيل الحاضر.

الثاني: نحو عصرنة الماضي.

فأين موقع الباحث منها؟ ومن أين يبدأ طريق العودة دون مخاطر فكرية؟

إنّ معالم منهجيّة البحث في مثل هذا الإطار تبدو صعبة، وطريقها محفوف بالمخاطر. فكلّما أطنب الباحثون في جذور الماضي، كلّما زاد سيف البحث حدّة، لتصبح مرحلة الإنتقاء من معطيات التراث أصعب مراحل البحث، فاستخدام النّصوص دون دراية شرعيّة أو لغويّة أو تاريخيّة، تُوقع صاحبها في خطأ جسيم، فتجعله كرامي رمية في ظلام، قد يُصيب صاحباً وحبيباً دون قصد !

لقد أُحيط الباحث بكمّ هائل من التوجّهات العلميّة، والتطورات المستجدّة في عالم التكنولوجيا والعلوم. وبات من العسير التعامل معها والإستفادة منها، ناهيك عن اللحاق بها ومجاراتها، ذلك أنّ الصراع الفكري والتكنولوجي والحضاري واللغوي قائم، والتسابق بين الأمم يستعر يوماً بعد يوم، والسيادة والغلبة لمن ملَكَ زمام الإبداع، وأخضع الآخرين. فأين موقع الباحثين من عالم اليوم؟

لقد غزت الثرثرة أخلاقنا وطباعنا، فكثُر الكلام، وندُر العمل. أبهرتنا حضارة الغرب، وافتُتنّا بما يصدر عنهم من أقوال وأفعال وأبحاث. فأوجد فينا هذا الواقع ترديًا حضارياً أبعدنا عن مناهل تراثنا المعطاء، بل وسارع بعض دُعاة التجديد إلى إيجاد القفزة الحضاريّة، متجاهلين أهميّة المنهج العلمي واستقلاليّة الذات في تحقيقها. وأحدثوا قطيعة موهومة بين حاضرهم وتراثهم، ظنّا منهم أنّ أزمة الأمّة الحضاريّة سببها علاقتها بتراثها، واعتزازها به، وانّ «الإنهزام الحضاري» الذي مُنيت به، نتيجة تمسك بعض أبنائها بالدين والخلق!!

ولأجل أن ينتقم بعضهم لواقعه المظلوم، اندفع بغضب شديد ليقطع كلّ ماله صلة بالدين، وبالقيم التي نشأت عنه، داعياً إلى عَلمَنَةِ الحياة. حتّى قال أحدهم متحدثاً: أنا شرقيٌ مثل سائر مواطنيه، لكنّني ثرت على المشرق عندما أيقنت أنّ عاداته تعوق إرتقاءه. ودعا أن يأخذ الشرقيّون بعادات الغربيين كي يقوُوا مثلهم.(1)

إذن كيف يمكن لأصحاب «الفقه الحضاري»، والمنهج العلمي، قياس حجم المشكلة، في وسط تزاحم التناقضات الفكرية، وفي ظلّ غياب الضوابط المنهجيّة والعقديّة والشرعية.؟ وبأيّ وسيلة يُمكن مواجهة الآثار التربويّة المدمّرة، التي أحدثتها إفرازات الفكر الغربي، وممارساته الهابطة، في الأسرة والمجتمع، بعد أن اقتحمت برامج التلفزة الأمريكيّة والغربية بيوتنا وأسرنا، وأصبحت تُنقل إلينا بواسطة الأقمار الصناعيّة.؟ وبأيّ منهجيّة علميّة يُمكن للباحثين التربويين أن يوجّهوا أبناء الأمّة نحو تربية إسلاميّة هادفة، ليُخفّفوا من تأثير فاعلية وسائل الإعلام، التي باتت تُشكّل خطراً تربوياً لايعلم نتائجه إلاّ الله؟

لقد أدركت حكومة بريطانية في فترة من الفترات خطورة الاعلام الأمريكي على شعبها، فكانت تحتجّ على استخدام الأقمار الصناعيّة في البثّ التلفزيوني، علما أنّ إنكلترة تعتبر نفسها شعباً محافظاً بالنسبة للشعب الأمريكي، مع أنّها دولة صناعيّة وحضاريّة، وإنّ أصول الأمريكان أكثرها انجليز. مابال العالم الإسلامي النامي، إذا سيطرت عليه برامج التلفزة الأمريكيّة ؟ خصوصا وأنّ الهيمنة الأمريكيّة إنفردت في قيادة العالم بعد التلاشي السريع للاتحاد السوفيتي.

(1) سفر الحوالي: العلمانيّة ص٥٩٩ (نقلاً عن سلامة موسى: الأدب للشعب ص١٣١، مصر ١٩٦١م.).

ربما لا يجد الباحث أرضاً يتحرّك على ظهرها، في ظلال هيمنة الفكر الغربي، وسطوة مناهجه؟ فكيف يُمكنه تحقيق الوجود الحضاري لأمّته، ليُعيد لها القيادة الفكريّة للعالم بعد انقطاع طويل؟ إنّ نظرة عابرة إلى نتاج فكرنا المعاصر، تكشف عن واقع مؤلم هزيل لأمّتنا، يجمع بين إنهزاميّة الداخل، وتبعيّة الخارج.

كانت اليابان قد خرجت من حرب ساحقة مدمّرة، وبعد عقود يسيرة، ظهرت لتنافس الغرب، بل أنّها حقّقت قفزة تكنولوجيّة أعجزت العالم من أن يتحداها أو يُجاريها. فهل العقيدة البوذيّة أقوى من عقيدة الإسلام في دفع أتباعها نحو الرقي الحضاري. للأسف إنّ احساسنا بضعف الذات جعلنا نرتجف ونرتعد أمام تقدّم التكنولوجية الغربيّة. واعتقد بعضنا أنّ ماحدث في الغرب هو ضرب من خوارق الأشياء لايمكن أن يتكرّر. لقد بات هذا الصراع النفسي يحول دون الإبداع، أو حتّى محاولة التفكير به.[1]

لقد عزّز الإسلام فينا روح الإبداع، وإستقلاليّة الذات، وكفاية المنهج. قال تعالى: ﴿**أولم يكفهم أنّا أنزلنا عليك الكتاب يُتلى عليهم. إنّ في ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون**﴾ (العنكبوت: ٥١). ورُوي أنّ عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بنسخة من التوراة، فقال: يا رسول الله، هذه نسخة من التوراة، فسكت، فجعل يقرأ ووجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يتغيّر، فقال أبو بكر-رضي الله عنه- : ثكلتك الثواكل، ماترى بوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فنظر عمر إلى وجه رسول الله فقال: أعوذ بالله من غضب الله ومن غضب رسوله، رضينا بالله ربّاً وبالإسلام ديناً، وبمحمّد نبيّاً. فقال رسول

(١) عن محاضرات الدكتور أكرم العمري لطلبة الدراسات العليا في الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة.

الله صلى الله عليه وسلم: «والذي نفس محمّد بيده، لو بدا لكم موسى فاتبعتموه وتركتموني لضللتم عن سواء السبيل، ولو كان حياً وأدرك نبوتي لاتّبعني».[1]

وفي رواية أخرى أنّ عمر بن الخطاب – رضي الله عنه– أتى النبي صلى الله عليه وسلم بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب، فقرأه. عندها غضب النبي صلى الله عليه وسلم وقال له: «أمتهوّكون[2] فيها يا ابن الخطاب؟ والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقيّة، ولا تسألوهم عن شيء فيُخبرونكم بحقّ فتكذبونه، أو بباطل فتصدقوا به، والذي نفسي بيده لو أنّ موسى كان حياً ماوسعه إلاّ أن يتبعني»[3].

وعن إبراهيم التيمي «أنه بلغ ابن مسعود أن عند ناس كتاباً يعجبون به فلم يزل بهم حتى أتوه به فمحاه ثم قال: إنما هلك أهل الكتاب قبلكم أنهم أقبلوا على كتب علمائهم وتركوا كتاب ربهم».[4]

وممّا يُؤسف له أنّ الميل نحو المنهج الغربي بلغ ذروته، فلايُمكن أن يتصور بعض الباحثين أنّه بالإمكان كتابة بحث دون اعتماد طريقة الغربيين ومناهجهم. وهذا يدلّ على مدى التبعيّة الثقافية والفكريّة للغرب، لذا اعتبر المستشرق الإنجليزي «جب» هذه النتيجة مقياساً صادقاً للحكم على مدى التغريب، فيقول: «والسبيل الحقيقي للحكم على مدى التغريب هو أن نتبيّن إلى أيّ حدّ يجري التعليم على الأسلوب الغربي، وعلى المبادىء الغربيّة، وعلى التفكير الغربي»[5].

(١) الدارمي: السنن، باب ٤٢، حديث ٤٣٥.

(٢) قال الحسن البصري: أي متحيّرون. (انظر: الجوهري. مختار الصحاح، ص٢٩٢).

(٣) الإمام أحمد: المسند ٣/٣٨٧.

(٤) الدارمي: السنن، باب ٣٩ حديث ٤٤١.

(٥) محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنيّة في الأدب المعاصر، ٢١٦/١–٢١٧ (نقلاً عن WITHER ISLAM P. 329-334).

نحن لاندعو إلى ترك كلّ ماهو غربي أو أجنبي، فالثقافة ملك للجميع، لكن لانريد أن نفكر بعقليّة غربيّة ونحن نكتب أو نتحدّث بلغة القرآن الكريم. فلكلّ منظومة حضاريّة مصطلحاتها الخاصّة بها، وقيمها المستندة إلى ذات عقيدتها .فأصالتنا الإسلاميّة لاتعجز عن بعث روح الإبداع في مسيرتنا الفكريّة والثقافية، لترقى الأمّة إلى تحقيق الشهود الحضاري ﴿**وكذلك جعلناكم أمّةً وسطاً لتكونوا شُهداءَ على النّاسِ، ويكونَ الرسولُ عليكم شهيدا**﴾.(البقرة: ١٤٣)

لابُدّ من تحديد الموقع، وبلورة الذاتيّة، لنُعزز مسيرة التغيير بخُطىً ثابتة، قاعدتها الثقة المطلقة بالله وبفاعليّة شرعه، كي لاتكون مخاوف الاحباط والهزيمة من معوّقاتها﴿**ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين**﴾ **(آل عمران:١٣٩)**.

إنّنا بحاجة إلى تصوّر منضبط لقيم الأصالة وثوابتها، ثمّ لدواعي المتغيّرات، ضمن مرونة الفكر التربوي الإسلامي، لنحقق استقلالية القيم والذاتية، مع القدرة على التجديد والابداع، إيذاناً بتلمّس الخُطى ببصيرة إيمانية تعتبرُ من الماضي، وتتجاوز إلى الإبداع في الحاضر، في إطار فقه الثوابت والمتغيّرات في هذا الدين، فتكون الثوابت منابع إستقاء، وتكون المتغيّرات معينُ إبداع، ويكون صدق التوجّه إلى الباري سبحانه وتعالى، معين أنوار المسار.

المبحث الثاني

صفات الباحث

حثّ الدين الإسلامي على صفات أخلاقيّة، وأمر أتباعه التحلّي بها، لما لها من أثر في السلوك والعمل. وهذه الصفات ضروريّة للباحث المسلم، إلاّ أنّ حديثنا سيقتصر على بيان أبرز صفات الباحث:

١- التجرّد عن الهوى، وتحرّي العدالة.

ينبغي على الباحث أن يكون متجردا عن الأثرة وحبّ الذات، ودوافع الهوى، ليتحرّى العدالة في نقده لعمل الآخرين، أو حُكمه على آرائهم وتوجّهاتهم بعيداً عن المغالاة والتطرّف. إمتثالاً لقول الله عزّ وجلّ: ﴿**ولايجرمنكم شنآن قوم على أن لاتعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله**﴾(المائدة: ٨)، وإن أراد الباحث أن يُرجّح بين الآراء فيلزمه مراعاة قواعد العدالة في الحكم على غيره، وبدون ذلك فإنّه ينأى بنفسه عن مصداقية الباحث المتجرّد لذات الحق. فلا مناص من مراعاة أخلاقيّات البحث العلمي لصياغة القيم، وبناء الأحكام، وترجيح الآراء.

٢- سعة دائرة المعرفة.

هذه الصفة ضروريّة للباحث، ليتمكن من حريّة الحركة داخل دائرة تخصصه. فسعة الإطّلاع، والغوص في دقائق قضايا العلم، تمنحه القدرة على المناورة العلمية في صياغة الأفكار، وتحرير النتائج. فكلّما قصرت معرفته بروافد بحثه من المصادر والمراجع، كلّما كانت امكانيّة صياغة متن البحث محدودة وقاصرة، وغير شاملة.

٣- الصبر والمثابرة.

لابدّ وأن تُشكّل قناعات الباحث بأهميّة بحثه، وإيمانه بصدق النتائج المتوخاة منه، دافعا ذاتيًا نحو مواصلة طريق البحث وتقصّي حقائقه، من غير فتور أو ملل، على الرغم من وجود عقبات أو احباطات أو معوّقات، لأنّ الأعمال بخواتيمها.

٤- الفهم الدقيق والبصيرة العلميّة:

إنّ الفهم الدقيق ضروري للباحث، ليستطيع من خلاله استيعاب النصوص، وفهم دلالتها، وتحديد مرادها، بفطنة أهل العلم، ومَلَكَة أهل التخصص، من غير إفراط أو تفريط. وأن تكون لديه بصيرة علميّة تمكّنه من التمييز بين الغثّ والسمين، بين الخطأ والصواب. لذا فإنّ أحكامه التي يصدرها في ثنايا البحث تُعبّر عن وجهة أهل التخصص والدراية، فلا يتعجّل، أو يتجاوز فيها حدود المنطق العلمي.

٥- فقه الواقع:

تعني هذه الصفة دراية الباحث بما يحُيط به من واقع النّاس، وظروف الحياة، ومتطلبات الحضارة. ولعلّ ذلك لايبعد كثيراً عمّا هدف إليه دعاة «الفقه الحضاري». فكلّما اتسعت معارف الباحث بأرضيّة الواقع، كان أكثر قدرة على الموازنة بين متطلباته، ومستلزمات البحث العلمي. فلا بدّ أنْ يصبّ هدف البحث - مهما كان نوعه- في خدمة الواقع الذي يعيشه الباحث.

٦- احترام الوقت:

يُشكّل العامل الزمني احدى أولويات تحقيق أهداف ونتائج البحث، فزمن البحث محدود، والإسراف فيه يُخلّ بشمولية الفائدة، كما ويُحدث خللاً في استكمال

متطلبات عناصره. والفترة الزمنية التي ينقطع فيها الباحث عن بحثه، تُبعثر أفكاره، وتُحدث خللاً في تصوراته، وتجعله غير قادر على استكمال محاور البحث بشمولية وواقعيّة.

٧- القدرة على التعامل مع المتغيّرات:

لايفترض الباحث أنّ جميع القضايا التي سبق وأن خطط لها، أو هدف إلى تحقيقها، ستستمرّ على حالها، أو أنها تأتي أُكلها كما توقّع. فالمتغيّرات كثيرة، فلا يخلو البحث من وجود معوّقات في طريقه. فمثلاً إذا طرأت على البحث مشكلة في نقص المصادر أو المراجع، أو تبديل المشرف، أو تغيير في موضوع البحث، لمصلحة تراها المؤسسة التي ينتمي إليها الباحث، أو ماشابه ذلك، فيلزمه أن يكون مهيئاً للتعامل مع جميع المتغيّرات، من غير ضجر أو تذمّر، خشية أن يَحُوْل الوضع الجديد دون مواصلة البحث، وتحقيق أهدافه.

المبحث الثالث



سمات البحث

تبرز سمات البحث العلمي والأكاديمي في النقاط التالية:

١- أن يكون للبحث عنوانا واضحاً ليس فيه لبس أو غموض، ليسهل تصنيفه في حقل اختصاصه.

٢- انسجام موضوعه مع ميول ورغبات الباحث، ذلك أنّ حريّته في اختيار نوع الموضوع تُشكّل أساساً مهمّاً في نجاح الباحث، وجودة بحثه. فالمحبّ للشيء أقدر على الإبداع والعطاء فيه من المُبغض.

٣- أن يتضمن أهدافاً تخدم مجال التخصص، أو الواقع، أو أنّها تُمكن الباحث من حلّ مشكلة. فعلى الباحث تجنّب الموضوعات المبتورة عن احتياجات أمّته، يقول السيوطي: «وليكن تصنيفه فيما يعمّ الانتفاع به، ويكثر الاحتياج إليه»[1]

٤- أن لايكون البحث قد كُتب فيه، أو أُشبع دراسة، لأنّ ذلك يؤدّي إلى تكرار الجهد دون إضافة علميّة. وتظهر هذه المشكلة بجلاء في التحقيق أكثر منه في التأليف. فعلى الباحث أن يُحاول ماأمكنه النفاذ إلى موضوعات بِكْرٍ لم تُطرق من قبل ليُحقق الجديد في بحثه، ويُضيف لبنة جديدة في الصرح العلمي.

---

(١) أكرم العمري: مرجع سابق، ص٩٥ (نقلاً عن: التعريف بآداب التأليف، نسخة دار الكتب المصرية، رقم ب٣ مجاميع).

الجهد دون إضافة علميّة. وتظهر هذه المشكلة بجلاء في التحقيق أكثر منه في التأليف. فعلى الباحث أن يُحاول ما أمكنه النفاذ إلى موضوعات بِكْرٍ لم تُطرق من قبل ليُحقق الجديد في بحثه، ويُضيف لبنة جديدة في الصرح العلمي. فإذا عجز عن ذلك بعد بذل قُصارى جهده، واستعان بأهل التخصص، فلا حيلولة من تناول بحث طُرق لكنّه لم يُشبع دراسة، على أن يتجنّب التكرار والتقاطع.

٥- أن يكون فيه قدر مناسب من الجدّة والابتكار والإضافة العلميّة، ويُعتبر في رسائل الدكتوراه شرطاً لصلاحية الموضوع.

٦- امكانية الكتابة فيه. فلا يَقدم الباحث على اختيار موضوع لايتسّع مجال التخصص لتغطية عناصره، وليس ثَمّة نتيجة علميّة يتوخّاها من ورائه. فمثلاً لو أراد باحث في مجال [التربية في الإسلام]، أن يُعدّ رسالة ماجستير أو دكتوراه عن : «**واقع التعليم الإسلامي في المدينة المنورة قبل الهجرة النبويّة**» فمن أين سيأتي بالروايات التي يُمكن من خلالها رسم صورة واضحة ومتكاملة عن موضوع بحثه، خصوصاً وأنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان في مكة المكرمة خلال هذه الفترة القصيرة [مابين دخول الإسلام إلى المدينة المنورة، وهجرته صلى الله عليه وسلم إليها في مكة المكرمة].

أو أن يختار باحث آخر موضوعاً واسعاً لايُسعفه الزمن لإتمام فوائده، وتحقيق متطلباته. فمثلاً لو رغب في اعداد بحث علمي عن «تاريخ المعارك في حياة الأمّة الإسلاميّة» فمتى يفرغ من جمع مادّته العلمية، ناهيك عن صياغته واعداده؟

فإذا اختار الباحث موضوعاً عن «**طبيعة التربية الإسلاميّة في عصر السيرة النبويّة**» فإنّه بعد أن ينتهي من جمع الروايات وتصنيفها، يجد نفسه أمام كمّ هائل من الروايات والآثار، وتشعبات في العناصر الضروريّة، مع ضيق الوقت المحدد للبحث، فباستطاعة الباحث اللجوء إلى تضييق الفترة الزمنيّة للموضوع دون تأثير كبير على نوعيّة البحث، فيكتب مثلاً عن «**طبيعة التربية الإسلاميّة في العهد المكي**»، وإذا أراد الاختصار في ذات الموضوع الأصلي، فبإمكانه الكتابة عن موضوع «سمات وخصائص التربية الإسلامية في عصر السيرة النبوية» أو « أهداف التعليم الإسلامي في عصر السيرة النبويّة» وهكذا.

أمّا في مجال الدراسات المعاصرة، إذا اختار باحث موضوعاً تربويًا يُقدّم من خلاله دراسة وصفيّة نقديّة **لمناهج التعليم للمرحلة الاساسيّة في الوطن العربي**، فسوف يجد نفسه أمام تشعبات واسعة في مراجع البحث، وتباين كبير في عناصر الدراسة. فماذا يكتب، ومن أين يبدأ، ومن ينقد؟ إنّ الإجابة عن هذه الأسئلة قد تُشكّل هالة مُخيفة نتيجتها الاحباط والتقهقر، ثمّ التثاقل في مواصلة البحث. فما الحلّ إذاً؟ بإمكان الباحث علاج المشكلة بما يلي:

أ- عن طريق **(الإختزال الافقي)** للموضوع، وذلك بتقليص حجم المساحة الجغرافيّة التي اتسّع لها موضوع البحث.فبدل أن تشمل الدراسة الوطن العربي، يمكن اقتصارها على قطر واحد، لتكون انموذجاً لعدد من الأقطار العربية.

ب- بواسطة **(الاختزال العمودي)** وذلك بتقليل عدد المناهج،أو موضوعات التعليم. فبدل أن يتناول الباحث جميع مناهج التعليم للمرحلة الأساسيّة، يكتفي بثلاثة مناهج أساسيّة مثل: **(التربية الإسلامية، اللغة العربيّة، التاريخ الإسلامي)** ، وإذا ضاقت عليه المدّة الزمنيّة، فبإمكانه جعل الدراسة تدور حول منهج واحد، يُعدّ من أبرزها، مثل: **(منهج التربية الإسلامية)**. إذ يُعطي تصور الإسلام عن الإنسان والكون والحياة.

وباستطاعة الباحث تعميم نتائج البحث على بقيّة الأقطار، أو بقيّة المناهج، من خلال نتائج وتوصيات البحث. مع الإشارة إلى وجود الاحترازات بسبب التباين بين الأقطار.

٨- يُفضّل الإبتعاد عن الموضوعات التي تُقحم الباحث في متاعب تُعيقه عن انجاز بحثه.

٩- غزارة موارد الموضوع من المصادر والمراجع، لتُمكن الباحث من تناول عناصر البحث بشمولية تُعزّز من قيمته العلمية، وتُثري موضوعاته من غير تكلّف أو عناء. فعلى الباحث أن يحصر أكبر قدر ممكن من المصادر والمراجع التي ترفد دراسته بالنصوص والآراء، للإطمئنان على توافر مادّة البحث. وقد يعجز طالب الدراسات العليا من الإلمام بذلك، فيأتي دور المُشرف، والمؤسسة التي ينتمي إليها، باعتبارهما عوامل مساعدة للباحث في اتمام مرحلة اختيار الموضوع لافادته واثراء بحثه.

المبحث الرابع

أنواع البحث

تتعدّد البحوث الجامعيّة والأكاديميّة المُراد بحثها بتنوع التحصيل العلمي، أوالمستوى الأكاديمي. ومن أنواعها:

١- بحث المساق (المادة الواحدة):

يُكلّف بهذا البحث طلبة الكليّات، ويتولّى مدرّس المادّة الإشراف عليه، ويكون خلال الفصل الدراسي الواحد، أو السنة الدراسيّة، حسب نظام التعليم المعتمد لدى كلّ جامعة.

ويدخل هذا البحث في درجة تقويم الباحث في المادة الواحدة. والهدف منه تنمية المواهب العلميّة لدى الطالب، وتنظيم عقليته، وتحسين نمط تفكيره ومحاولة ترويضه في منهج البحث ليكون أكثر كفاءة في إعداد البحوث المستقبلية.

٢- بحث البكالوريوس (الليسانس):

يُعتبر هذا البحث في بعض الجامعات شرطاً للتخرّج، لنيل الشهادة الجامعية «البكالوريوس» أو «الليسانس». ويُسمّى «بحث التخرّج». وقد يُؤخّر تخرّج الطالب، ومنحه الشهادة الجامعيّة بسبب تأخّره في إعداد البحث والنّجاح فيه.

ويُعيّن مشرف للباحث خلال العام الدراسي، وغالبا مايكون في السنة الأخيرة. وبعد فراغ الطالب من اعداد البحث ، تُشكّل له لجنة مناقشة ، وفي أغلب الأحيان تتكوّن من، المشرف ومناقش آخر معه.

والهدف من هذا البحث إعداد الطالب بشكل يتناسب مع طبيعة المراحل التالية لمرحلة البكالوريوس، فيكون ذلك عاملا مساعدا فيما لو أراد الطالب مواصلة الدراسات العليا في مرحلتي، الماجستير والدكتوراه.

٣- بحوث الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه):

تكتفي بعض الجامعات في مرحلة الماجستير بالساعات الدراسيّة المقررة للمرحلة، فإذا نجح الطالب فيها عُقد له إمتحان شامل بدل كتابة الرسالة، فإن تجاوزه مُنح شهادة الماجستير في تخصصه. وفي اطار هذا النظام، تكون رسالة الدكتوراه، أول رسالة علمية يعتمدها طالب الدراسات العليا.

ويُشترط في أغلب الأحيان لتجاوز مرحلة الماجستير، كتابة بحث علمي بإعتباره متطلب أساس لها، ويُجاز من قبل لجنة مُحكّمة أو مُمتحنة يُطلق عليها "لجنة المناقشة".

ويبدأ طالب الماجستير في بعض الجامعات الغربية باعداد بحث في التخصص تحت اشراف علمي، منذ بداية تسجيله في القسم المتخصص، ولا يُطالب بدراسة أيّ مساق أو مقرر. وبعد مرحلة لاتقلّ – في غالب الأحيان – عن ستة أشهر، يجري تقييم عمل الباحث، فاذا أنِس منه المشرف القدرة على البحث، والكفاءة العلميّة، يُوصي بتحويله إلى مرحلة الدكتوراه، من خلال إتمام ذات بحث الماجستير، وبذلك يكون بحثا واحدا لمرحلتي الماجستير والدكتوراه. أمّا إذا لم يأنس منه ذلك، يُوصي بأن يستمرّ في بحثه لمرحلة الماجستير فقط، على أن يتمّ مرحلة الدكتوراه عَقِبها، وببحث جديد. فتكون لكلّ مرحلة رسالة مستقلّة.

وتُعتبر مرحلة الدكتوراه في معظم الجامعات العربية ، منفصلة عن مرحلة الماجستير، ولكلّ بحثها الخاص. والراجح أنّ الهدف من بحث الماجستير، هو منح الطالب الكفاءة العالية في أساليب البحث، وتجربة أوسع في حقل تخصصه، ليكون ذا كفاءة وعلميّة تتناسب ومرحلة الاعداد لرسالة الدكتوراه، التي كثيرا مايُشترط فيها الجديد والابتكار.

وليس ثمّة قدر متفق عليه في تحديد حجم كلّ من رسالتي الماجستير والدكتوراه، فالعبرة في نتائج البحث، وفي حجم الفائدة العلمية التي يُحققها الباحث. إلاّ أنّ هذا الأمر ليس على إطلاقه، ففي مجال الدراسات الإنسانيّة ينبغي أن يكون حجم البحث مناسباً لطبيعة التخصص، فلا يُمكن في بحث إنساني يقع في عشرين أو ثلاثين صفحة، تسجيل نتائج تمتاز بالجديّة والأصالة ، أو الإضافة العلميّة المُعتبرة في مجال التخصص. لكن يمكن أن يكون ذلك في بعض الرسائل التجريبيّة أو المختبريّة.

ومن هنا فإنّ بعض الجامعات وضعت معايير ترجيحيّة للحكم على صلاحيّة الرسائل العلمية في مجال العلوم الإنسانيّة، والإسلاميّة، منها: أن لايقل عدد صفحات رسالة الماجستير عن [١٥٠ صفحة] ورسالة الدكتوراه عن [٢٥٠ صفحة] ولا تتجاوز الزيادة ضعف الحجم المذكور.

٤- بحوث الترقيات العلميّة:

تكون هذه البحوث صغيرة لاتتجاوز [٢٥-٤٠] صفحة، ويعدها أعضاء هيئة التدريس، ضمن تخصصاتهم، لتُنشر في مجلات علميّة مُحكّمة. أو في مؤتمرات متخصصة. وذلك لأغراض الترقية العلميّة، من رتبة إلى رتبة أعلى، ويتْبع تلك الترقيات حقوق أكاديميّة وماليّة. ويختلف نظام الترقيات من جامعة لأخرى في عدد الأبحاث والسنوات.

المبحث الخامس

أهمية الكومبيوتر في البحث

أصبح من الصعب مجاراة التطور الهائل في عالم الكومبيوتر، لاتّساع مجالات استخدامه، وتنوع البرامج التي تُصدرها الشركات العالميّة. بل إنّ حجم التنافس بين هذه الشركات اتّسع بطريقة جعلت أجيال الكومبيوتر تتعاقب ضمن فترات قصيرة جداً، حيث أثقلت كاهل المستخدمين لهذا الجهاز، خصوصاً أولئك الذين يرغبون في تغييره، وفقاً للتطور العلمي بين أجياله.

وتنقسم أجهزة الكومبيوتر إلى عدة أنواع، منها ما يستخدم في مجال الأعمال الصناعيّة والتجارية والحرفية، ومنها ما يستخدم في مجال الطبّ، والتعليم، وأخرى تستخدم في مجال معالجة النّصوص، وهذا الأخير هو الذي يهم الباحث في مجال العلوم الإنسانيّة، حيث تتنوع مهامّه في مجال البحث، ومنها:

١- تدوين النّصوص بطريقة ميسّرة وسريعة، مع امكانيّة الحذف والشطب، والقصّ، والنقل، والنّسخ، والحفظ، و....

٢- يقوم بحفظ الملفات، والبحث عنها، وتنظيمها، وتبويبها، واستدعائها في أيّ لحظة، بطريقة سريعة وسهلة.

٣- عمل هوامش وحواشي المتن، بطريقة سهلة تساعد الباحث على التغيير والتبديل من غير اعادة كتابة النّص مرّة أخرى. ففيه القدرة على نقل وترتيب هوامش النّص، وتسلسلها مهما أحدث الباحث من تغيير في النّص.

٤- تغيير حجم البحث، أو حروف الكتابة، أو نوعها، حسب رغبة الباحث، وكلّ ذلك يتمّ وفق أوامر سريعة يقوم بتنفيذها.

٥- يُيسّر للباحث عمل الفهارس بكلّ أنواعها، ممّا يوفّر له الجهد والوقت، ويُجنّبه الخطأ في الترتيب، حيث يقوم الكومبيوتر بترتيب جميع الفهارس حسب الحروف الهجائيّة، أو حسب مايرغب الباحث اعتماده في الترتيب.

٦- يساعد على تحقيق الابداع في طريقة اخراج البحث، وتصميم غلافه وعناوينه، بطريقة مشوّقة للقارىء.

٧- يساعد الباحث في طباعة أعماله وأبحاثه بسهولة ويسر، فلا يجدهما عند استخدامه لأي وسيلة أخرى، لأنّ الكومبيوتر يُعدّ اليوم قلم العصر.

وإذا أردنا اختيار أحد أنواع الكومبيوتر للاستخدام في ميدان البحث، فلا بأس من استخدام جهاز (أبل ماكنتوش- Apple Macintosh) الذي يتميز بقدرته الفائقة على التصميم والإخراج الفني. حيث يُمكن عند استخدامه تناول المعلومات، وتنفيذ الأوامر كما لو كانت على سطح مكتبك.

ويستطيع الباحث باستخدامه لهذا الجهاز معالجة الكلمات والنّصوص والملفات، وتنظيم أعماله وجميع ما يقوم بإدخاله في الكومبيوتر. ويُتيح له تخزين ما يريد على شكل ملفات ووضعها في مجلدات مصنفة تصنيفاً أبجدياً أوحسب حجم الملف أو تاريخ إنشائه أو رمزه.

ويبدو أنّ أفضل البرامج التي أصدرتها الشركات المتخصصة في أجهزة ماكنتوش في الوقت الحاضر، لخدمة الباحثين في مجال «تنسيق النّصوص» هو برنامج «نايسس Nisus» بنسختيه المتطورتين 2.26 و 3.484.[1] فقد روعي من

(١) راجع: دليل استخدام «برنامج نايسس»، باصداراته المتنوعة.

خلال نوافذه توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات التي تساعد الباحث على معالجة النصوص بيسر وسهولة، مع توفير تأمين الحماية والحفظ للملفات والمعلومات، وهذا هو المهم بالدرجة الأولى في سلامة مسيرة البحث.

ومن الأمور التي ييسرها البرنامج ، أنّه يُمكن الباحث – من خلال وسمه للنّصوص المدونة– الرجوع إليها فور اختيار العلامة، حتى ولو كانت هذه الفقرة في أول الكتاب، وكان موضع عمله في آخره، فإن الانتقال سوف يكون بأسرع وقت، وقد لايتجاوز الثانية الواحدة.

ويمتاز البرنامج بقدرته الفائقة على إدخال الحواشي أو التعليقات الهامشية، ومعالجتها بأيِّ طريقة يشاء الباحث اختيارها، من خلال الأوامر التي تساعد على التحكم في شكل وإخراج الحواشي على الوجه الذي يريده، فمثلاً لو رغب الباحث لأن يجعل ترقيم الحواشي في كل صفحة ترقيماً متسلسلاً من (١ إلى ١٠٠٠) حتى آخر الملف، أو أن يجعل ترقيم الحواشي في كل صفحة منفصلاً عن الصفحة التي تليها (١ إلى ١٠) في الصفحة الأولى مثلاً، ثم من (١ إلى ٦) في الصفحة الثانية، وهكذا، أو أراد أن يجمع كافة تعليقات الملف في آخره، فإن هذا يتم في وقت قليل لايتجاوز عدّة ثوان.

اضافة إلى أمور أخرى كثيرة ومتنوعة لايسع المجال هنا لسردها، أو حتّى الإشارة إليها، ويُمكن مراجعة دليل (برنامج نايسس) باعتباره نموذجاً متميّزاً يُعطي صورة مفصّلة عن امكانيّة البرنامج، ومدى قدرته على تقديم أفضل الخدمات وأيسرها للباحثين في مجال العلوم الإنسانية.

ولانعني بذلك اغفال البرامج الأخرى التي تعمل على جهاز ماكنتوش، أو على الأنواع الأخرى من أجهزة الكومبيوتر الحديثة، وإنّما أردنا ضرب المثال، وليس الحصر، بما يتّسع له مجال الحديث في هذا الموضوع.

برامج الكومبيوتر في مجال العلوم الإسلامية

لقد ظهر الاهتمام بشكل واسع منذ أكثر من عقد، بالاستفادة من امكانات جهاز الكومبيوتر لخدمة الباحثين، والمهتمّين في العلوم الإسلاميّة، وبدأت شركة «صخر» جهودها بعمل واصدار برامج لخدمة القرآن الكريم، والحديث الشريف، والمواريث، وغيرها. وبذلت جهوداً عظيمة في اعداد موسوعة متميّزة للقرآن الكريم، ولصحيح الإمام البخاري، وكذلك لموضوع المواريث في الشريعة الإسلاميّة.

وقامت شركات، ومؤسسات متخصّصة أخرى، بانجاز أعمال موسوعيّة لخدمة كتب السنّة النبويّة الشريفة من خلال عالم الكومبيوتر، لتيسير التعامل معها بسرعة واتقان. ولايتّسع الحديث هنا للخوض في تفصيلات تلك البرامج الواسعة، والمتسارعة، حيث أعدّت الشركات المتخصّصة دليلاً خاصّاً بكلّ اصدار منها، يُمكن متابعتها، والرجوع إليها.

الفصل الثاني

مقدمات عمل الباحث ومكملات البحث

المبحث الأول: مقدمات عمل الباحث:

١- اختيار الموضوع
٢- صياغة العنوان
٣- مخطط البحث

المبحث الثاني: مكملات البحث:

١- عناصر تسبق المقدمة
٢- المقدمة
٣- الخاتمة وملخص البحث

المبحث الأول

مقدمات عمل الباحث

١- اختيار الموضوع

تُعد مرحلة اختيار موضوع البحث من أصعب وأهمّ مراحل البحث العلمي التي تواجه الباحث، لأنّها تُمثل بوابة الميدان الذي سيلجه الباحث ويتعايش معه فترة من الزمن. فإن تحكّمت العشوائيّة في اختيار الموضوع بسبب عدم وضوح الرؤية العلميّة، أو تعجّل الباحث لإنهاء مرحلة أكاديميّة، فإنّه يصبح عُرضة للإخفاق في ميدان بحثه. أمّا إذا سبق اختيار البحث قدر كبير من التخطيط والتأمّل، والدراسة المتأنيّة المبنيّة على تصوّر شامل، فإنّ ذلك يُمكّن الباحث من رسم أبعاده وحدوده، واعداد مخططه، وإمكانيّة عرض مفرداته بموضوعيّة علميّة. وهنا يكون الباحث قد خرج من دائرة الوهم إلى الحقيقة، ومن ظلّ الخيال إلى الواقع الملموس.

إنّ الإختيار الموفّق لموضوع البحث، يُساعد الباحث على المتابعة والمثابرة، ومضاعفة الجهد، للإستمرار في موضوعه حتّى بعد إنجازه، فقد يفتح أبعاداً جديدة تخدم مجال تخصصه المستقبلي. لذا يلزم الباحث مضاعفة الجهد في القراءة والمتابعة لتشكيل قناعة كبيرة في امكانيّة اختيار عنوان بحث، يُضيف شيئاً جديداً في مجال تخصصه، ليتميّز عمل اللاحق عن السابق، وليتمكن من تحديد موقعه في مسيرة التواصل العلمي لذات التخصص. فمثلاً: لو رغب أحد الباحثين أن يكتب

عن الخطيب البغدادي، فإنّه يلزمه الإطّلاع على جميع الدراسات العلميّة التي خدمت شخصيّة الخطيب، أو خدمت أحد مؤلفاته. ومن بينها :

١- ماكتبه الأستاذ يوسف العش بعنوان: «**الخطيب البغدادي مؤرّخ بغداد ومحدّثها**» حيث قدّم فيها الباحث حياة الخطيب ورحلاته العلميّة وصفاته وطرق توثيقه. وتُعدّ هذه الدراسة قديمة بالنسبة للدراسات التي جاءت بعده، إذ قد مضى عليها أكثر من أربعين عاما.

٢- دراسة منير الدين أحمد عن: «**الثقافة الإسلاميّة في ضوء تاريخ بغداد**» جاءت بعد الدراسة السابقة، قام فيها الباحث بتحليل المرويّات الواردة في تاريخ بغداد، وربط بينها، ليعكس صورة عن الحياة الثقافيّة في بغداد من خلال تاريخ الخطيب البغدادي.

٣- ثمّ جاء دور الأستاذ أكرم ضياء العمري ليتناول في دراسته: «**موارد الخطيب البغدادي**»،حيث تابع أسانيد الخطيب من أجل الوصول إلى ملتقى الروايات، فحيثما تلتقي الأسانيد الكثيرة عنده، يستدلّ على مؤلّف الكتاب الأصل الذي ينقل منه الخطيب البغدادي من غير أن يسميه.

٤- وتناول الأستاذ محمود الطحّان في دراسته «**الخطيب البغدادي وتأثيره في علوم الحديث**» مؤلفات الخطيب في جوانبها المختلفة، ووصفها، ثمّ عرّج إلى تأثير كتابي «الكفاية»، و«**الجامع** لأخلاق الراوي وآداب السامع » في مؤلفات علوم الحديث.

٥- بعد دراسة الأستاذ الطحان ، قام أحد طلاب الدراسات العليا بتسجيل موضوع رسالة بعنوان «**الخطيب البغدادي وجهوده في علم الحديث**». وبعد النظر في موضوعي الدراستين السابقة واللاحقة، نجد أنّ الاقتباس والتكرار

والتشابه واضح. ومن هنا ندرك حجم المشكلة، وحدودها. ومدى تقصير طالب الدراسات العليا في متابعة مراجع تخصصه.

إذن لا بدّ من معرفة أنّ هناك من كتب عن حياة الخطيب البغدادي فوفّاها، وآخر حلّل أهمّ كتبه ودرس الحركة الفكريّة في بغداد، وثالث درس الأسانيد ووصل إلى الكتب التي استقى منها الخطيب البغدادي، ورابع كتب عن تأثير الخطيب في علوم الحديث. عند ذلك يلزم التأخّر على هؤلاء، والتروّي في اختيار ماسيكتب عنه، وماذا يُمكن أن يُضيف، وفي أيّ اتجاه يشرع؟ وعندما يكتب ثلاثة أو أربعة عن شخصيّة واحدة، فمن المتوقع أنّهم سيغلقون منافذ البحث، وتضيق الدائرة أمام المتأخرين من الباحثين.[1]

وأخيراً يجب أن لاتُفهم مسيرة البحث العلمي في اطار الجهود المبذولة في المتابعة والتنقيب والجمع والتأليف فحسب، بل لابدّ من مراعاة الظروف والملابسات التي تحكم النتائج المتوخاة من ذلك، في اطار دراسة الحاجة لتحديد أنماط وأنواع البحوث التي تحتاج إلى بحث ودراسة، تلافياً لضياع الجهود في التكرار والإعادة، وقتل روح الإبداع والإبتكار.

خطوات تلزم الباحث عند اختيار موضوع دراسته:

هناك خطوات علميّة يلزم الباحث التقيّد بها عند اختياره موضوع دراسته، منها:

١- التأكّد من وضوح وجهة الموضوع التخصصيّة.

٢- النظر في حدود عنوان البحث، ليتمكن الباحث من الحركة داخل اطاره.

٣- حصر الموضوع في دائرة التخصص ضمن الإمكانات المتاحة، مع مُراعاة محدودية زمن البحث. فمثلاً: لو حدّدنا وجهة موضوع لبحث علمي في الإطار

(١) عن محاضرات الأستاذ الدكتور أكرم العمري لطلبة الماجستير في الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة.

التأريخي، فيُمكن التساؤل عنه: هل هو في التاريخ الإسلامي، وفي أيّ جزئية منه؟ العبّاسي مثلا. وفي أيّ عصر منه، الأول أم الثاني؟

٤- تجنّب التقاطع مع موضوعات سبق وان كُتب فيها، أو شُرع في كتابتها. وذلك منعاً للتداخل والتشابه، أو التكرار وضياع الجهد وتبديد الطاقات، ومن هنا فإنّه يلزم الباحث أن لايدّخر جهدا - قبل اختيار موضوعه - في البحث والتقصّي، محاولاً الإتيان بما هو جديد. ويمكن تجنّب ذلك بما يلي:

أ- سؤال أهل التخصص والخبرة.

ب- قراءة دليل الرسائل الجامعيّة.

ج- متابعة أخبار البحث العلمي في الدوريات المتخصصة.

٢- صياغة العنوان

عنوان البحث هو المَعْلَم البارز الدال عليه، ويُمثل جانباً من تطلعات الباحث، وقد لايشمل جميع الجوانب التي يرغب تحقيقها، فليس كلّ من قدر على اختيار العنوان، يستطيع الكتابة فيه.

ويجب على الباحث التروّي في صياغة عنوان بحثه، واستشارة أهل التخصص واللغة. إذ من غير المستساغ أن نجد صياغة رديئة لعنوان البحث، أوخطأ لغويا فيه.

فالعنوان هو واجهة البحث الإعلاميّة، لأنّ موضوع الكتاب يُفهم من عنوانه، ممّا يكون حافزا لقراءته، بل إنّ بعض المتخصصين يعتبر اختيار اسم البحث، مثل اختيار الوالد اسماً لولده، يقترن به. لذا يلزم الباحث مراعاة ضوابط منهجية عند صياغة العنوان، منها:

١- انتقاء الكلمات والتراكيب اللغوية السهلة الميسرة، بعيدا عن السجع، أو الموسيقى الشعريّة التي كانت من سمات عناوين الكتب القديمة.

٢- صياغة عنوان البحث بأقل الكلمات والألفاظ الدالّة عليه، دون اخلال بالمعنى المقصود، فلايكون غامضا يدعو إلى الحيرة والتساؤل لدى القارىء.

٣- أن لا يكون العنوان على صيغة سؤال أو استفسار، لأنّه بمثابة علامة دالّة على وجود الشيء، وليس تساؤلاً عنه.

٤- أن يدلّ عنوان البحث على مجال تخصصه. ولايحتمل أكثر من معنى لئلاّ يختلط على القارىء.

٥- يجب أن تُظهر صيغة العنوان حدود البحث وأبعاده من حيث المساحة الزمنية، أو الجغرافية، أو البشرية، أو ....

٦- يُشترط في العنوان أن تكون له صلة منهجيّة بجميع الأبو ب أو الفصول، وإلاّ يكون الباحث كالزارع في غير أرضه.

٧- أن يخلو عنوان البحث من أيّ مفهوم يتبادر إلى ذهن القارىء أنّ فيه خللاً عقدياً أو شرعياً.

٨- الإبتعاد في صياغة العنوان عمّا يُخدش الرأي العام، أو الوجهات السياسيّة، حتّى لايُحكم على البحث بالوأد قبل ميلاده.

٩- أن يؤدي وظيفة اعلامية، يلقى القبول لدى أكبر شريحة في المجتمع.

محتويات صفحة العنوان (الغلاف)

صفحة العنوان، أو مايسمّى بغلاف البحث، له أهميّة كبيرة في زيادة رغبة القارىء للإقبال على شرائه أو اقتنائه. وكثيرا ماتعمد مؤسسات النشر والتوزيع في احالة تصميم الغلاف إلى مختصين ومُبدعين في فنّ التصميم والإخراج. وفيما يتعلّق بالبحث العلمي الأكاديمي، فينبغي أن تحتوي صفحة الغلاف على:

(١) عنوان البحث .

(٢) اسم الباحث أو المؤلف إن كان تأليفاً، وإن كان الكتاب مُحققا، فيُذكر اسم المؤلف، وبعده اسم المحقق. وإن كان مُترجما، فيوضع اسم المؤلف أولا، ثمّ اسم المترجم.

(٣) اسم المشرف على البحث، أو اسم من قدّم للكتاب.

(٤) الدرجة العلمية التي ينوي الباحث الحصول عليها.

(٥) اسم البلد، والمدينة التي جرى فيها اعداد البحث، وكذلك اسم المؤسسة العلمية، والقسم الأكاديمي الذي ينتمي إليه الباحث.

(٦) سنة اعداد البحث، أو سنة النشر، وتكون بالعام الهجري والميلادي.

٣- مخطط البحث

يُقصد بالمخطط مشروع البحث، وطريقة تنفيذه، أو مجموعة عناصر البحث مع شكل توزيعها فيه، ضمن تصور متكامل يرمي إلى إخراج البحث بمنهجيّة علميّة. وتُعدّ مرحلة اعداد مخطط البحث من المراحل المهمّة، فأيّ بحث من غير مخطط لايُعدّ بحثا علمياً، لأنّ الباحث يحتاج إلى احاطة شاملة بمستلزمات البحث، وحدود العناصر الكافية لبنائه. وإلى طريقة علمية منهجيّة لتوزيع الأبواب والفصول والمباحث والمطالب حسب نوع الموضوعات التي تغطي حاجة البحث.

ينبغي أن يعرف الباحث مستلزمات وجود الأبواب، أو عدم وجودها، وكذلك الفصول والمباحث. فلا يشترط في كلّ بحث أن تكون فيه أبواب، فقد نكتفي بالفصول دون الأبواب إن لم يحتمل البحث ذلك. فالأبواب توضع عادة في البحوث الكبيرة الواسعة، مثل رسائل الدكتوراه. أمّا في البحوث المتوسطة مثل رسائل الماجستير فيُكتفى بالفصول دون الأبواب. وفي الدراسات والبحوث الصغيرة، كبحوث التخرّج أو المساق، أو بحوث الترقيات العلميّة، فيُكتفى بالمباحث دون الأبواب والفصول، وقد يُستغنى عن جميعها ليُكتفى بعناوين الفقرات في بعض البحوث مثل ورقات العمل التي يُقدّمها الباحثون في المؤتمرات، للترقيات العلميّة.

ثم يُعرض مخطط البحث على لجان متخصصة، تقوم بدراسته وإقراره قبل شروع الباحث فيه، فقد تغيّر وتبدّل ، وتضيف ، انسجاما مع المصلحة العلميّة. وقد تكون هناك قناعات أوليّة للموافقة على موضوع البحث عند عرض عنوانه، لكن بعد دراسة فاحصة للمخطط، قد ترى لجنة الدراسات العليا، أو اللجان المتخصصة، أنّ الموضوع لاتصلح الكتابة فيه، وهذه القناعات تكونت بعد اعداد المخطط.

ويتمّ اعداد المخطط مباشرة بعد اختيار الباحث لموضوعه، وصياغة عنوانه، وتحديد مفرداته، ويهدف من وراء إعداده إلى تحقيق الأمور التالية:

١- وصف إجراءات القيام بالبحث، وإخراجه إلى حيّز الوجود.

٢- توجيه العمل أثناء القيام بالبحث والجمع له، وتسهيل تفريغ المادة المجموعة ضمن موضوعاتها، بغيّة صياغتها وإخراجها.

٣- تيسير عمليّة التقويم بعد انتهاء البحث، ضمن الضوابط التي وضعها الباحث عند اعداده لمخطط بحثه.

وتجدر الإشارة إلى أنّه لا يُوجد مخطط هيكلي موحد لجميع البحوث، من حيث عدد أبوابه وفصوله ومباحثه، حتّى وإن كانت في تخصص واحد، لأنّ لكلّ

بحث سمات وخصائص تميِّزه عن غيره، تفرض على الباحث طريقة مميِّزة في اعداد مخطط بحثه. فربَّما يحتاج إلى تفصيلات تلزم وجود أبواب كثيرة وفصول متعددة، في حين قد لا يُشترط وجود ذلك في بحوث أخرى.

الترتيب المنهجي لمحتويات البحث.

(١) عنوان البحث، ويتفرَّع عنه عناوين الأبواب.

(٢) عنوان الباب، يتفرَّع عنه عناوين الفصول.

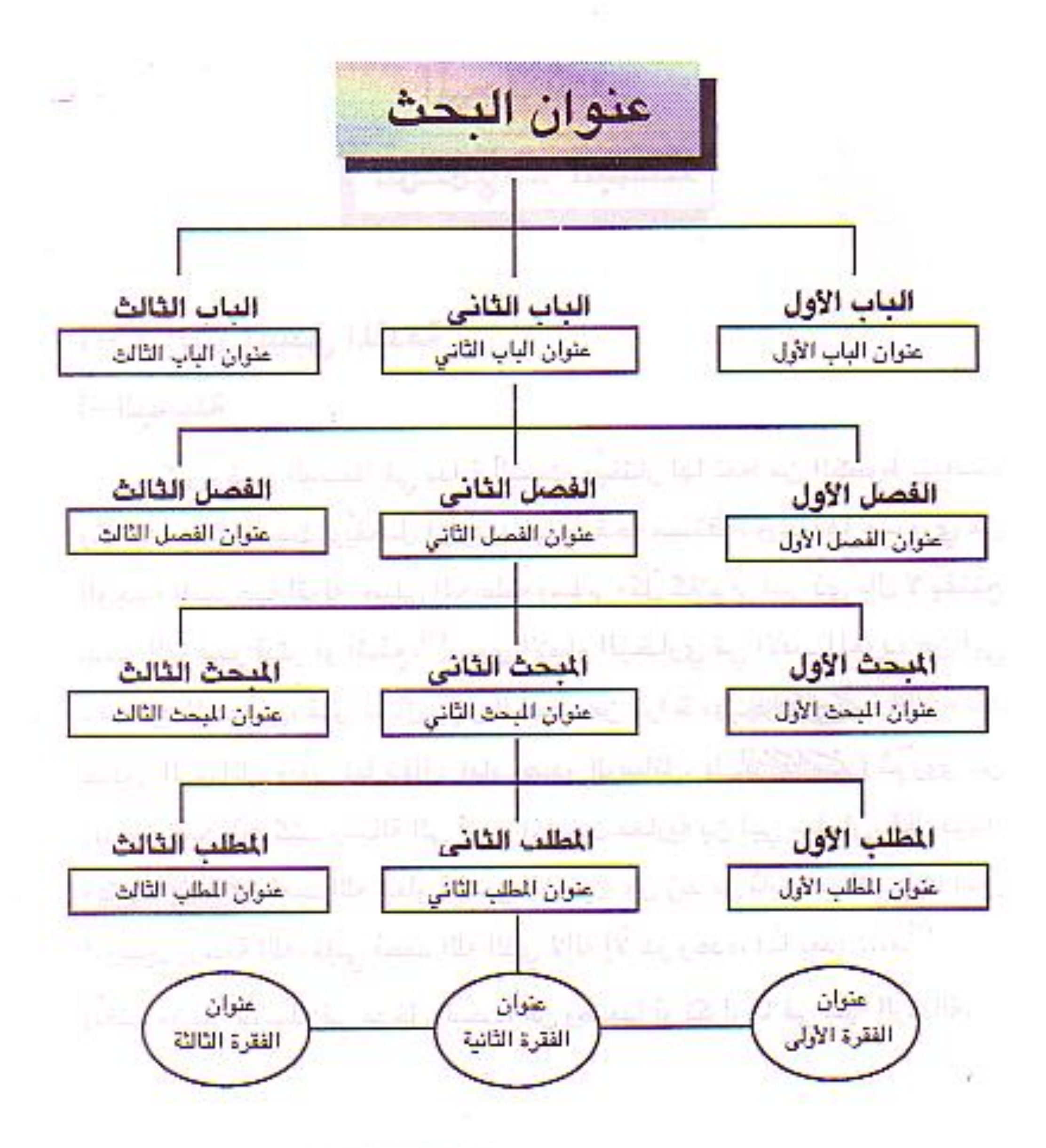
(٣) عنوان الفصل، يتفرَّع عنه عناوين المباحث.

(٤) عنوان المبحث، يتفرَّع عنه عناوين المطالب.

(٥) عنوان المطلب، تتفرَّع عنه عناوين الفقرات.

(٦) عنوان الفقرات داخل المبحث: تساعد على تنظيم الأفكار، والمعلومات الخاصَّة بالمبحث، كما وتمنع السرد الطويل لوجود عناوين محدَّدة.

ملاحظة: يوضح المخطط التالي توزيع موضوعات وعناصر البحث كما هو مشار إليه في النقاط أعلاه وهو مخطط شامل لجميع الرسائل الكبيرة والصغيرة. وعلى الباحث أن يراعي حاجته من أقسام المخطط حسب حجم البحث وتقسيماته، فقد يكتفي بالفصول دون الأبواب، أو بالمباحث دون الفصول، أو بالمطالب دون المباحث:


عنوان البحث
الباب الأول
عنوان الباب الأول
الباب الثاني
عنوان الباب الثاني
الباب الثالث
عنوان الباب الثالث
الفصل الأول
عنوان الفصل الأول
الفصل الثاني
عنوان الفصل الثاني
الفصل الثالث
عنوان الفصل الثالث
المبحث الأول
عنوان المبحث الأول
المبحث الثاني
عنوان المبحث الثاني
المبحث الثالث
عنوان المبحث الثالث
المطلب الأول
عنوان المطلب الأول
المطلب الثاني
عنوان المطلب الثاني
المطلب الثالث
عنوان المطلب الثالث
عنوان الفقرة الأولى
عنوان الفقرة الثانية
عنوان الفقرة الثالثة

المبحث الثاني
مكملات البحث

١- عناصر تسبق المقدمة

أ- البسملة

يكون وضع البسملة في بداية البحث، ويُختار لها نمط من الخطوط يتناسب وكونها مدخل البحث، ويُفضّل أن يُفرد لها صفحة مستقلّة، ووجودها ضروري من الوجهة الشرعية لقوله صلى الله عليه وسلم: «كلّ كلام أو أمر ذي بال لا يُفتتح بذكر الله فهو أبتر أو أقطع»[1]. روى الإمام البخاري في الأدب المفرد، عن أبي مسعود الجريري، قال: سأل رجل الحسن عن قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم» قال: «تلك صدور الرسائل» وبوّب لها فقال: (**باب صدر الرسائل. بسم الله الرحمن الرحيم**) ثمّ روى عن زيد بن ثابت أنّه كتب رسالة إلى أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان، قال فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم، لعبد الله معاوية أمير المؤمنين، من زيد بن ثابت، سلام عليك أمير المؤمنين ورحمة الله، فإنّي أحمد الله الذي لاإله إلاّ هو وحده، أمّا بعد: ...».[2]

ويُغني وضع البسملة في مدخل البحث، عن وضعها أو تكرارها في بقيّة الرسالة.

---

(١) رواه الإمام أحمد: المسند ٣٥٩/٢، طبعة المكتب الإسلامي . وفي رواية وردت بلفظ «أجذم»، ورواه ابن ماجة : السنن، في «النكاح» باب (١٩)، رقم الحديث (٢٨٩٤).

(٢) البخاري: صحيح الأدب المفرد، ص٢٣٩، باب ٥٢٨، حديث ١١٥٥.

ب- الإهداء

يكون الإهداء في بداية البحث، بعد صفحة البسملة، حيث يُعبّر الباحثُ أو الكاتب فيه عن عاطفة قوية واضحة تجاه المُهدى إليه. ويبدو أنّ الأوساط العلمية غير متفقة على وجوده في البحوث العلمية، ويُفضّل عدم وضعه في رسائل الماجستير أو الدكتوراه ، خصوصاً وأنّ هذين البحثين يُعدان مجال امتحان واختبار للباحث، وهما عُرضة للتغيير والتبديل ، أو الردّ والرفض. فإن كان ولابدّ فلا مانع من السماح للباحث وضع الاهداء ، تعبيراً عن بعض مشاعره ، وتفريغاً لبعض عواطفه.

أمّا فيما يتعلّق بالكتب المنشورة الخاصّة بالمؤلفين ، فلا بأس من وضع الإهداء، بل إنّ بعض النّاس يعتبره من جماليات الكتاب، لأنّه يمثل خصوصية من خصوصيات الباحث، حيث يبلور إتجاهه العاطفي، وينبغي أن تُشكّل الجهة التي خصّها بالاهداء حيّزاً كبيراً من حياته وإهتماماته، فيتمّ حصرها بالإهداء دون إسهاب أو شمول.

وأعرض للإهداء مثالاً، سبق أن وضعته في بحثي (مناهج العلماء في الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر)[1] بعد شيء من التغيير والتعديل :

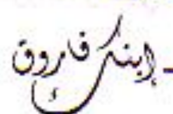
(١) "رسالة الماجستير" نشرتها دار الوفاء للنشر والتوزيع، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م جدّة، السعودية.



«طالما أيقظتني من منامي -وأنا طفل صغير- أنغام صوتك الرخيم وأنت ترتلين كلام الباري عزّ وجل عند الفجر، فما كنت أعلم أنّ تلك اللحظات مشهودة عند الله، لكنّي شعرت عندها بطمانينة القلب، وراحة النفس، وأنس القرب منك، وقربك من كتاب الله. وما زال صوتك الرخيم يزيدني حبًا لكتاب الله، وشوقاً لسماعه .

لقد آويت إلى ركن شديد، رعته يد الله، فيه ظلال حنانك الوافر، ومظلّة عطفك الكبير، يوم أن داهمني اليُتْمُ وأنا في مشرق صباي.

كنت مدرسة تربوية تعلمت فيها معالم الحياة، واستلهمت من دروسها العبر والعظات، فإليك يا أمّاه ثمرة توجيهاتك لي، وفي ذمتي عهد، أن أسعى لتحقيق ما يرضي الله، ثمّ يرضيك، والله يحفظك ويرعاك».



ج- الشكر والتقدير

يُعدّ الشكر والتقدير من ضروريات البحث العلمي، حيث يُخصص لمن كان سببا أو دافعا أو مساهما في اعداد البحث وإخراجه، ويتميّز بعاطفة التقدير الهادئة البعيدة عن المغالاة في التأثر الوجداني، كما في الإهداء.

وبخلاف الإهداء، فوجوده ضروريّ في البحث العلمي، إذ يُعطي فكرة واضحة عن طبيعة المدخل المؤسسي والتخصصي للباحث. ويشمل مايلي:

١- المؤسسة التي ينتمي إليها الباحث ممثلة برئيسها، والقائمين على إدارة أمرها.

٢- الكليّة والقسم المعني بالباحث.

٣- المشرف على البحث، ولجنة المناقشة.

٤- كلّ من أسهم في اخراج البحث وانجازه.

وينبغي على الباحث أن يُراعي في تسجيله الشكر والتقدير الأمور التالية:

أ- أن لايبالغ الباحث فيه فيتجاوز حدود الواقع.

ب- تجنّب الأسلوب العاطفي، خلافا لما في الاهداء.

ج- أن لا يكون الهدف منه التودد والُمحاباة والُمجاملة، ولا يستدرّ في الشكر والتقدير عطف الآخرين، بل ينبغي أن يكون لمن هو أهْلٌ له، ومن كانت له مشاركة فاعلة في إنجاز البحث وإخراجه.

د- تكون العناصر التي حظيت بالشكر والتقدير محدودة العدد، تتناسب وطبيعة الخدمة المقدمة للباحث، فلا يُبالغ في ذكر من يخصّهم بالشكر والتقدير.

د- التقديم

إنّ الأبحاث العلمية التي تفرض نفسها في السوق بسبب شهرة المؤلف قليلة جداً، وهذه لاتحتاج إلى من يُقدّم لها، لانتفاء الفائدة منها. أمّا معظم البحوث التي لم يكتسب أصحابها شهرة بعد، فهي بحاجة إلى مؤلف مشهور يُقدمها لتلقى رواجاً في نشرها وبيعها، وقبولها عند قرّائها.

ويُفضّل في الأوساط الأكاديميّة أن يتولّى المشرف على الرسالة التقديم لها، إذا مارغب الباحث نشر رسالته في كتاب مطبوع. لأنّ ذلك يُعزّز من علميّة ومنهجيّة الكتاب، وبالتالي فرصة نشره . وإذا ماتولّى كاتب آخر غير المشرف الأصلي على الرسالة تقديم الكتاب، فإنّ ذلك قد يُثير بعض التساؤلات التي تبعث الرّيب والشكّ في نفوس القرّاء.

أمّا مايجري في بعض دور النّشر من تقديمها للكتب التي تتولّى نشرها، فإنّ ذلك لايُعوّل عليه في الأوساط العلميّة والأكاديميّة، كونه يهدف إلى تحقيق فُرص البيع، وزيادة الأرباح، وليس فيه من قيمة علميّة تخدم البحث أو الباحث.

٢- المقدمة

المقدمة هي المدخل الرئيس، التي ينفذ منها القارىء إلى موضوعات البحث. وتأتي من حيث الأهميّة بعد العنوان مباشرة. وهيّ بمثابة **عقد أدبي بين الباحث والقارىء**، لأنّ جميع القضايا المنهجيّة التي ألزم الباحث بها نفسه في المقدمة، عليه تحقيقها في موضوعات بحثه.

ويميل بعض الباحثين إلى إحلال الفصل التمهيدي بدل المقدمة، خاصة في البحوث الميدانية، إذ يضمّ الفصل التمهيدي مقدمة مختصرة تهدف إلى تهيئة القارىء في الدخول إلى موضوعات البحث. حيث يُبرز الباحث فيه أسئلة الدراسة، وتحديد أبرز المشكلات التي يرغب علاجها في بحثه. إضافة للعناصر التي سنشير إليها في محتويات المقدمة.

محتويات المقدمة

لاتوجد عناصر متفق عليها يُشترط توافرها في جميع المقدمات، لأنّ محتوياتها تختلف من بحث لآخر، فهناك عناصر رئيسة ينبغي على الباحث أخذها بعين الاعتبار، ولا يُستغنى عنها إلاّ لضرورة يفرضها نوع أو واقع البحث. وهي:

أ- أهداف البحث

لا مناص من تحديد الأهداف التي تكمن وراء اختيار البحث، ويشمل ذلك الهدف العام، والهدف الخاص الذي يصبّ في ذات التخصص، وتنطوي فيه مشكلة الدراسة الأساسيّة، والتي تعرّض إليها بعض الباحثين بصيغة سؤال لتركيز الإهتمام إلى موضوعها، ويرون في ذلك أمراً ضرورياً. والواقع أنّ كلا الصياغتين [الخبريّة أو الإستفهاميةّ] لا تُغيّر من مقاصد البحث شيئاً، إذ العبرة في وضوح الهدف، لا في أسلوب عرضه.

وتتفرّع عن الهدف الرئيس للدراسة أهداف أخرى تصبّ فيه، يمكن أن نجد لها أرضيةً في ثنايا أبواب أو فصول أو مباحث الدراسة. بل إنّ بعض الدراسات التي تُعرض فيها أهداف الدراسة على صيغة سؤال، تكون فيها الأبواب أو الفصول عبارة عن أجوبة لتلك التساؤلات.

ب- حدود البحث

يمكن تحديد موضوع البحث ضمن أطرمنهجيّة تحكمها عوامل عدّة، مثل :

- العامل الزماني، ويُمثّل الفترة الزمنية التي يُغطيها البحث.
- العامل الجغرافي، ويُمثّل المساحة الجغرافية التي يتحدد بها البحث.
- العامل السكاني، وهو الذي يُحدّد مجتمع الدراسة.
- عوامل أخرى قد يفرضها نمط البحث، أونوع الدراسة، أو طبيعة المؤسسة التي ينتمي إليها الباحث، هذه العوامل يُمكن أن يُجتهد في تعيينها وفقا لمناسبة الحال.

إذن على الباحث أن يجتهد في تحديد موضوع بحثه في اطار العوامل المشار إليها أعلاه، مع المساحة الزمنيّة المسموح بها لانجاز بحثه، بحيث يحاول أن يخرج بمحدّدات يصعب بعدها الإقتصار أو الإختزال. ويُفضل أن يُحدد الباحث الموضوع في عُنوانه، فإن تعذّر ذلك، فلا مناص من تحديده في المقدمة .

ج- بيان أهميّة البحث وسبب اختياره

يُعلّل الباحث أهميّة ومكانة البحث في حقل التخصص، سبب اختياره له، وبيان مقدارالتصاقه بمجال تخصصه، ومدى حاجة المجتمع إلى نتائجه.

د- التعريف باهمّ عناصر البحث

يقوم الباحث باستعراض موجز لأهمّ العناصر والمضامين التي تناولها في متن بحثه، لاعطاء صورة مجملة عن بحثه في المقدمة.

هـ- الدراسات السابقة

هي تلك الدراسات المتخصصة ذات العلاقة الوثيقة بموضوع البحث. والتي سبق للباحثين تناول جانب منها. وتشمل:

- الرسائل الجامعيّة [الماجستير أو الدكتوراه]
- البحوث العلميّة المحكّمة، سواء قامت بإصدارها مؤسسات أكاديميّة، أو غير أكاديميّة، لها اهتمامات في مجال البحث العلمي.
- المؤلفات المنشورة التي تخضع لمنهج البحث العلمي.

وهناك مؤلفات لاتُعدّ من الدراسات السابقة، منها:

١- البحوث التي تناولت طرفا يسيرا من موضوع البحث، من غير أن تُشكلّ حيّزا كبيراً من دائرة تخصصه.

٢- المؤلفات التي عرضت لموضوع البحث، لكنّها لاتخضع لمنهجيّة البحث العلمي.

٣- مصادر التراث، التي تُشكّل جانبا مهمّا في التأصيل. فإنّها تُعدّ من مصادر البحث الأصيلة، وليست من الدراسات السابقة.

لذا يلزم الباحث الإشارة إلى الدراسات السابقة بدقّة وأمانة في مقدمة بحثه، ليُمكن القارىء من تكوين تصوّر دقيق لحجم الإضافة العلمية التي أحدثها فيه، ثمّ التمييز بين عطاء السابقين، وإضافة اللاحقين، ليتّضح بجلاء نقطة البداية التي انطلق منها الباحث. وفي هذا الاتجاه المنهجي يمكن حصر حجم السرقات العلميّة في مجال البحث.

وليس من حقّ الباحث أن يلجأ إلى اخفاء كثير من الحقائق التي تخصّ الدراسات السابقة، أو يحاول التقليل من أهميّة النتائج التي حققتها، حتّى يزيد من أهميّة بحثه ، ليُوهم القارىء بأنّه أتى بشيء عجز عنه السابق.

و- منهج الباحث:

على الباحث أن يتبع منهجيّة علميّة يُوضحها في المقدمة، تظهر في ثنايا بحثه، تتضمن:

أ- إيضاح الطريقة المستخدمة في البحث، هل هي استقرائية ، أم وصفية، أم تحليلية، أم تاريخية،أم ميدانية، ... ؟

ب- بيان الاسلوب الذي تناوله الباحث في صياغة الفقرات، وتوضيح مداخله فيها، وطريقة اقتباس النصوص وتوثيقها.

ج- الإشارة إلى نوع الوسيلة المستخدمة في اعداد البحث، خصوصا إذا كان في المجال التطبيقي الميداني.

د- إيضاح الرموز والمختصرات التي ورد ذكرها في البحث.

هـ- بيان مختصر لمخطط أو هيكليّة البحث، ويكون ضمن الخطوات التالية:

- يُسجّل مخطط البحث بشكل مجرّد مختصر دون أيّ توضيح للموضوعات المدرجة تحت العناوين، حيث يُترك العنوان يتحدّث عن نفسه، لأنّ هذا الموطن ليس مجالاً للسرد والشرح.
- يندرج ضمن المخطط ذكر المقدمة، مع عناصرها باختصار، وإن كان في المخطط فصل تمهيدي فيُذكر مع عنوانه وعناصر محتوياته.
- يُورد الباحث عناوين الأبواب والفصول والمباحث، أو الفصول والمباحث والمطالب عند عدم وجود الأبواب. وبعد ذلك عناصر الخاتمة [النتائج والتوصيات] ، وأخيراً الفهارس.

٣- الخاتمة وملخص البحث

أ- الخاتمة:

تأتي في نهاية البحث، وتُكتب بعد فراغ الباحث من اعداد متن بحثه، وأبرز ماتتضمنه الخاتمة:

- نتائج البحث، وماتوصّل إليه الباحث من تحقيق اضافات جديدة، أو فوائد علميّة ضمن مجال تخصصه. بعيداً عن السطحيّة والعموميّة.
- توصيات الباحث، لتنبيه الباحثين بعده، لمواصلة الطريق في الاتجاه الذي يرى فيه ضرورة المتابعة، واستمرار البحث، لاستكمال جوانبه، واتمام الفائدة.

ب- ملخص البحث

تكمن فائدته في البحث أنّه يعطي صورة مجملة عن أهمّ أهداف البحث، وأبرز محاوره، وأهمّ النتائج التي توصّل إليها الباحث. فالأصل أنّ ملخص البحث يكون شاملا لجميع البحث، لكن إن كان البحث فيه من السّعة مايلزم عمل ملخصات بطريقة ما ، فلا مانع من عمل ملخص لكلّ باب ، ويكون في بدايته، وإن كان أوسع من ذلك ، يُعمل ملخصا لكلّ فصل. ويُشترط في الملخصات أن لايضيف الباحث فيها مادة جديدة للبحث، كما ويُشترط فيها الاختصار الشديد، ولايلزم فيها الاحالات في الحاشية على الأغلب.

الفصل الثالث

المكتبة
وأهمية المصادر والمراجع

المبحث الأول: المكتبة
المبحث الثاني: المصادر والمراجع

المبحث الأول

المكتبــة

تُشكل المكتبات ـ باعدادها الدقيق، وتنظيمها المُحكم ـ حلقة الوصل بين المادة العلميـة والباحث عنها. ومع تطور الخدمات المكتبيّة، وظهور الإبداع في عالم الكومبيوتر، عزّزت كثير من المكتبات فهارسها ببرامج مُعدّة خصيصاً لهذه الغاية، يسّرت للباحثين الإهتداء إلى موارد بحوثهم. ومكّنتهم من متابعة مايستجدّ من اصدارات جديدة، ودوريّات ورسائل جامعيّة.

وأيّاً كان نوع فهرس المكتبة، سواء كان عن طريق الكومبيوتر، أو بواسطة مجموعة صناديق منظمة، ومرتبة ترتيباً هجائياً، فإنّها تُساعد الباحث على تحديد مصادر ومراجع بحثه عن طريق **(اسم المؤلف أو اسم الكتاب، أو موضوعه)**. ويُمكن للباحث بناء تصور أولي عن حجم المادة العلمية التي هو بصدد البحث عنها، من خلال وقوفه على الفهارس المرتبطة بموضوع بحثه.

وممّا لاشكّ فيه أنّ المدخل السهل والسريع لتحقيق مراد الباحث من محتوياتها، هي فهارسها التي أُعدّت لهذه الغاية. لذا ينبغي على الباحث معرفة أسلوب التعامل معها لتسهيل طريق الوصول إلى بُغيته من المعرفة، لتحقيق أهدافه العلميّة في البحث والتأليف.

وينبغي اتّباع التعليمات التي تضعها ادرة المكتبات لتسهيل مهمّة البحث، من أهمّها: طريقة التعرّف على الفهارس في ادراجها ومن ثمّ في أماكنها داخل المكتبة، مع مراعاة نظام التصنيف المُعتمد فيها (تصنيف ديوي، أو تصنيف مكتبة

الكونجرس) ورموزه وأرقامه. وكذلك معرفة توزيع المصادر والمراجع بين قاعات المكتبة، وعلى رفوفها، مع التعرّف على نظام الاستعارة الخارجية.

أنواع فهارس المكتبة

تنقسم فهارس المكتبات إلى ثلاثة أنواع هي: (فهرس المؤلف، فهرس العنوان، فهرس الموضوع) وفيما يلي ايضاح لهذه الأنواع:

أولاً- فهرس المؤلف

تبدأ بطاقة «فهرس المؤلف» باسم المؤلف، أو المحقق، أو الشارح، أو المترجم أو المُعدّ، وتُرتب ترتيباً هجائياً في السطر الأوّل للبطاقة وفق مايلي:

١- ترتّب أسماء المؤلفين في البطاقات ترتيباً هجائياً مَقْطعاً مقطعاً، وحرفاً حرفاً. وكذلك الإسم الأقصر فالأطول. **مثال:**

- **(الصالحي) و (الصالح) يُرتب في الفهارس (الصالح) قبل (الصالحي) وهكذا.**

٢- تُهمل (أل) التعريف إذا جاءت في بداية الإسم مع الإبقاء عليها كتابة ما لم تكن أصيلة. **مثال:**

- **الدقاق، عمر: فنقوم بحذف (أل) التعريف لوقوعها في بداية الإسم، ويدخل الإسم عند التصنيف تحت حرف (الدال).**

٣- لا تهمل (أل التعريف إذا لم تقع في بداية الإسم عند ترتيب الأسماء، **مثال:**

- **عبد القادر: فحرف (الألف) في (القادر) هو الذي يحكم عند ترتيب أسماء المؤلفين وليس (القاف).**

٤- تحذف الألقاب والدرجات العلمية الواردة قبل اسم المؤلف. **مثال:**

- الدكتور، الأستاذ، القاضي، المحامي،... الخ.

٥- تدخل أسماء المؤلفين تحت اسم العائلة. **مثال:**

- العمري، أكرم ضياء.
- القيسي، مروان ابراهيم.
- السامرائي، محمد رجب.

٦- إذا لم يتوفّر للمؤلف اسم عائلة فإنه يدخل في بطاقة أسماء المؤلفين بترتيب حرف الإسم الأول، **مثال:**

- بشار عوّاد معروف. يدخل تحت حرف (الباء).
- عماد الدين خليل، يدخل تحت حرف (العين).
- مصطفى جواد. يدخل تحت حرف (الميم).

٧- تدخل أسماء مؤلفي المصادر العربية القديمة تحت اسم الشهرة أو اللقب أو الكنية، **مثال:**

- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان.
- الجاحظ، عمرو بن بحر.
- الغزالي، محمد بن محمد.

٨- ترتب الأسماء الأجنبية المعرّبة حسب الإسم الأكثر شيوعاً. **مثال:**

- جارودي، روجيه.
- هونكه، زيجريد.
- إليوت، ت.س.
- متز، آدم.

٩- يتخذ بعض المؤلفين ألقاباً أو أسماء مستعارة أشهر من الإسم الحقيقي للمؤلف، فيكون الإدخال في فهرس البطاقات تحت الإسم المستعار، **مثال:**

- بنت الشاطىء، واسمها: عائشة عبد الرحمن.

١٠- تُعامل الأسماء المركّبة على أنها مقطع واحد عند التصنيف، **مثال:**

- عبدالرحمن خلف، تسبق، عبد الرحمن داود.

١١- أبو، ابن، بنت، ذو... الخ. يؤخذ بها في ترتيب البطاقات في فهرس المؤلف، وتعامل على أنها كلمة منفصلة. وترتب كما تكتب لا كما تلفظ، **مثال:**

- عبدالعزيز بن باز، يأتي في الترتيب قبل، عبدالعزيز عوض.

١٢- تُكتب الأسماء بصيغ مختلفة في دول المغرب العربي خلافاً لما هو متعارف عليه في عموم الدول العربية، فعند الترتيب يُلتزم بها كما هي، وليست كما في أصل كتابتها العربية. **مثال:**

- بو طالب. تكتب "بو" في (بوطالب) بدون الألف.
- بن، في (بنعبدالله) ملتصقة. وهكذا.

ثانياً- فهرس العنوان

تبدأ بطاقة فهرس العنوان في سطرها الأول بعنوان الكتاب مرتبة ترتيباً هجائياً، وفق الضوابط التالية:

١- تحذف (أل) التعريف لفظاً إذا وقعت في أول العنوان مع الإبقاء على رسمها كتابة، **مثال:**

- الإسلام والوعي الحضاري. يرتب العنوان تحت حرف (الألف).
- الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر. يرتب العنوان تحت حرف (الفاء).
- المفارقة. يُرتب العنوان تحت حرف (الميم).

٢- يُعتبر الحرف المنفرد أو الكلمة الأقصر سابقة في الترتيب للكلمة الأطول التي تبدأ بنفس الحرف الهجائي. مثال:

- شعر، يسبق (شعراء).

٣- إذا تشابه المقطع الأول لعنوان مرجع ما، مع المقطع الأول لعنوان مرجع آخر فيُؤخذ بعين الاعتبار المقطع الثاني فالثالث،وهكذا. **مثال:**

- تطوّر الشعر العربي الحديث. يسبق عنوان مرجع آخر هو: (تطوّر الغزل بين الجاهلية والإسلام).

٤- يسبق العنوان الرئيسي الأقصر العنوان الرئيسي الأطول دون اعتبار للعنوان الفرعي أو البديل، **مثال:**

- الفلسفة العربية: تاريخها. يسبق (الفلسفة العربية الإسلامية).

٥- تُرتَّب الألفاظ على شكل كلمات إذا تمّ اختصارها من اسم هيئة أو منظمة أو مصطلح مكوّن من مجموعة حروف والتي شاعت كتابتها أو قراءتها كلمة واحدة، **مثال:**

- الإيسيسكو، اليونسكو، الناتو، أوبك.

ثالثاً: فهرس الموضوع

تبدأ بطاقة فهرس الموضوع في سطرها الأول بموضوع الكتاب مرتبة ترتيباً هجائياً، ضمن الخطوات التالية:

١- ترتّب رؤوس الموضوعات ترتيباً هجائياً مقطعاً مقطعاً، وحرفاً حرفاً، مع حذف أداة التعريف، **مثال:**

- الفكر: فكر/ التربية: تربية / الاقتصاد: اقتصاد.

٢- ترتب الموضوعات حسب تسلسلها الزمني، **مثال:**

- مصر - تاريخ - ٢٨٤م - ٦٤٢م.
- مصر - تاريخ - ٨٦٨م - ٩٠٥م.
- مصر - تاريخ - ١٢٥٠م - ٢٥١٧م.
- مصر - تاريخ - ١٩٥٢م - ١٩٥٤م.

٣- تؤخذ حروف الجر، وحروف العطف، بعين الاعتبار عند ترتيب رؤوس الموضوعات هجائياً، **مثال:**

- إسلام - تاريخ.
- إسلام - فرنسة.
- إسلام في أفريقية.
- إسلام واقتصاد.

٤- ترتب بطاقات الإحالة قبل بطاقات الموضوع وتفريعاته، **مثال:**

- الأندلس - تاريخ - فتح الأندلس.
- أنظر أيضاً: الإسلام في الأندلس.

المبحث الثاني

المصادر والمراجع

١- المصادر

إنّ وضوح القيمة العلميّة للمصادر والمراجع لدى الباحث، تجعله أكثر فراسة في الإنتقاء والاقتباس. ففي كُلّ مسألة من بحثه عليه الاعتماد على المصادر أو المراجع المتخصصة فيها. فإن أراد مثلاً في مسألة من البحث أن يُعالج قضيّة تتعلّق بالأماكن التاريخيّة (أو الجغرافية التاريخية) فالمناسب أن يتعامل مع كتاب معجم البلدان لياقوت الحموي، واذا تعامل مع مسألة في اللغة العربية، يلزمه الرجوع إلى معاجم اللغة المعتمدة، مثل : لسان العرب لابن منظور، أو تاج العروس، أو الصحاح للجوهري.

«وليس من المعقول أن يُصوّر [الباحث] حياة المسلمين من خلال ألف ليلة وليلة، حياة قصر ولهو وجوار وقيان وترف، ...، وليس من المعقول أن يعكس الحياة الاجتماعيّة من خلال كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، لأنّه يدور حول أناس كثير منهم لاهون يعيشون في حياتهم وقد يعبثون أكثر بكلامهم. ما مدى الصدق في شعر أبي نواس؟ وهل يعكس واقع المجتمع الإسلامي في عصر الرشيد؟».[1]

وتنقسم المصادر في الغالب إلى ثلاثة أقسام:

أ- المصادر الأصيلة: هي الكتب التراثيّة التي صنّفها العلماء قديماً، حيث تباينت مناهج مؤلفيها، وتعددت تخصصاتها. حتّى أنّ مصادر الفنّ الواحد اختلفت كثيراً في أسلوبها ومادّتها، باختلاف الفترة الزمنيّة.

(١) أكرم العمري: مناهج البحث وتحقيق التراث، ص١٠٦، ١٠٧.

ب- المصادر الثانويّة: هي التي تنقل عن مصادر أصيلة موجودة، وتكمن أهميّتها في تأكيدها المعلومات بنقلها واعتمادها عليها.

ج- المصادر البديلة: وهي تلك المصادر القديمة التي اقتبست عن كتب سبقتها، إلاّ أنّها فُقدت. عندها تصبح الكتب التي تضمّنت الاقتباسات، مصادر بديلة.

مثال عن الأنواع الثلاثة:

- «يُعتبر تاريخ يعقوب بن سفيان مصدراً أصيلاً، ويُعتبر مانقله ابن كثير رحمه الله في البداية والنّهاية، وكذلك الذهبي في تاريخ الإسلام، عن القسم الساقط منه ، وهو: (حوليات السيرة والراشدين والأمويين) مصدراً بديلاً، في حين تُعتبر نقول ابن كثير والذهبي عن القسم المتبقي منه مصدراً ثانوياً،...

ونموذج آخر، يُعتبر (تاريخ الطبري) بالنّسبة للروايات المباشرة التي سجلّها الطبري عن رؤية ومعايشة، مصدراً أوليّاً، وبالنّسبة للنّصوص التي ينقلها الطبري عن ابن اسحاق تُعدّ مرجعاً ثانوياً، وبالنّسبة للنّصوص التي ينقلها الطبري عن كتب المدائني المفقودة يُعتبر مصدراً بديلاً».[1]

٢- المراجع

يُراد بالمراجع: المؤلفات الحديثة والمعاصرة، التي كُتبت بأساليب جديدة وفق مناهج البحث العلمي الحديثة. واستند كُتّابها إلى معطيات مصادر التراث.[2]

وتكمن أهميّة المراجع في دلالتها على موضوعات متخصصة، وفي إشارتها إلى جمهرة كبيرة من المصادر والمراجع، تُعين الباحث اللاحق على تصوّر أوسع للموضوع الذي هو بصدد البحث فيه.

(١) أكرم العمري: مناهج البحث وتحقيق المخطوطات، ص٣٤، ٣٥

(٢) أنظر: أكرم العمري: مرجع سابق، ص٣٥

قوائم للمصادر والمراجع الهامّة.

هناك قوائم من المصادر والمراجع، في فهارس المكتبات، يحتاجها عموم الباحثين في مجال العلوم الإنسانيّة، تُعينهم على استكمال جوانب عديدة من بحوثهم، هي:

أولاً- الموسوعات (دوائر المعارف)

تُعدّ الموسوعات المعرفية أوالعلميّة مرجعا مهمّا للباحث، وذلك لشمولها على حقائق كثيرة، وموضوعات متنوعة، إضافة إلى أنّه يتمّ اعدادها بواسطة متخصصين متميّزين. ومن أشهرها:

- الموسوعة العربية الميسرة لمحمّد شفيق غربال.
- دائرة معارف البستاني.
- دائرة معارف القرن العشرين لمحمد فريد وجدي.
- دائرة المعارف الحديثة لأحمد عطية الله.

وتُرتب موضوعات هذه الموسوعات ترتيباً هجائياً، فإذا أراد باحث موضوعاً عن (المكتبات)، فعليه البحث عنها في تحت حرف (الميم). وإذا أراد أن يبحث عن كلمة (الزهد) في دائرة المعارف الإسلامية فسيجدها تحت حرف (الزاي) وهكذا.

ثانيا- المعاجم

وتُقسم إلى قسمين:

أ- المعاجم اللغوية:

تزوّد هذه المعاجم الباحث بكل ما يحتاجه من شؤون اللغة مثل الإشتقاق، وبيان معاني الكلمات وضبطها وتصريفها.

ويُعدّ معجم لسان العرب لابن منظور أفضل المعاجم اللغويّة وأشملها إحاطة. ويقع المعجم في خمسة عشر مجلداً. وقد جمع فيه الصحاح للجوهري، وحاشيته لابن برّي، والتهذيب للأزهري، والمحكم لابن سيده، والجمهرة لابن دريد، والنهاية لابن الأثير، وغير ذلك، فهو يغني عن سائر كتب اللغة، إذ هي بجملتها لم تبلغ منها ما بلغه، فهو كتاب لغة، وأدب، ونحو، وصرف، وفقه، وتفسير القرآن الكريم، وشرح الحديث الشريف.

وتنقسم معاجم اللغة إلى نوعين:

١- المعاجم التي رُتّبت ترتيباً هجائياً بعد إرجاع الكلمة إلى أصلها الثلاثي (فعل)، ويرتّب هجائياً للحرف الأول ثم الثاني ثم الثالث وهكذا.

فلو أراد باحث الوقوف على معنى (الحُلْكة). فعليه البحث عنها في هذا النوع من المعاجم بإرجاعها إلى أصلها الثلاثي (حلك). ليجدها تحت هذا الأصل، ومن هذه المعاجم:

- مختار الصحاح للرازي.
- المنجد للمعلوف.

٢- المعاجم اللغويّة التي رُتبت حسب الحرف الأخير من الأصل الثلاثي، وهو ما يسمّى بترتيب (الباب والفصل)، فيُقسّم إلى أبواب بعدد الحروف الهجائية. ويطلق الباب على الحرف الأخير للأصل الثلاثي للكلمة، والفصل على الحرف الأول للأصل الثلاثي للكلمة. مثل:

- (كتب)، فيُبحث عنها تحت حرف (الباء) وهو الباب، ويكون ترتيبها داخل الباب تحت حرف (الكاف) وهو ما يسمّى (الفصل). إذن يمكن العثور عليها في باب (الباء)، فصل (الكاف).

ومن أمثلة هذه المعاجم:

- لسان العرب : لابن منظور.
- القاموس المحيط : للفيروز آبادي.
- تاج العروس: للزَبيدي.

ب- المعاجم الجغرافية

وهي المعاجم التي تُعرّف بالمصطلحات الجغرافية ومفرداتها من مدن وقرى وجبال وأودية وبحار وأنهار وغيرها، وتحديد أماكنها. ورُتّبت هذه المعاجم ترتيباً هجائيّاً. فلو أراد الباحث معرفة مدينة، مثل:(سامرّاء) فسيجدها في حرف (السين). ومن أمثلة هذه المعاجم الجغرافيّة:

- معجم البلدان: لياقوت الحموي.
- الروض المعطار في خبر الأقطار: للحميري.

ثالثاً- مصادر التراجم

قد يحتاج الباحث إلى مصادر التراجم أثناء بحثه ودراسته للحصول على معلومات محددة عن شخصية بارزة، أو علَم من الأعلام، تتعلق بجوانب من سيرته العلميّة أو العملية. ومعظمها رُتّبت ترتيباً هجائيّاً. من أهمّها:

- وفيات الأعيان: ابن خلّكان.
- سيرأعلام النبلاء: الذهبي(رُتّبت تراجمه حسب الطبقات).
- أسد الغابة في معرفة الصحابة : ابن الأثير.
- الطبقات الكبرى: ابن سعد.
- طبقات القرّاء : ابن الجزري.

- طبقات الشافعيّة الكبرى : السبكي.
- طبقات الحنابلة : أبو يعلى الفرّاء.
- طبقات فحول الشعراء : ابن سلاّم الجُمحي.
- معجم الأدباء : ياقوت الحموي
- الأعلام : الزركلي (من كتب التراجم الحديثة).

رابعاً- الببلوغرافيا

وتُعنى بجمع المعلومات من أوعية المعرفة حول شخص أو موضوع أو عصر أو مكان... الخ. وهي إما أن تكون ببلوغرافيا وصفية أو تحليلية أو نقدية. وتكون مادتها المختارة بحسب اختيار المؤلف. ومن أنواعها:

أ- **الببلوغرافيا الوطنية**: وتُعنى بما ينشر في بلد معيّن، أو لغة ما، **مثل**:

- الفهرس الوطني للمطبوعات العراقيّة الذي أُعدّ بين عامي (١٩٧٩-١٩٨٠م).

ب- **الببلوغرافيا التعليمية**: وتهدف إلى مساعدة الباحث بتقديم الإنتاج الكامل للكتب المطبوعة، مثل الببلوغرافيا المتخصصة في حقل من حقول المعرفة، أو سهلة موجزة تناسب مستويات ذهنية معينة مثل مستوى الطفل وهي التي تقدمه ببلوغرافيات عامة له.

ج- **الببلوغرافيا الموضوعيّة**: وتقدّم قوائم لموضوعات في مجال البحث العلمي. مثل:

- الأطروحات الإسلامية : محي الدين عطية.
- الدليل الببلوغرافي لبحوث المؤتمرات الإسلامية : نفس المؤلف.

د- **الببلوغرافيا المتنوعة**: وتساعد الباحث بتقديم قوائم عن موضوعات متنوعة، أو عناوين الكتب أو المطبوعات، **مثل**:

- الفهرست : ابن النديم (مرتب حسب الموضوعات).
- كشف الظنون : حاجي خليفة (مرتب حسب عناوين الكتب).
- معجم المطبوعات العربية والمعربة (مرتب حسب أسماء المؤلفين).

هـ. **البيلوغرافيا المتخصصة في مجال الفكر الإسلامي. مثل:**

- بيلوغرافيا الفكر التربوي الإسلامي : محي الدين عطية.
- قائمة بيبلوغرافيا مختارة حول موضوع الفكر التربوي في الإسلام (اعداد مكتب التربية لدول الخليج العربي عام ١٩٨٤م، الرياض).

خامساً- الحوليات والكتب السنوية

تصدر هذه الحوليات والكتب بأعداد سنوية، وتُشكل ثروة معلوماتية حديثة، تضمّ بيانات متجددة حول الأحداث والظروف والميادين الاجتماعية والتربوية والزراعية والصناعية والسياسية والاقتصادية **مثل:**

- أوضاع العالم. الذي يصدر سنوياً عن متخصصين وخبراء، وهو مترجم إلى العربية. ويقدّم فيها معلومات إحصائية أكثر حداثة، ودأب على جمع المعلومات الاحصائية السنوية التي تصدرها المؤسسات والشركات والدوائر، يُقدّم كلٌ حسب اختصاصه.

سادساً- الكشافات والفهارس المتخصصة.

تُسهّل هذه الكشّافات والفهارس عمل الباحث، وقد رُتّبت ترتيباً هجائيّاً. **مثل:**

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف.
- فهارس لسان العرب.
- فهارس كتاب الأغاني.
- الفهارس المتخصصة، مثل:

- الفهارس التحليلية في التربية الإسلامية.
- الفهارس التحليلية في الاقتصاد الإسلامي (صدر عن المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية «مؤسسة آل البيت» في عمّان).

سابعاً- المجموعات والمراجع المتخصّصة.

تُعنى بجمع أعمال يضمها إطار موضوعي واحد. وتهدف إلى تيسير عمل الباحث، وتوفّر له جهدا كبيرا، بعيداً عن عناء جمعها من مصادر عديدة، وصفحات متناثرة. فهناك مجموعات في اللغة العربيّة وآدابها، مثل:

- أساس البلاغة: الزمخشري
- المخصـــص: ابن سيده
- مجمع الأمثال: الميداني
- الأصمعيـات: الأصمعي
- المفضليات: المفضّل الضبي
- الحماســة: ابن الشجري.

وهناك مجموعات أخرى تضمّ قوانين وأنظمة الدول وكذلك التشريعات الإداريّة والدستوريّة.

ثامناً- الرسائل العلمية

تمثّل الرسائل العلمية في مراحل الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراة) مرجعاً مهمّاً تزوّد الباحث حسب اختصاصه، بمادّة علميّة لصيقة بحقل تخصصه، ذلك لأنّ الرسائل العلميّة تختلف عن غيرها من المراجع، كونها تخضع لشروط ومنهج البحث العلمي، وتُناقش من قبل لجان أكاديميّة متخصصة. ويستطيع الباحث

الإستفادة من ملخصات الرسائل الجامعيّة **مثل**:

- ملخصات رسائل الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك في الأردن.
- ملخصات رسائل الجامعات السعودية.

تاسعاً- الدوريات

تُعدّ الدوريات مرجعاً مهمّاً للباحثين كلٌّ في مجال تخصصه، حيث تُزودهم بالأفكار البنّاءة والطروحات المبتكرة، وتجعلهم على دراية بأهمّ مستجدّات المعرفة، ربطاً بين الأصالة والمعاصرة. وتُعنى هذه الدوريات بعرض مقالات وبحوث لأبرز الكتّاب والمؤلفين المعروفين في الأوساط العلميّة والاكاديميّة. ويصدر بعضها مرّة كلّ سنة، أو نصف سنة، أو فصلية، أو شهريّة. **مثال**:

- مجلة مجمع اللغة العربية في: العراق، مصر، سورية، الأردن، ...
- مجلة البحث العلمي (المعهد الجامعي للبحث العلمي ، المغرب).
- المجلة التونسية لعلوم التربية (المعهد القومي لعلوم التربية ، تونس).
- مجلة آداب المستنصريّة (الجامعة المستنصريّة في بغداد.العراق).
- مجلة أبحاث اليرموك(جامعة اليرموك ،اربد، الأردن).
- المجلة العربية للبحوث التربوية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس).
- مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي (المنظمة العربيّة للتربية الزراعيّة، الخرطوم، السودان).
- مجلة التراث العربي (دمشق، سورية).
- مجلة المورد (دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد ، العراق).
- المؤرّخ العربي (اتحاد المؤرّخين العرب، بغداد ، العراق).

- مجلة الدارة (دارة الملك عبد العزيز، الرياض، السعوديّة).
- مجلة كليّة الدراسات الإسلاميّة والعربية (كليّة الدراسات الإسلاميّة والعربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة).
- مجلة التربية (الأمانة العامّة للجنة الوطنية القطريّة للتربية والثقافة والعلوم، الدوحة، قطر).
- مجلة الثقافة والتراث (مركز جمعة الماجد، دبي، دولة الامارات العربية المتحدة).

عاشراً- الصحف

تُعتبر الصحف من المراجع التي قد يحتاج إليها الباحث في توسيع دائرة معارفه البحثيّة، ليتمكن من التعامل مع آخر المستجدات في شؤون الحياة كافّة.

حادي عشر- الأفلام المصغرة (المايكروفيلم)

عملت بعض المؤسسات على استخدام أحدث الأجهزة لخدمة المكتبات والمؤسسات باستخدام الأفلام المصغرة، لتقليص حجم المصادر والمراجع، خاصّة المخطوطات، ليتمكن الباحث من الإطّلاع عليها فيما بعد بيسر وسهولة بواسطة أجهزة خاصّة بتكبيرها وعرضها.

الفصل الرابع

جمع المادة
وصياغتها وتوثيقها

المبحث الأول: جمع المادة وصياغتها.

المبحث الثاني: التوثيق.

أ- التوثيق في الحاشية (الهامش).

ب- التوثيق في الفهارس.

المبحث الأول

جمع المادة وصياغتها

بعد انتهاء الباحث من اختيار موضوع البحث (الدراسة) وتحديده الدقيق لعنوانه، واعداد مخططه الهيكلي الواضح والمفصّل لمضامينه، عليه القيام بحصر أهم المؤسسات والهيئات التي عُنيت بمجال تخصصه لمراسلتها من أجل تزويده بالمعلومات، والأعداد التي لم تتوافر لديه في المكان الذي يقطنه. ومن أهمّ هذه المراكز العلميّة: **مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (الرياض).**

وعلى الباحث اعداد قائمة أوليّة بمصادر ومراجع البحث، ومن ثمّ تحديد موقعها داخل المكتبة عن طريق فهارسها، ليتمكن من الشروع في جمع المادة العلمية، وتتمّ ضمن مرحلتين:

الأولى: الاطّلاع الشامل على موارد عناصر البحث من المصادر والمراجع.

الثانيّة: القراءة الدقيقة المتأنيّة لتدوين النّصوص ذات العلاقة بالموضوع.

إنّ جمع المادة العلميّة توفّر للباحث موارد لاغنى عنها في صياغة متن بحثه، ففي جهود السابقين مالايُمكن التخلّي عنه أو تحاشيه، إذ لابدّ لآراء وأفكار الباحث من مرتكز، كي لاتكون كالشجرة من غير جذر.

وهناك ثلاث حالات لتدوين النّصوص من المصادر والمراجع، هي:

١- إذا تأكّد من ارتباط النّص بموضوعه ارتباطاً مباشراً.

٢- إذا غلب على ظنّه أنّ النّص مرتبط بموضوعات البحث.

٣- إذا راود الشكُ الباحثَ في ارتباط النّص بموضوعه، يُنصح بتدوينه من باب الحيطة والحذر من فوات الفائدة العلميّة التي قد تلجؤه الحاجة إليها عند صياغة البحث.

وفيما يخصّ جمع مادة البحث، يُمكن للباحث اتّباع إحدى الطريقتين:

الأولى: الجمع الشامل للصياغة الأوليّة. فإذا جمع الباحث بحدود [٦٠٪] من مادة بحثه، يُمكنه البدء بصياغتها، على أن لايعرض عمله خلال هذه المرحلة على المشرف. حتّى يبقى الباحث حرّاً في عمله، مستقلاً في ابداعه. وبعد انتهائه من الصياغة الأوليّة، يعرضها على مشرفه. وفي ضوء التوجيهات والملحوظات الجديدة على البحث، يبدأ الباحث بجمع ماتبقّى. ومن ثمّ تكون الصياغة النهائيّة للبحث.

الثانية: أن يتمّ الجمع لأجزاء الموضوع كلاً على حدة، كأنْ يجمع الباحث لباب واحد، أو فصل أو مبحث. فمثلاً إذا كان البحث يتكوّن من أربعة فصول، فإنّ بإمكان الباحث البدء بجمع مادة الفصل الأول، فإذا انتهى منها بدأ بصياغتها، وينتقل بعد ذلك إلى الفصل التالي، وهكذا. حتّى ينتهي من صياغة جميع الفصول بتنقله بين الجمع والصياغة وتبرز في هذه الطريقة ميّزات أهمها:

- الشعور بالإنجاز المبكر السريع.
- الثقة بالنفس.
- رفع الكفاءة في صياغة البحث، بسبب التفرّغ للموضوع الواحد.

وينبغي للباحث البدء بقراءة أهمّ المصادر والمراجع المتوفّرة، مع تدوين بعض الملحوظات عنها، لتيسير العودة إليها عند الحاجة، وكذلك تثبيت الطبعة التي

اعتمدها، فقد يكون للمصدر أو للمرجع عدّة طبعات، أو طبعة محققة وأخرى غير محققة. ولأجل تحقيق قدر أكبر من الفائدة العلميّة، ينبغي مراعاة مايلي:

١- الإهتمام بقراءة المقدمة والتمهيد لبناء تصور عام عن الكتاب ومضمونه، ومدى استفادة الباحث منه في مجال تخصصه.

٢- التأكّد من منهجيّة المؤلف، ومدى التزامه بضوابط البحث العلمي، من حيث اقتباساته وتوثيقاته.

٣- معرفة موقع النصوص التي لها علاقة بدراسة الباحث في الكتاب عن طريق الاستعانة بفهرس الموضوعات، لتحديد الصفحات التي ينوي الباحث الاقتباس منها، أو الإحالة إليها إذا لزم الأمر.

٤- قراءة متأنية لأهمّ النتائج والتوصيات إن وُجدت في خاتمة الكتاب، لمعرفة مدى امكانيّة التواصل العلمي بين الكاتب والباحث.

تدوين المادة على البطاقات

بعد الانتهاء من تحديد النّص الذي يرغب الباحث اقتباسه، يتمّ تدوينه على بطاقات خاصّة بجمع المادة، على أن يُفرد الباحث لكلّ مصدر أو مرجع اقتبس منه بطاقة خاصّة به، تُساعد على حصر أهمّ مصادر ومراجع البحث لتيسير فهرستها في آخره، من خلال قائمة الفهارس. وتكون البطاقات على نوعين:

أ- بطاقة لتدوين معلومات الكتاب

وهذه البطاقة خاصّة بمعلومات الكتاب، وليس بمادته. حيث يجعل الباحث لكلّ مرجع أو مصدر بطاقة واحدة فقط وبحجم يتسّع لمضمونها، على أن تكون جميعها بقياس واحد، يدوّن عليها الباحث:

١- عنوان الكتاب، واسم مؤلفه، وعدد أجزائه، وسنة نشره، و... . إلى آخر المعلومات التي تُعرِّف بالكتاب، والتي ذُكرت في طريقة توثيق المصادر والمراجع في الفهارس.

٢- بعض ملحوظاته أوتعليقاته عن الكتاب إن وُجدت.

٣- تُكتب في أسفل البطاقة، اسم المكتبة، ورمز تصنيف الكتاب فيها، لتسهيل العودة إلى المرجع في أي وقت يحتاجه الباحث.

نموذج لبطاقة مصدر أو مرجع

اسم الكتاب: .... دار النشر: ....

اسم المؤلف: .... مكان النشر: .... الطبعة: ....

سنة الوفاة: .... سنة الطبع: .... عدد الأجزاء ....

تعليق الباحث حول الكتاب: ....

....

....

....

....

....

اسم المكتبة: .... رقم تصنيف الكتاب: ....

ب. بطاقة النصوص المقتبسة......

تُستخدم لتدوين النّصوص التي يرغب الباحث اقتباسها، لتُمكنه من صياغة متن بحثه، بالرجوع إليها في أيّ مرحلة أوفقرة من فقراته، إمّا لتقويمها ونقدها، أو لتأييد رأيه وتعزيز وجهة نظره، أو للاستشهاد بها، أو ترجيح رأي على آخر.

ويُمكن للباحث إيراد بعض تعليقاته أو استفساراته بعد إيراد النّص في بطاقة المعلومات خلال جمع المادّة، تثبيتاً لرأيه وحفظاً لتصوراته عن النص المُدون. فإن تعذّر ذلك فعليه أن يُورد سؤالاً له علاقة بالنّص، ليكون مفتاحاً له عند صياغة لفقرات وموضوعات البحث.

ويتمّ اختيار حجم مناسب لبطاقة النّصوص، بحيث تتّسع لحاجة الباحث في تدوين النّص عليها، إضافة لملحوظاته. ويُفضّل أن تكون ذات لون واحد يأنس به الباحث، وأن تكون قوية ومرنة، ليسهُل التعامل معها من غير أن يصيبها تلف أو تمزيق.

نموذج لبطاقة النّصوص المقتبسة

<table>
<tr><td>اسم الكتاب: ....
اسم المؤلف: ....
الجزء: .... الصفحة: ....</td><td>الموضوع العام: ....
الموضوع الخاص: ....</td></tr>
<tr><td colspan="2">النص: ....
....
....
....
....</td></tr>
<tr><td colspan="2">تعليق الباحث: ....
....
....</td></tr>
</table>

ملحوظات عن تدوين المادة في البطاقات

١- ضرورة الاعتناء بجودة الخطّ في تدوين النّصوص، لأنّه يُساعد الباحث على تجاوز وقوع التصحيف والخطأ.

٢- التأكد من سلامة المادة المدونة على البطاقة مع توثيقها، وذلك بإعادة قراءتها مرة ثانية قبل الإنتقال إلى كتابة معلومة جديدة على بطاقة أخرى.

٣- يُفضَل عدم تكرار المعلومات في البطاقة الواحدة ، تجنّباً لوقوع مشكلة عند توزيعها على موضوعات البحث المختلفة.

٤- تُدوّن المعلومات على وجه واحد من البطاقة، ليستطيع الباحث رؤيتها وفرزها حسب موضوعاتهابسهولة.

٥- إذا احتاجت المعلومة لأكثر من بطاقة بسبب طولها، أو صعوبة انتقاء الفقرات المناسبة منها، فالأفضل الكتابة على الوجه الأول للبطاقة فقط، وبعد ذلك تُستكمل المعلومة على بطاقة أخرى، ثمّ تُربط مع بعضها، وتُرقم بشكل متسلسل. إضافة إلى كتابة ملاحظة على وجه البطاقة الأولى للتنبيه والتذكير.

٦- يُثبّت المصدر أو المرجع الذي أُخذت عنه المعلومة في المكان الذي يخصصه الباحث، ويُفضّل أن يكون في الجهة العليا من يمين البطاقة .

٧- يُدوّن على الجهة العليا من يسار البطاقة، عنوان الفصل أو المبحث، أو طرفاً منه إن كان طويلاً، لخدمة الباحث في تبويب البطاقات، وسهولة فرزها.

٨- يلجأ بعض الباحثين إلى كتابة بيانات المرجع كاملة في كل بطاقة. مما يؤدي إلى مضيعة الوقت، وإشغال مساحة البطاقة، مع أنها غير مهمّة؛ لأنّ مثل هذه التفصيلات يكون موطنها في البطاقة الخاصّة بالمصدر أو المرجع. أمّا البيانات الضرورية التي ينبغي تدوينها على بطاقة المادة هي:[اسم المؤلف، اسم المرجع، الجزء أو المجلد (إن وُجدا)، ثمّ رقم الصفحة].

٩- إغفال أونسيان كتابة المصدر والمرجع على بطاقة المعلومات يُحدث إشكالاً كبيراً للباحث، حيث يؤخّره من إنجاز بحثه، ويضطره إلى إعادة البحث من جديد بين عشرات المصادر والمراجع ليتمكن من تحديد مصدر المعلومة ثانية. وهي عملية شاقة ونتائجها غير مضمونة

١٠- ينبغي أن تكون المعلومة التي يدونها الباحث على البطاقة ذات قيمة وأهمية في بحثه، وتستحقّ الجهد الذي يبذله في نقلها، لتسهم في صياغة البحث بطريقة علميّة بعيدة عن الإسهاب والملل، أو العشوائية والتخبط.

١١– تُنقل المعلومة حرفياً وبدقّة على البطاقة، وتُوضع بين علامتي تنصيص للتفريق بينها وبين كلام الباحث. أمّا إذا احتاج حذف بعض الكلمات من النص المُقتبس لعدم فائدتها، فعندها يُشير إلى ذلك بوضع ثلاث نُقاط متتالية أفقياً (...) مكان الكلمات المحذوفة.

١٢– لاينتقل الباحث من مرجع إلى آخر، إلاّ بعد الفراغ من جرد المرجع الأوّل، وانتهاء الاقتباس منه.

صياغة المادة

تُعدّ صياغة مادة البحث من أكثر مراحل البحث صعوبة وحرجاً على الباحث، ففيها تبرز شخصيّته العلميّة بشكل واضح، ومن النظر فيها يُمكن الحكم على كثير من توجّهاته وآرائه، فمهما حاول أن يتكلّف أو يتصنّع، ليخفي جانباً من فكره ومعتقده، لابدّ وأن يلمس أثرها في أسلوبه، وعرضه لموضوعات البحث، وكذلك من مناقشاته وتوجيهاته للآراء والأفكار.

ومع الاعتقاد السائد بأنّ « لكلّ شيخ طريقه، ولكلّ مجتهد نصيب» فلا يعني ذلك أنّ أسلوب البحث العلمي يعتمد بشكل كلّي على طريقة الباحث، وعلى نمط توجهه وتفكيره، أي أن أساليب وطرائق النّاس هي التي تحكم نمط البحث، فهناك كثير منها ماهو متفق عليه في اطار المنهجيّة العلميّة السليمة.

ينبغي على الباحث أن لايتجاوز – في صياغة بحثه – حدود دائرة الذوق العلمي الذي يألفه أهل التخصص والصنعة، وأن لايبتكر أساليب وطرائق غريبة قد تنأى به عن روح المنهجيّة السليمة، بسبب قلّة خبرته، وشحّة زاده العلمي.

الشروع في الصياغة

بعدما ينتهي الباحث من مرحلة جمع المادة العلمية في بطاقاتها، عليه أن يقوم بفرزها وتوزيعها حسب مضامينها على الأبواب أو الفصول أو المباحث، وبعد ذلك تبدأ مرحلة كتابة البحث وصياغة متنه. وهنا يلزم الباحث مراعاة مايلي:

١- قراءة المادة العلميّة المدونة على البطاقات بدقّة وعناية، ليتمكن الباحث من الربط بين موضوعاتها، حتّى تتكامل الأفكار، وتُسدد الآراء.

٢- صياغة الأفكار والآراء - بعد فهم دقيق، واستيعاب عميق - بجمل وفقرات محكمة، من غير اسهاب أو اطالة، وبأسلوب واضح جليّ غير متكلّف فيه، فليس البحث العلمي كتاب أدب أو بلاغة. لذا ينبغي على الباحث إيضاح الفكرة دون أن يضطرّ القارىء إلى الرجوع لمعاجم اللغة بغية فهمها، وأن يتجنّب استخدام الكلمات والمصطلحات الصعبة ذات المستوى الأدبي العالي، التي قد لايدرك معناها إلاّ أصحاب صنعتها.

٣- لايُستحبّ الاستشهاد بالأشعار، أو الأمثال والحكم، من غير ضرورة علميّة، كأن يفرض وجودها طبيعة البحث، خصوصاً إن كان بحثا في اللغة والأدب.

٤- أن يكون عرْض الأفكار والآراء بطريقة منسقّة مرتّبة، فلايُقدّم أو يؤخّر فكرة على أخرى فيُحدث خللاً في إنسيابيّة عرض الفقرات أو الموضوعات.

٥- عند ذكر آراء متعددة من خلال استعراض الباحث لأقوال العلماء في قضيّة ما ، يلزمه توجيه خلاف العلماء وبيان أوجهه، ومحاولة الترجيح مع الدليل ، حتّي لايجعل القارىء في حيرة من أمره، فالترجيح والخروج من الخلاف مهمّة الباحث ، وليست مهمّة القارىء.

٦- إذا شرع الباحث في صياغة فكرة أو رأي، فعليه اتمامها، والفراغ منها قبل أن يُنهي عمله اليومي، حتّى لاتغيب عن ذهنه عند عودته للكتابة مرّة ثانية، لأن الخواطر والأفكار قد لا تدوم طويلاً بعد مضي فترة من الوقت، أو أنّها تضعف.

٧- يُفضّل للباحث أن يخصص دفتراً لتسجيل جميع أفكاره التي تتولد خلال الكتابة، أو كتابة ملاحظات يستطيع - عند العودة إلى الكتابة ثانية - أن يربط بين الأفكار، ليُواصل الكتابة والعرض دون خلل.

٨- يقوم كثير من الباحثين بإتلاف كل مايتعلق بالبحث من أوراق أو مفكرات أو بطاقات حين ينتهي من صياغته النهائية. وهذا خطأ؛ لذا يُنصح الباحث بحفظها جميعاً، سواء استفاد منها مباشرة أم لم يستفد، فقد يحتاج الرجوع إليها فيما بعد لأسباب عدّة.

٩- ومن الامور الهامّة في هذه المرحلة التي يلزم الباحث أو المحقق مراعاتها هي: علامات الترقيم أو الوقف، لتنظيم الفقرات، وتمييز الجمل، وابراز المعاني. فهي الضوابط الكتابيّة، لازالة اللبس والغموض.

آداب صياغة البحث

هناك جملة آداب يلزم الباحث مراعاتها تحقيقاً للعدالة والنزاهة، من أهمّها:

١- التزام الصدق والأمانة فيما يقول ، أو يذهب إليه ، وأن لايلبس الحقّ بالنّاس، أو أن يُلبس الباطل ثوب الحقّ فيوهم القاريء، فكما يمنحك النّاس الثقة فيما تقول ، ينبغي أن تمنحهم الأمانة والصدق.

٢- تجنّب ذكر الكلمات القادحة، أو النابيـة التي لاتتناسب وأدبيات البحث العلمي.

٣- تحقيق العدالة في الحكم على غيره، من غير هوىً أو تجاوز، ومهما دعت الأسباب، لأنّ الله تعالى أمرنا بقوله: ﴿**ولايجرمنكم شنان قوم على أن لاتعدلوا، اعدلوا هو اقرب للتقوى**﴾ (المائدة: ٨).

٤- تجنّب ذكر الأسماء في موطن النقد إن لم تكن ضرورة علميّة. لأنّ الأصل هو بيان الحق ، وليس الانتقاص من النّاس، فكلّ باحث معرّض للخطأ، والكمال لله وحده.

٥- لايتصور الباحث أنّ رأيه دائما مصيب، وأنّ الخطأ في رأي غيره، فقد ينتصر لنفسه في موطن لايجوز له فيه ذلك.

٦- لا يغمز غيره من طرف خفي، أو يُعرّض بطريقة تبعث الشكّ بالآخرين، وتجعل الريب يحوم حولهم، حتّى ولو كان بالدعاء لهم على سبيل التعريض، مثل قول الباحث: فلان هداه الله، أصلحه الله، سامحه الله، ...

المبحث الثاني



قبل أن نتحدث عن موضوع الاقتباس والتوثيق لابدّ من الإشارة إلى أهميّة الحاشية في البحث العلمي، ووظائفها المنهجيّة.

وظيفة الحاشية (الهامش)

تمثّل الحاشية موضع الاحالات والتوثيق في البحث العلمي، وتكون في نفس الصفحة (في الجزء السفلي منها)، وهذا هو الغالب، أو في نهاية المبحث أوالفصل أو البحث. ولايُفضّل وضع الإحالات ضمن المتن، لأنّ ذلك يُعيق ترابط المعاني، وتسلسل الأفكار، ويُعرقل انسيابيّة القارىء مع كلام الباحث.

ولايُوجد معيار لتحديد حجم الحواشي في البحث، حيث إنّ طبيعة ونوع البحث تُحدّد ذلك، إضافة إلى سعة اطّلاع الباحث، ومساحة أعداد المصادر والمراجع التي اطّلع عليها واقتبس منها. وفي غالب الأمر يكون حجم الحواشي في الكتاب المُحقق أكبر بكثير منه في المؤلفات. وليس العبرة بكثرة الحواشي، بل بقيمتها العلميّة، ومدى ضرورة وجودها في البحث.

وكما يُحكم على مستوى الباحث من اعداده لمتن بحثه، فلا أقلّ من ذلك أن يكون الحكم عليه من عمله في حواشي البحث، واتباعه المنهج العلمي في اعدادها، لذا فإنّ وجودها ضروري في البحث العلمي، وبدونها يفقد خصائصه وسماته.

ومن المعروف لدى الباحثين أنّ للحاشية أو للهامش وظائف عدّة، من أبرزها:

١- أنّها مكان لاحالة جميع النّصوص المقتبسة إلى مصادرها ومراجعها.

٢- موضع لتخريج الأحاديث النّبويّة، أمّا الآيات القرآنية فلا مانع من احالتها مباشرة بعد ورودها في المتن، لأنّ مساحة إحالتها صغيرة جداً.

٣- إذا استشهد الباحث ببعض الشواهد من القرآن الكريم أو السنّة النبويّة أو الشعر، وكان يكفيه في ذلك ذكر طرف منها، فيُفضّل بالنسبة للآيات القرآنيّة إتمامها في متن البحث، أمّا الأحاديث النبويّة فالأفضل إتمامها في المتن إذا كانت قصيرة، أمّا إذا كانت طويلة، فلا مانع من ذكر موطن الشاهد، ثمّ يُذكر بقيّة الحديث في الحاشية. وبالنسبة للأشعار فيُشترط اتمام البيت الواحد الذي فيه موطن الاستدلال في نفس المتن، أمّا الأبيات الأخرى من القصيدة الشعريّة، فيُمكن إيرادها في الحاشية إذا تأكّد الباحث أنّ فيها فوائد متممة.

٤- تُستكمل فيها بعض النّصوص الطويلة التي يرى الباحث ضرورة سردها، لكنّه لايرغب في اثقال المتن بذكرها كاملاً فيه، فيذكر الباحث الطرف المهمّ منها في المتن، على أن يتمّ سردها في حاشية البحث.

٥- إذا أراد الباحث الاستطراد في ذكر بعض الآراء، أو ايراد مناقشة العلماء لمسألة ما، فعليه أن يذكر أبرز الآراء الضروريّة في متن البحث، على أن يعرض الآراء الأخرى في حاشيته لمن أراد المزيد.

٦- يتمّ في الحاشية توضيح جميع الاشكالات التي تضمنها المتن، سواء في النّصوص المُقتبسة، أو في كلام الباحث، والتي لايرغب القارىء وجودها في متن البحث، مثل: توضيح كلمة، أو شرح مصطلح أو مختصر، أو بيان دلالة جملة، أو....

٧- يتمّ فيها ترجمة الأعلام ، والأماكن، على أن لاتتجاوز ثلاثة أو أربعة أسطر.فليس من حقّ الباحث الاسراف في ترجمة الأعلام، بأن يكتب عن الترجمة الواحدة صفحة أو نصف صفحة، أو أنّ يستغرق في البحث فيُترجم لجميع الأعلام الوارد ذكرهم؛ لذا يميل كثير من الباحثين إلى أنّ تراجم الأعلام تلزم في الحالات التالية:

أ- إذا كان العلم غير مشهور، ويرى الباحث ضرورة تعريف القارىء به.

ب- لا يُترجم لرجال السند في الروايات إلاّ عند الضرورة، وفي حالات محدَّدة، منها:

جـ- إذا غلب على ظنّ المحقق أنّ اسمه فيه إشكال كأن يتشابه باسم علم آخر، وليس هو المعني. **مثال:**

- إذا ورد في السند اسم «سفيان» دون أيّة إضافة تميِّزه، فقد يلتبس على القارىء، هل هو (سفيان الثوري)، أم (سفيان بن عيينة)؟

فعلى المحقق أن يُترجم للعلم بضبط اسمه كاملاً، مع ذكر مايُميِّزه، دون توسّع أو اطالة، لأنّ الغرض منه إزالة الإشكال، وليس التعريف به، فكلاهما من الأعلام المشهورين.

- إذا وجد المحقّق أنّ أحد رجال السند ممّن تكلّم العلماء في عدالته، فينبغي عليه ترجمته، على أن يذكر مُجمل حكم علماء الجرح والتعديل فيه. **مثال:**

- تكلّم علماء الجرح والتعديل عن صحّة نسبة كتاب (الحيدة) لعبد العزيز الكناني[1]، بسبب وجود راوي في سنده هو: محمّد بن الحسن الدعّاء، الذي

(١) وهو كتيّب صغير، أجمل فيه المؤلف مناظرته لبشر المرّيسي في مجلس الخليفة المأمون في بغداد. وطُبع كتاب(الحيدة) في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

اتهمه الخطيب البغدادي، بوضع الحديث[1]. ولم يعتمد الإمام الذهبي نسبة الكتاب إلى مؤلفه عبد العزيز، لخلل في اسناده[2].

وهنا ينبغي للمحقق إيراد ترجمة لمحمَّد بن الحسن الدعَّاء، مع ذكر مجمل كلام علماء الجرح والتعديل فيه، ليتحدد موقف القارىء في اعتماد روايته، أو العدول عنها.

ـ إذا كان للعلم موقف بارز في البحث، خصوصاً إذا اعتمد الباحث آراء، وأقواله، واستند إليها في عدَّة مواطن. فينبغي وضع ترجمة له في الحاشية عند أوّل موطن يذكره الباحث. **مثال** ذلك كنت قد بيَّنت في كتابي «مناهج العلماء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» بعض مواقف وآراء العلماء في الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، وبشكل خاص سفيان بن مسروق الثوري، ومع شهرته إلاّ أنّني ترجمت له بسبب تعدد مواقفه وآرائه.[3]

د- إذا كان العلم من المشهورين، لكن هناك سمات خاصّة في حياته العلميّة لم تشتهر عنه، ولايعرفها عموم القرّاء، ولها صلة بموضوع البحث، فينبغي ترجمته، مع التركيز بشكل خاص على تلك الجوانب التي خفيت عن كثير من النّاس. **مثال ذلك** ماذكرته في كتابي المُشار إليه في المثال السابق، موقفاً للشيخ عبد القادر الجيلاني(ت ٥٦١هـ) في محاسبته

(١) انظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ١٩٤/٢

(٢) انظر: الذهبي: ميزان الاعتدال ٦٣٩/٢

(٣) انظر: ص ٨٦.

للخليفة المقتفي لأمر الله[1]. ومع شهرته فقد ترجمت له، لأنه شاع عنه طريق التصوف والزهد، بل إنَّ أصحابه وأتباعه بلغت فيهم المغالاة فوصفوه بأقوال غريبة، ومكاشفات لاتصحَ نسبتها إليه.فلمّا رجَعْتُ إلى كتب التراجم والسير الموثوقة، وجدت جانباً آخر مشرقاً من حياته، حيث شرع في طلب العلم منذ دخوله بغداد وهو شاب عام ٤٧١هـ، واتصل بشيوخ العلم من أهل الحديث، وكان شيخه في الفقه حنبلي المذهب، أبو سعيد المخرمي. وبرع في أساليب الوعظ، وتصدَّر للتدريس والافتاء في بغداد سنة ٥٢٨هـ، وانتفع به خلق كثير.[2]

هـ - الأعلام التي لايرى الباحث ضرورة لترجمتهم في الحاشية، يُفضَل عند ذكرهم في المتن الإشارة إلى سنة وفاتهم، على أن تُوضع بين قوسين، بعد ذكر العلم مباشرة.

ولا يلزم الباحث الإحالة إلى المصادر في ذكر سنة وفاتهم، تجنّباً لاثقال مساحة الحاشية، بل تكفيه الإشارة إلى أهمّ المصادر التي اعتمدها في بيان سنة وفاة العلماء ضمن بيان منهجه في مقدمة البحث.

(١) انظر: ص ١٣٣، ١٣٤.

(٢) انظر: ص ١٣٣.

أنواع التوثيق:

يكون التوثيق في البحث العلمي على نوعين:

أ- التوثيق في الحاشية (الهامش)

لابدّ من تحديد المصادر أو المراجع المتخصصة في كلّ قضيّة من موضوعات البحث، كي لا يكون الاقتباس من مطلق المصادر أو المراجع، مادامت المعلومة التي يُريدها الباحث موجودة. فهناك كثير من التدليس والوضع والتحريف والتغيير والتبديل. وينبغي الاعتماد في اقتباس النّصوص من مصادر ومراجع موثوقة في مجال التخصص. وغالباً ما يضطرّ الباحث إلى اقتباس النّصوص سواء كان الاقتباس حرفياً دون تغيير، أو بمعناه ضمن أسلوب الباحث. ليستند إلى هذه النّصوص في تعزيز آرائه، وتوكيد توجهاته، وبناء أحكامه. وهنا يجب عليه اتباع منهج علمي في توثيق النّصوص، واحالتها إلى مواردها الأصلية. بأسلوب يتناسب مع طبيعة النّص، إذ أنّ للنّصوص المقتبسة عدّة أنواع، منها:

- الآيات القرآنيّة الكريمة.
- الأحاديث النبويّة الشريفة.
- جميع النّصوص الأخرى (غير الآيات القرآنيّة والأحاديث النّبوية).

ونبيّن هنا بالتفصيل طريقة توثيق هذه الأنواع الثلاثة :

أولاً: عزو وإحالة الأيات القرانيّة

عندما يُورد الباحث آية من كتاب الله في متن بحثه، عليه أن يقتبسها بنصّها كما وردت في المصحف، خلافاً للنّصوص الأخرى. ثمّ يحصرها بين قوسين مزهّرين

خاصّين بالآيات القرآنيّة، لتمييزها عن غيرها من النصوص التي هي من قول البشر. ثمّ يتمّ عزوها واحالتها إلى سورتها. وذلك بإحدى الطريقتين:

١- تتمّ احالتها في متن البحث بعد إيرادها مباشرة إلى السورة التي تضمنتها، مع ذكر رقمها فيها. **مثال:**

ـ قال تعالى: ﴿**يا أيها الناس اعبدوا ربّكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلّكم تتقون**﴾.(البقرة: ٢١).

٢- تتمّ عزوها في حاشية الصفحة، بأن تُعطى رقماً متسلسلاً في المتن، ونفس الرقم في الحاشية، لتُحال إلى موطنها في القرآن. **مثال:**

ـ قال تعالى: ﴿**يا أيها الناس اعبدوا ربّكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلّكم تتقون**﴾.[١]

وفي الحاشية:

(١) سورة البقرة: آية ٢١.

ثانياً: توثيق الأحاديث النبويّة

عند الاستشهاد بحديث نبوي شريف في متن البحث، يُتّبع في توثيقه الخطوات التالية:

١- يوضع الحديث بين علامتي تنصيص مميزتين «...».

٢- يرقم الحديث الشريف بعد نهاية التنصيص الأخير مباشرة برقم تسلسلي بين أرقام الصفحة الواحدة. «...»[الرقم]

٣- يخرّج الحديث الشريف من مصادره المُعتمدة وفق أصول التخريج المتّبعة،

والتي سنتحدّث عنها فيما بعد إن شاء الله.

٤- يوثّق الحديث الشريف بعد تخريجه في حاشية الصفحة وفق الترتيب التالي:

اسم راوي الحديث: اسم المصدر، اسم الكتاب،اسم الباب، الجزء/ الصفحة، رقم الحديث (إن وجد). **مثال:**

- قال رسول صلى الله عليه وسلم: «اتقوا الظلم فإنّ الظلم ظلمات يوم القيامة... الحديث».[1]

وفي الحاشية:

(١) رواه مسلم: صحيح مسلم، كتاب البرّ والصلة والآداب،باب تحريم الظلم، ج ؟ /ص؟ رقم الحديث (؟).

أمّا إذا اعتمدنا صحيح الإمام مسلم بشرح الإمام النووي، فتكون الإحالة على النحو التالي:

(١) رواه مسلم . صحيح مسلم (شرح الإمام النووي) ، كتاب البرّ والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، ج؟ /ص ؟ رقم الحديث (؟)

٥- وإذا روى الحديث الشريف أكثر من راوٍ واحد فيفصل بينهما فاصلة منقوطة (؛) مع الإشارة إلى من اعتمد لفظه. **مثال:**

- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إياكم والجلوس في الطرقات، ... الحديث»[1].

وفي الحاشية:

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود وابن حنبل. واللفظ للبخاري. البخاري: صحيح

البخاري، كتاب الإستئذان، باب قول الله تعالى «ولا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم»، ج؟/ ص؟، حديث رقم ٦٢٢٩؛ مسلم: صحيح ، كتاب اللباس والزينة. باب النهي عن الجلوس في الطرقات وإعطاء الطريق حقّه، ج؟/ص؟، حديث رقم ٢١٢١؛ أبو داود: سنن، كتاب الأدب، باب في الجلوس في الطريق، ج٤/ص٥٦، حديث رقم ٤٨١٥؛ ابن حنبل، أحمد: مسند، ج٣/ص٣٦.

أمّا إذا استخدمت الشروحات في الإحالة فتكون على النّحو التالي:

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود وابن حنبل. واللفظ للبخاري. البخاري: صحيح (فتح الباري)، كتاب الإستئذان/ باب قول الله تعالى «ولا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم»، ج١١/ص٨، حديث رقم ٦٢٢٩؛ مسلم: صحيح(شرح النووي)، كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن الجلوس في الطرقات وإعطاء الطريق حقّه، ج١٤/ص١٠٢، حديث رقم ٢١٢١؛....

٦- إذا كان الحديث مُتفق عليه، عند البخاري ومسلم، فيكون التوثيق على النّحو التالي. مثال:

- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنّ الحلال بيّن، وإنّ الحرام بيّن، وبينهما مُشتَبهات ... الحديث».[1]

في الحاشية:

(١) متفق عليه. البخاري: صحيح ، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه ج؟/ص؟ حديث رقم (؟) ؛ مسلم: صحيح ، كتاب المساقاة والمزارعة/باب أخذ الحلال وترك الشبهات،حديث رقم(؟)

٧- أما إذا استفاد الباحث في دراسته من الشرح وليس من متن الحديث فيه،

فإن طريقة توثيق المتن تختلف، وتكون بالشكل التالي:

- العسقلاني، ابن حجر: فتح الباري بشرح صحيح الامام البخاري، الكتاب، الباب، الجزء/ الصفحة، رقم الحديث.

- النووي: صحيح مسلم بشرح النووي، الكتاب، الباب، الجزء/ الصفحة، رقم الحديث.

مثال:

- في الحديث الشريف: «كان أحب ما استتر به النبي -صلى الله عليه وسلم- لحاجته: هَدَفٌ، أو حائش نَخْل».[1] قال النووي: «أمّا الهدف هو ما ارتفع من الأرض».[2]

وفي الحاشية:

(١) .....(يوثّق الحديث)

(٢) النووي: صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الحيض، باب صحيفة التستر عند البول، ج٤/ص٣٥.

٨- قد يرد متن الحديث الشريف في المصدر الواحد في عدة كتب وأبواب، فيكون توثيقه على النحو التالي. **مثال:**

- عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «والذي نفسي بيده. لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره، خير له من أن يأتي رجلاً فيسأله، أعطاه أو منعه».[1]

وفي الحاشية:

(١) البخاري: صحيح ، كتاب الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة، ج/ص، حديث رقم

(؟). وباب قول الله تعالى: (لا يسألون الناس إلحافا)، ج/ص، حديث رقم (؟)؛ وكتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، ج/ ص ، حديث رقم(؟)؛ وكتاب المساقاة، باب بيع الحطب والكلأ، ج/ ص، حديث رقم (؟).

- يُلاحظ أنه إذا ورد الحديث في أكثر من باب، وأكثر من كتاب، فالفاصل بين البابين في الكتاب الواحد نقطة (.). والفاصل بين الكتاب والكتاب الآخر فاصلة منقوطة(؛).

ثالثاً: توثيق النّصوص الأخرى

وتشمل جميع النّصوص التي تخدم الباحث (عدا الآيات القرآنيّة، والأحاديث النبوية). وهذه النّصوص إمّا أن تكون مقتبسة حرفياً دون تغيير، أو مع تصرّف بها بعد اقتباسها، أو أنّ الباحث اقتبس فكرتها أو معناها، وصاغها في متن بحثه بأسلوبه الخاص. فيكون توثيقها كما يلي:

أ- الإقتباس الحرْفي

يُتبع في توثيق هذا الاقتباس الخطوات التالية:

١- يُوضع النص المقتبس بين علامتي تنصيص«....».

٢- يُثبّت فوق علامة التنصيص الأخيرة رقم الاقتباس التسلسلي بين أرقام التوثيق في الصفحة نفسها، وتكون الإحالة في حاشية الصفحة. **مثال:**

«فعلم الاجتماع يتناول العلاقات بين أفراد المجتمع وخصائص هذه العلاقات، في حين تتناول التربية التغيّرات المستمرة في سلوك الأفراد، سواء ضمن مؤسسات تربوية متخصصة -التربية النظامية- أو ضمن مؤسسات غير متخصصة

- التربية غير النظامية».[1]

وفي الحاشية:

(١) د. نشوان، يعقوب حسين: المنهج التربوي من منظور إسلامي، ص.١٢٠.

٣- إذا اقتبس الباحث نصاً، وكانت فكرته مطروقة في أكثر من مرجع، فينبغي الإشارة إليها بعد توثيقها من المرجع الأول الأساس الذي اقتبست منه الفكرة، على أن تُسبق المراجع الأخرى بكلمة (وانظر:) أو (وراجع :). ثمّ يفصل بين كلّ من المراجع الثانويّة بفاصلة منقوطة (؛). **مثال:**

« ... ولاتزال دول العالم الثالث تئنّ تحت أثقال الديون للدول الغنيّة بستمائة وخمسين مليارا من الدولارات أغلبها تراكمات للربا الفاحش عاماً بعد عام ...».[1]

في الحاشية:

(١) زغلول النجّار : قضيّة التخلّف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر، ص.٨٠، وانظر: سفر الحوالي: العلمانيّة، ص٤١١؛ محسن عبد الحميد: المذهبيّة والتغيير الحضاري، ص٥٦.

ب- الاقتباس الحرفي مع التصرّف

يلجأ الباحث في بعض الأحيان إلى التصرّف في النّص المُقتبس، لضرورة يقتضيها البحث، أو سلامة المعنى الذي يريده الباحث، أو أنّه يرغب في عرض الفكرة بطريقة أفضل.ولا يعني هذا التصرّف مشابهة الاقتباس بالمعنى، لأنّه ليس بأسلوب الباحث، وإنّما بتصرّفه ضمن حدود أسلوب صاحب الكتاب الأصل. فقد يكون التصرّف في ابدال كلمة بكلمة، أو تقديم جملة وتأخير أخرى، أو ماشابه ذلك.

وفي هذا النّوع من الاقتباس يكون التوثيق بالأسلوب التالي:

١- يُتّبع نفس طريقة الاقتباس الحرفي، مع إضافة عبارة «بتصرّف يسير» إذا كان التصرّف يسير جداً، وعبارة «بتصرّف» إذا كان التصرّف عادياً، ولا مانع من وضعها قبل الاحالة أو بعدها في الحاشية.

٢- إذا كان تصرّف الباحث بالنّص بشكل كبير، مثل اعادة ترتيب صفحات أو اختزالها، أو تغيير أماكن الفقرات والجمل، عندها يُفضل عدم وضع النّص المقتبس داخل أقواس، وتُوضع في الحاشية عند الاحالة عبارة «بتصرّف كبير».

٣- لا يجوز استخدام عبارة «بتصرّف» في الاقتباس بالمعنى، ولا يُمكن استخدامها مع «انظر:» أو «راجع:»، لأنّ في ذلك تناقضاً في مدلولاتها.

ج- الاقتباس الحرفي مع الاختصار

يمكن للباحث اختصار النّص المُقتبس إذا لم تكن هناك ضرورة لنقله كاملاً، حيث بإمكانه حذف بعض الكلمات أو الجمل أو الفقرات. ويكون التوثيق وفق مايلي:

١- يُتبع نفس طريقة الاقتباس الحرفي.

٢- يجب على الباحث أن يضع ثلاث نقاط عرضية (...) مكان الكلام المحذوف، للدلالة عليه.

٣- يُشترط ألاّ يؤدي الحذف إلى خلل في الفكرة، أو تشويه المعنى الذي قصده المؤلف.

٤- لا يلزم وضع عبارة «باختصار» مثلما يفعل بعض الباحثين، لأنّ وضع النقاط الثلاث تُغني عنها.

د- الإقتباس غير الحرفي (بالمعنى)

يُتبع في توثيقه الخطوات التالية:

١- عندما يقتبس الباحث فكرة، أو نصاً بمعناه،لايحصره بين علامتي تنصيص، وإنّما يضع الرقم التسلسلي بعد نهاية الكلام ويُشير في الحاشية بعد الرقم بعبارة (أنظر:) أو (راجع:). **مثال:**

يُمكن استنباط أساليب تربوية عملية من خلال سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم مع أصحابه، ثم من خلال معاملته للنشيء المسلم، وطريقة غرسه جوانب الإيمان في نفوسهم.[١]

في الحاشية:

(١) انظر: النحلاوي، عبدالرحمن: أصول التربية الإسلامية وأساليبها، ص٢٣-٢٤.

٢- يرى بعض الباحثين التفريق بين مدلول كلمتي: «أنظر: » و «راجع: »، ليكون استخدامهما كالتالي:

- «**انظر:** » تُستخدم عندما يكون الاقتباس بالمعنى من نفس المرجع.
- «**راجع:** » تُستخدم عندما تكون الفكرة من الباحث، ويُوجد مايُشابهها، أو يُكملها، أو يُعزّزها في المراجع الأخرى.

٣- إذا اقتبس الباحث معنىً لفكرة ما، من أكثر من مرجع، يكون توثيقه حسب المثال التالي:

تعني واقعية الهدف أن يراعي التربوي طبيعة الظروف التي تحيط بحياة التلميذ، ويلمس واقعه، فلا يتعامل بأفكار مجرّدة أو تصوّرات خيالية.[١]

وفي الحاشية:

(١) انظر: قطب، سيد: خصائص التصور الإسلامي ومقوماته، ص١٩٧؛ د. يالجن،

مقداد: أهداف التربية الإسلامية وغاياتها، ص٣٤؛ د.عبدالرحمن صالح، عبد الله: دراسات في الفكر التربوي الإسلامي، ص٢٦.

ملحوظات حول اقتباس النّصوص وتوثيقها

١- يُفضّل التقليل من الاقتباس الحرفي قدر الإمكان، لأنّ كثرة النقل الحرفي للنّصوص تُقلل من شخصيّة الباحث العلميّة، ولايُعذر فيه إلاّ إذا لزمه الأمر، ضمن حالات محددة، مثل:

- إذا كان النّص المقتبس:(آيات قرآنيّة، أحاديث نبويّة، أقوال مأثورة، أمثال، أشعار، حِكَم، وصايا، وأمثالها).
- إذا كان النّص المقتبس فيه من البلاغة وقوّة الصياغة، بحيث يصعب على الباحث نقل معناه ضمن أسلوب أدنى، وصياغة أسهل.
- إذا لم يأنس الباحث من نفسه القدرة على نقل المعنى المقتبس، كما أراده المؤلف.

٢- إذا أورد الباحث عنواناً قبل النّص المقتبس، تكون الإحالة في نهاية النّص، وليس في نهاية العنوان. وهذا يشمل الإقتباس الحرفي أو بالمعنى.

٣- تعتمد بعض المراجع تأخير توثيق المتن إلى نهاية المبحث أو الفصل أو البحث نفسه لسهولة الطباعة والترتيب، والأفضل أن يكون التوثيق في نهاية كلّ صفحة، ليسهل على القارىء النظر إليها مباشرة دون أيّ اشكال.

٤- يُمكن استخدام عبارة (مصدرأومرجع سابق) في التوثيق لتقليل الحيّز الذي تشغله الحاشية. مثال:

- ابن عماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ١/٧٥.

فعندما يتكرر ذكر المؤلف فيما بعد، يحاول الباحث إحالته - بغية الاختصار- على النحو التالي:

- ابن عماد الحنبلي :مصدر سابق ١/٧٥.

ولا ينبغي الإكثار من هذه الطريقة خشية الخلط بين المصادر أوالمراجع السابقة واللاحقة في حواشي البحث، فقد يكون الإشكال حينما يستخدم الباحث مراجع أو مصادر عديدة لنفس المؤلف، مثل: مؤلفات الجاحظ، أو ابن القيّم، أو الذهبي، أو مراجع حديثة، مثل: مؤلفات ناجي معروف، أو أكرم ضياء العمري، وهكذا. فعبارة (مصدر أو مرجع سابق) لاتُحدد أيَّ كتاب سبق استخدامه.

٥- على الباحث الإلتزام بتوثيق النّصوص من مصادرها أو مراجعها الأصليّة، من غير اعتماد احالات المؤلفين الذين اقتبسوا عن الأصل، تجنباً للوقوع في الخطأ أو التدليس.

طريقة توثيق المصادر والمراجع في الحاشية

يكون توثيق المصادر والمراجع كما في النموذج التالي على أن تُراعى علامات الترقيم:

- اسم عائلة المؤلف أو لقبه ، اسمه : عنوان كتابه[1]، رقم الصفحة.

الأمثلة:

١- توثيق المصدر:

(١) يُفضل بعض الباحثين وضع خط تحت عنوان الكتاب لتمييزه.

ـ الماوردي، علي بن محمد: أدب الدنيا والدين، ص ٨٨.

٢- توثيق المرجع:

ـ الرافعي ، مصطفى صادق : تاريخ آداب العربية، ص ٥٧.

ملحوظات حول التوثيق السابق:

١- يُمكن تقديم اسم الكتاب على لقبه واسمه، ليكون في بداية التوثيق.

٢- إذا كان الكتاب يتكوّن من عدّة أجزاء فيُذكر رقم الجزء قبل رقم الصفحة (ج/ص). **مثلاً**: ٣٢/١.

٣- ضرورة الإلتزام باسم المؤلف كما ورد في صفحة عنوان الكتاب، من غير تغيير أو اضافة.

٤- إذا خشي الباحث من وقوع اللبس، بسبب التّشابه في اسم العائلة بين مؤلفين، يُفضّل ذكر اسم المؤلف كاملاً.

٥- إذا اشترك أكثر من مؤلف في تأليف كتاب واحد يجب ذكر أسمائهم جميعاً في نفس مكان «اسم المؤلف» على أن تُوضع نقطة (.) تفصل بين أسمائهم.

٦- إذا رغب الباحث في اختصار واختزال حجم الحاشية، فيُمكنه الاقتصار في اسم المؤلف، وعنوان كتابه. **مثال:**

ـ الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان: سير أعلام النبلاء، ج٥/ص٢٣٠.

ويكون بعد الاختصار:

ـ الذهبي: سير، ٥/ ٢٣٠.

ويُمكن الإشارة إلى هذا الاختزال في أوّل موطن يرد ذكر المصدر في الحاشية.

وكذلك يُمكن اختزال اسم المؤسسة إن كانت هي التي أصدرت المرجع، على

أن يُكتب الاسم المعتمد الشائع. **مثال:**

- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو): ......

بعد الاختصار:

- إيسيسكو: ....

٧- إذا كان المرجع كتاب مُترجم، فيُوضع اسم المترجِم بعد عنوان المرجع. (اسم المؤلف: عنوان المرجع، المترجم، ص.)

٨- إذا كان المرجع عبارة عن رسالة ماجستير أو دكتوراه (غير منشورة)، يكون التوثيق كما في الترتيب التالي:

اسم المؤلف: عنوان الدراسة. (رسالة ماجستير -أو دكتوراه - غير منشورة)، ص.

الأمثلة:

أ- توثيق رسالة ماجستير:

- مساعده، وليد: عبد الله بن المبارك والبعد التربوي في شعره. (رسالة ماجستير غير منشورة)، ص/٥٧.

ب- توثيق رسالة دكتوراه:

- التل، وائل عبد الرحمن: وصايا علماء التابعين . (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص/٩٦.

٩- إذا اقتبس الباحث من مجلّة دوريّة فيعتمد في توثيقها الترتيب التالي:

اسم المؤلف: عنوان البحث في الدورية. اسم الدورية، رقم المجلد (رقم العدد)، الصفحة.

مثال:

- أبو سويلم، أنور: مرثاة الخنساء الإنسانيّة، أبحاث اليرموك، ٤ (١)، ص.

١٠- إذا اقتبس الباحث من اصدارات المؤتمرات «وقائع مؤتمر» فيعتمد في التوثيق الترتيب التالي:

اسم الباحث: عنوان البحث، اسم المؤتمر، ص. مثال:

- العروسي،محمد: التربية الإسلامية بين المنهج والمدرس.المؤتمر العالمي الأول للتعليم الإسلامي، ص.

١١- إذا اقتبس الباحث من مجلة ثقافيّة يكون التوثيق على النحو التالي:

اسم الدارس: عنوان الدراسة، اسم المجلة، الشهر/السنة، الصفحة. مثال:

- الناصري، محمد المكي: دور التسامح في الإسلام. المنهل، سبتمبر واكتوبر/ ١٩٨٥م، ص.

ب- التوثيق في الفهارس

يُمكن للقارىء من خلال النظر في قائمة الفهارس المُعدّة في نهاية البحث، أن يحدد كثيرا من معالمه، والحكم عليه. فمثلا حينما يكتب الباحث في موضوع الجهاد، لابدّ وأنه استعان بكثير من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية التي تُبيّن مفهوم وأهميّة وأهداف الجهاد، وفضل المجاهدين على القاعدين ،...، إذ أنّ حجم الآيات والأحاديث المُقتبسة، لها أثر كبير في بناء البحث، واكتمال جوانبه.

وإذا أردنا أن نعدّ بحثا في الأدب العباسي، ومسيرة الشعر فيه، ينبغي أن يجد القارىء حجما لابأس به من فهرس الأشعار والأعلام التي سبق وأن وظّفها الباحث في متن بحثه، توافقا مع متطلبات الموضوع. ويسري هذا على بقيّة الفهارس، بحسب طبيعة البحث الذي يرتبط به.

وينبغي الفصل بين فهارس المصادر والمراجع، بحيث يسبق فهرس المصادرعند الترتيب فهرس المراجع. وتعظم الحاجة إلى هذا الفصل بين الفهرسين في الموضوعات التي حوت جانبا كبيرا من التأصيل. فمن خلال النظر في كميّة المصادر، وقياس نسبتها إلى حجم المراجع التي اعتمدها الباحث، يتبيّن للقارىء بشكل أولي مدى حجم التأصيل في البحث.

ويمكنّ للباحث عمل الفهارس لاتمام مرحلة التوثيق حسب التالي:

أولاً: فهرس الآيات القرآنيّة.

يتمّ عمل فهرستها بطريقتين.

الأولى: تُرتّب الآيات القرآنيّة حسب تسلسل سور القرآن الكريم. فمثلاً: الآيات الواردة في سورة البقرة، تأتي في الترتيب قبل الآيات الواردة في آل عمران، وهكذا. مع مراعاة مايلي:

١- إذا تعددت الآيات التي اقتبسها الباحث من سورة واحدة، فيُرتبها هجائياً،

على أن لايُهمل في الترتيب أيّ حرف في كلمة، مثل«أل التعريف» أو «ابن» من (ابن آدم)، ... وهكذا.

٢- تُكتب الآية كاملة إذا كانت قصيرة، ويُكتب طرفاً منها يدلّ عليها إذا كانت الآية طويلة، ثمّ يُوضع ثلاث نقاط (...) للدلالة على المحذوف، ويُكتب مقابلها رقم الصفحة في البحث، والتي وردت فيها الآية.

مثال: إذا اقتبس الباحث مجموعة من الآيات القرآنيّة فعليه أن يرتبها في ثبت الآيات القرآنية في قائمة الفهارس على النحو التالي:

الآيات **الصفحة**

١- **سورة البقرة**

- الذين يؤمنون بالغيب ويُقيمون ١٥
- ثمّ عفونا عنكم من بعد ذلك ٩٢
- وأتمّوا الحجّ والعمرة لله ١٥٠

٢- **سورة آل عمران**

- إنّ هذا لهو القصص الحقّ ٧
- فأمّا الذين كفروا فأعذبهم ٥٢
- يا أهل الكتاب لم تكفرون بآيات الله ٢

٣- **سورة الواقعة**

- إذا وقعت الواقعة ٦٥
- فلولا إذا بلغت الحلقوم ٣٤
- وأمّا إن كان من أصحاب اليمين ٤٢

الثانية: تُرتَّب جميع الآيات القرآنيّة الوارد ذكرها في البحث حسب الترتيب الهجائي للحروف، دون اعتبار لترتيب سورها، وتكون على النّحو التالي:

الآيات .... الصفحة

- إذا وقعت الواقعة ٦٥
- الذين يؤمنون بالغيب ويُقيمون ١٥
- إنّ هذا لهو القصص الحقّ ٧
- ثمّ عفونا عنكم من بعد ذلك ٩٢
- فأمّا الذين كفروا فأعذبهم ٥٢
- فلولا إذا بلغت الحلقوم ٣٤
- وأتمّوا الحجّ والعمرة لله ١٥١
- وأمّا إن كان من أصحاب اليمين ٤٣
- يا أهل الكتاب لم تكفرون بآيات الله ٢

ثانياً: فهرس الأحاديث النّبويّة

يتمّ عمل فهرس الأحاديث النبويّة بترتيبها حسب الترتيب الهجائي للحروف. فإن كان هناك تشابه في الحرف الأوّل يكون الترتيب على اعتبار الحرف الثاني، وهكذا. ويكتب الحديث النبوي كاملاً إن كانت كلماته قليلة، وإلاّ فيُكتفى بذكر طرفه بحيث يتميّز عن غيره. ويكون ترتيبه على النّحو التالي:

الحديث النبوي	الصفحة
ـ أفضل شهداء أمّتي	٥٨
ـ أهل المعروف في الدنيا أهل ..	٣٩
ـ خيركم من تعلّم القرآن وعلمه	١٨
ـ سيّد الشهداء حمزة، ورجل ..	١١٥
ـ لا تزال طائفة من أمّتي ..	٢٥
ـ من أحدث في أمرنا هذا ماليس منه فهو ردّ	٧

ثالثاً: فهرس الأشعار أو الأمثال أو الحكم

وتُرتب بنفس طريقة الأحاديث النبويّة.

رابعاً: فهرس الأعلام.

تُرتب الأعلام في قائمة الفهارس، بعد ضبطها كما وردت في المتن، حسب الأحرف الهجائيّة. على أن تُهمل «أل التعريف» و«أبو» و«ابن» في الترتيب مع الابقاء عليها كتابة. وإذا تشابه الحرف الأوّل في الأسماء، يُرتبون باعتبار الحرف الثاني، وهكذا. ويكون ترتيبهم على النّحو التالي:

العلم	الصفحة
حذيفة بن اليمان	٤٥
الحسن بن علي	٣٤
أبو الدرداء	١٧

خامساً: فهرس الأماكن

مثل أسماء المدن والبلدان والمواقع. وينطبق عليها ماينطبق على ثبت الأعلام.

سادساً: فهرس الحوادث

نعني بالحوادث: الوقائع، المعارك، الغزوات.... الخ. وينطبق عليها ماينطبق على ثبت الأعلام والأماكن.

سابعاً : فهرس المصادر والمراجع.[1]

وهي ضروريَة في البحث العلمي، حيث تدلّ على حجم موارد البحث، ومدى اعتماد الباحث عليها. ويُمكن عمل فهرستها وتوثيقها فيها ضمن الخطوات التالية:

١- ينبغي التفريق في قائمة الفهارس بين المصادر والمراجع لما في ذلك من ضرورة منهجية. على أن تُفرد لكلّ منهما قائمة مستقلّة بهما.

٢- يُدرج في الفهرس المصادر والمراجع التي اقتبس منها الباحث، أمّا تلك التي اطّلع عليها ولم يقتبس منها فلا داعي من تدوينها.

٣- يُلتزم في كتابة اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، بما ورد في غلافه دون تغيير أو اختصار.

٤- تكون طريقة توثيق المصدر والمرجع في الفهارس، مشابهة لطريقة توثيقها في

(١) المراجع هنا تشمل الكتب المؤلفة حديثاً، والكتب المتخصصة التي تصدرها المؤسسات، ورسائل الجامعات، والكتب المترجمة، والدوريات، و...

حاشية المتن، مع وجوب اضافة مكمّلات التوثيق في قائمة الفهارس، **مثل:** (تاريخ وفاة المؤلف إن وُجد، اسم محقق الكتاب أو اسم المترجم إن وُجد، رقم الطبعة، دار النّشر، مكان النّشر، سنة النّشر) وتكون على النّحو التالي:

عنوان الكتاب: اسم المؤلف (تاريخ وفاته)، اسم المحقق أو المترجم إن وُجد. رقم الطبعة، دار النّشر، مكان النّشر، تاريخ النّشر. **مثال:**

أ- توثيق مصدر:

ـ جامع البيان: محمد بن جرير الطبري (ت/ ٣١٠هـ). الطبعة الثالثة، مطبعة الحلبي، مصر، ١٣٨٨هـ.

ب- توثيق مصدر مُحقق:

ـ الشفا في مواعظ الملوك والخلفاء: عبد الرحمن بن علي، ابن الجوزي (ت/٥٩٧هـ)، تحقيق: فؤاد عبدالمنعم أحمد. الطبعة الثالثة، دار الحرمين للطباعة والنّشر، الدوحة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

جـ- توثيق مرجع:

ـ رجال الفكر والدعوة: أبو الحسن النّدوي. الطبعة السابعة، دار القلم، الكويت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.

د- توثيق مرجع مُترجم:

ـ الأفندي، محمد حامد. أ. بالوتش، نبي أحمد: المنهج وإعداد المعلم، ترجمة: عبد الحميد الحربي. ط١، مكتبة عكاظ، جدة/ السعودية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

هـ- إذا ظهر نقص في بعض معلومات الكتاب، يُفضّل الإشارة إليها برموز مختصرة في موضعها، على أن تُبيّن استخدامات مثل هذه الرموز ضمن

بيان منهجيّة الباحث. **مثل:**

- (د.ط) = دون طبعة
- (د.ت) = دون تاريخ
- (د.د) = دون دار نشر

مثال:

- عيون الأخبار: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ). د. ط، دار الكتاب العربي، بيروت، **د. ت.**

٦- يُمكن اعتماد طريقة ثانية في توثيق المصادر والمراجع، وذلك بتقديم إسم المؤلف وسنة وفاته(إن وُجدت) على إسم الكتاب. بشرط أن تبقى بقيّة المعلومات التي أشرنا إليها أعلاه دون تغيير.

وبإمكان الباحث تقديم اسم العائلة أو الشهرة على اسم المؤلف، كما أشرنا إلى ذلك في توثيق المصادر والمراجع في المتن.

٧- إذا استخدم الباحث عدّة كتب لمؤلف واحد، يُمكن ترتيب اسماء مؤلفاته تحت اسمه، في حالة اعتماد طريقة تقديم اسم المؤلف على عنوان الكتاب، **مثل:**

- أكرم العمري: موارد الخطيب البغدادي. ...

———— : التراث والمعاصرة. ...

———— : الاسلام والوعي الحضاري. ...

٨- إذا كانت للمؤلف كتب مستقلّة، وأخرى شاركه آخرون في تأليفها، فيُقدّم الباحث الكتب التي استقلّ في تأليفها، على الكتب الذي شارك فيها المؤلف.

٩- **في توثيق رسائل الماجستير والدكتوراه:**

يكون ترتيبها ضمن قائمة المراجع، وتُوثق بنفس الطريقة التي ذُكرت في الحاشية، مع اضافة عبارة«رسالة ماجستير أو دكتوراه غير منشورة». ثم اسم الجامعة، ومكانها، وسنة مناقشتها. وذلك على النحو التالي:

اسم المؤلف:عنوان الرسالة. رسالة ماجستير(أو دكتوراه)غير منشورة، الجامعة، مكانها، السنة.

أ. توثيق رسالة ماجستير:

ـ المزروعي، حمدان مسلّم مكتوم : نحو القيم التربوية للموضوعات العقدية في أقوال الإمام الذهبي من خلال كتابه سير اعلام النبلاء، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، إربد/الأردن،١٩٩٥م.

ب. توثيق رسالة دكتوراه:

ـ أبو زريق، ناصر: دور العصر العباسي في توسيع دائرة الفكر التربوي الإسلامي. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة أم درمان الإسلاميّة، أم درمان/السودان، ١٩٩٥م.

١٠- إذا كان المرجع الذي اعتمده الباحث قد قامت بتأليفه مؤسسة، يُدرج في قائمة المراجع، ويكون توثيقه على النحو التالي:

اسم المؤسسة المؤلّفة: عنوان المرجع، مكان المؤسسة، سنة النشر. **مثال:**

ـ المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو): نحو استراتيجية لتطور التربية في البلاد الإسلامية، أكدال/ المغرب، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١١- في حالة اعتماد بحث في مجلات محكمة (دوريات) يُوثَّق في قائمة الفهارس كما يلي:

اسم الباحث: عنوان البحث، اسم المجلة، رقم المجلد (رقم العدد)، سنة النشر، الصفحات. **مثال:**

- الربّاعي، عبدالقادر: في آل بني أمية وأشعارهم، أبحاث اليرموك، ٦ (٢)، اربد، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، ص ٧-٥٤.

أمّا إذا كان البحث في وقائع مؤتمر، يكون كالتالي:

اسم الباحث: عنوان البحث. اسم المؤتمر، منظم المؤتمر، مكان المؤتمر، سنة انعقاد المؤتمر، رقم المجلد (إن وجد)، صفحات البحث. **مثال:**

- سلامة، محمود محمد محمد: التربية في ضوء ما جاء في القرآن الكريم، **المؤتمر العالمي الخامس للتربية الإسلامية، المركز العام لجمعيات الشباب المسلمين العالمية**، القاهرة، مصر، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، المجلد الثاني، ص ١-٢٥.

ثامناً: فهرس محتويات البحث.

يجب أن يكون الفهرس شاملاً لعناوين الموضوعات التي أدرجها الباحث في ثنايا بحثه، وتُرتَّب حسب ترتيب وتسلسل صفحات البحث. ويُفضَّل أن تُعطى الأبواب والفصول حرفاً، أو حجماً يختلف عن الموضوعات المدرجة تحتهما، للتمييز بينها وبين عناصرها.

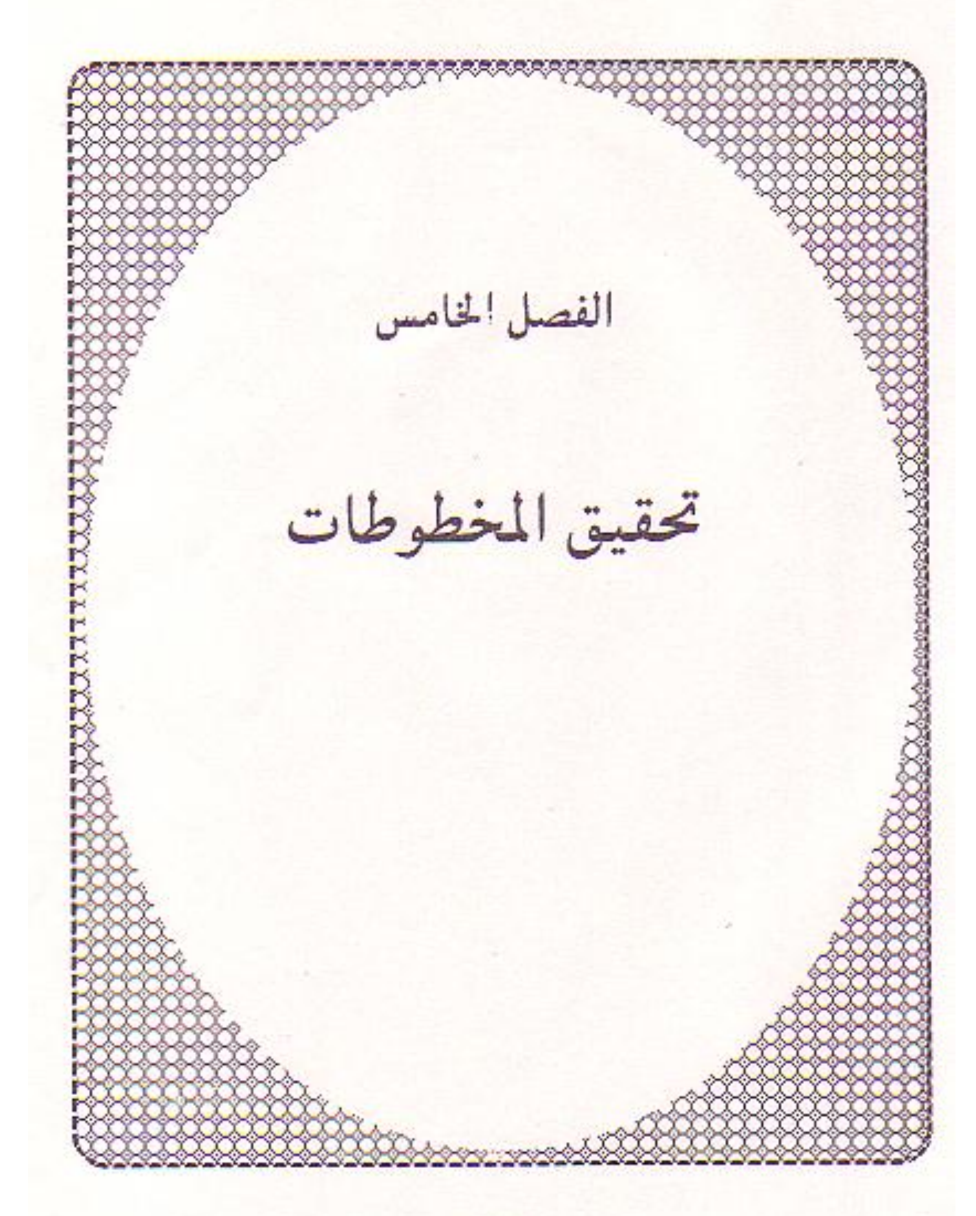
يوضع ثبت المحتويات (أو فهرس المحتويات) غالباً في نهاية الكتاب، ولا يُستغنى عنه للأسباب التالية:

١- يُسهِّل على الباحث الاستدلال على موطن الموضوع الذي يرغب قراءته. فقد

لايحتاج القارىء من الكتاب إلاّ قضيّة واحدة محددة. فعند قراءته لمحتويات الكتاب، يمكنه تحديد مراده بسرعة، من غير اضاعة وقت بالبحث عنه في خضمّ صفحات الكتاب.

٢- النظر في محتويات البحث، تُعطي تصوّراً أوليّاً عن القيمة العلميّة للموضوعات التي تناولها المؤلف ضمن تخصصه.

٣- تُعبِّر عن مدى موائمة موضوعات الكتاب، لعنوانه المثبّت على الغلاف، ومدى استيعاب الباحث للعناصر الضرورية لتحقيق أهداف البحث ضمن دائرة التخصص.



الفصل الخامس

تحقيق المخطوطات

تحقيق المخطوطات

يُمثّل تراثنا الإسلامي الضخم، ركيزة أساسيّة في بناء الحضارة الإنسانيّة لقرون عديدة، حيث ازدهرت علومه، وتنوعت معارفه، واتسعت دائرته. حتّى أصبح الحديث عن تراثها الفكري والإبداعي جزءاً من الحديث عن تأريخ أمّتنا المجيد.

فقد حوى تراثنا الإسلامي ملايين المخطوطات التي تناثرت في شتّى مكتبات العالم، ورفدت تخصصاتها. وتمثّل هذه المخطوطات – ما طبع منها وما لم يطبع بعد – أوعية التراث في واقعنا المعاصر[1]

وممّا يُؤسف له أنّ هذا التراث الهائل لم يسلم من عبث العابثين،اذ تعرّضت المكتبات الإسلاميّة على مرّ العصور للنهب والسلب، أو الإتلاف والحرق. فقد اجتاح المغول بقيادة هولاكو بلاد المشرق، ودخلوا بغداد، واسقطوا عاصمة الخلافة العبّاسيّة، وأكثروا من السلب والقتل والدمار، وأخذوا الكتب ورموها في نهر دجلة، حتّى أنّ آثار المداد أخذت تطفو على نهر دجلة لكثرة الكتب التي غرقت فيه.

ويرى أحد الباحثين أنه من المُحتمل « أنّ بعض الأصول الخطيّة التي كُتبت في بغداد أو البصرة أو غيرها لاتوجد إلاّ في المغرب، لأنّ النّسخ الأولى أتلفت في هذه الأحداث الرهيبة، في حين أنّ نسخاً نُقلت عنها من قبَل الرحالين من المحدّثين

---

(١) انظر: عبد العظيم الديب: نحو خطة واعية لإحياء التراث الإسلامي، مجلة الأمة، السنة الرابعة، العدد (٤٢) رجب ١٤٠٤هـ/ إبريل ١٩٨٤م ، الدوحة، ص ١٨-١٩.

والعلماء، وأخذوها إلى بلادهم فبقي الكتاب في المغرب. مثال ذلك: تاريخ خليفة بن خيّاط - وهو محدّث من شيوخ البخاري - فإنّ النّسخة الوحيدة التي وصلت إلينا محفوظة في زاوية من زوايا المغرب، اسمها تامكروت، في حين أنّ المؤرّخ بصري، لكنّ البصرة ليس فيها نسخة من التأريخ، ولا في كلّ المشرق. وهذا ينطبق على كتب أخرى، فتاريخ ابن أبي خثيمة مثلاً بقيت النّسخة الوحيدة منه في القرويين، وهناك عديد من الكتب لم تبق منها إلاّ نسخة واحدة، ولذلك تُعرف هذه النّسخة بالنّسخة الفريدة أو اليتيمة».

وحدث أيضاً في مدينة قرطبة في الأندلس بعد سقوطها بيد النّصارى، حيث جاءوا بالكتب إلى الميادين العامّة وأحرقوها. ويُقدر عددها بالآلاف. ووصل الأمر إلى أنّ حيازة الكتب الإسلامية يُعتبر جريمة يُحاسب عليها القانون، فلجأ بعض المسلمين إلى وضعها داخل جدران بيوتهم، وعندما هُدمت بعض الدور في العقدين الأخيرين في اسبانية، عثروا عليها.[1] وإضافة للأحداث العسكرية التي أحدثت الدمار بجزء كبير من تراثنا الإسلامي، فإنّ عوامل التعرية كان لها نصيب كبير في اتلاف المخطوطات، وطمس معالمها.

ولايُمكن اغفال أثر النّشاط الاستشراقي في التعامل مع تراثنا الإسلامي، ومدى خطورته في تشويهه وتزييفه[2]. على الرغم من أنّ الجهود التي بذلها المستشرقون في تحقيق التراث كانت ضخمة وواسعة. حيث «قاموا بتحقيق ونشر

(١) أكرم العمري: مناهج البحث وتحقيق المخطوطات، ص ١٢٣، ١٢٤.

(٢) انظر: عبد العظيم الديب: المنهج في كتابات الغربيين عن التاريخ الإسلامي، ص ٦٩-٥٨، مصطفى السباعي: الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم، ص ٢٠-٢٩.

أمهات الكتب العربية والإسلامية، في السيرة والتاريخ ، وعلوم القرآن، والملل والنحل وغيرها، وقد تجاوزوا ذلك إلى التأليف في الدراسات العربية والإسلامية ، حتى بلغ عدد ما ألفوه في قرن ونصف – منذ أوائل القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين – ستين ألف كتاب في التاريخ والشريعة ، والفلسفة ، والتصوف، وتاريخ الأدب ، واللغة العربية»[1]. وقد مهّدت جهودهم هذه لفرض شكلية وآلية العقلية الأوربية الاستشراقية على التحقيق

وللأسف لم يحضَ التراث الإسلامي بدراسات علميّة شاملة ودقيقة، فهُناك كتب طُبعت يصعب الاعتماد عليها فهي مليئة بالأخطاء والتصحيف والتحريف، ولأنّ الهدف من نشرها دافع تجاري؛ لهذا ظهر فيها الضعف اللّغوي والثقافي ممّا جعل الحاجة ماسّة إلى نقلة علمية واعية لتيسيره حتّى تعمّ الفائدة.[2]

إنّ احياء التراث العربي والإسلامي، يُمثّل جهداً علمياً لاغنى عنه لرفد فكرنا المعاصر بمعطيات أصالتنا الإسلاميّة، ولتيسير الإستفادة من التراث بعد إخراجه وتحقيقه وفق أسس علميّة. وآثرت أن اتحدّث في هذا الفصل بنبذة مختصرة عن تحقيق المخطوطات، استكمالاً لجوانب هذا الكتاب. وربما لا يسع هذا الحديث من أراد أن يُعدّ رسالة علميّة تقوم على تحقيق إحدى المخطوطات، لذا عليه أن يطلع على مراجع أخرى في منهج التحقيق، منها:

(١) عبد العظيم الديب: المنهج في كتابات الغربيين عن التاريخ الإسلامي، مقدمة: عمر عبيد حسنة، ص ٢١، «بتصرف».

(٢) راجع: أكرم ضياء العمري: التراث والمعاصرة، ٢٨-٤٠.

١- أكرم ضياء العمري: مناهج البحث وتحقيق التراث.

٢- أكرم ضياء العمري: التراث والمعاصرة.

٣- أحمد محمد الخرّاط: محاضرات في تحقيق النصوص.

٤- برجستر اسر: قواعد نشر النصوص.

٥- رمضان عبد التواب: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين.

٦- ريجيس بلاشير: قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها.

٧- صلاح الدين المنجد: قواعد تحقيق المخطوطات.

٨- عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها.

٩- عبد المجيد دياب: تحقيق التراث العربي.

١٠- عبد الهادي الفضلي: تحقيق التراث.

١١- محمد التونجي: المنهاج في تحقيق المخطوطات.

١٢- محمد نغش : كيف تكتب بحثاً او تحقق نصاً .

١٣- محي هلال السرحان: تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية.

١٤- مطاع الطرابيشي: في منهج تحقيق المخطوطات.

١٥- محمود محمد الطناحي: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي.

١٦- موفق عبد الله عبد القادر: توثيق النّصوص وضبطها عند المحدّثين.

مفهوم التحقيق:

١- في اللغة:

التحقيق مصدر الفعل «حق يحق».[1] وحق الأمر أيْ: صار حقاً وثبت. وحقّه وأحقّه: أثبته وصار عنده حقاً لا يُشك فيه. وحقّه وحققّه: صدّقه، وحقّق الرجل إذا قال هذا الشيء هو الحق، مثل قولك: صدّق. وأحققت الأمر إحقاقاً:إذا أحكمته وصححته».[2]

٢- في الإصطلاح:

تعني لفظة «التحقيق» عند أهل العلم قديماً: «إثبات المسألة بالدليل»[3] ويُقصد به عند أهل التخصص: بذل العناية، وتحري الحق في إخراج المخطوطة بالصورة الصحيحة كما وضعها المؤلف.

عناصر التحقيق

يقوم تحقيق المخطوطات بصورة عامة على ثلاثة عناصر هي: (المحقِّق، والمخطوط، والتحقيق).

أولاً - المحقق:

هو الشخص الذي يتولى تحقيق نص المخطوطة. ويدخل في عمله التحقق من نسبة المخطوطة إلى مؤلفها، ودقّة نسخه لها مع ضبط نصّها، وترجيح لفظ على لفظ عند اختلاف نسخها إذا لم تكن بخط مؤلفها، وتصحيح تصحيف وتحريف نسخها،

(١) الفيروز أبادي: القاموس المحيط، مادة «حقق».

(٢) إبن منظور: لسان العرب، مادة «حقق».

(٣) محيي هلال السرحان: تحيق مخطوطات العلوم الشرعية، ص ١٦٩-١٧١.

وإكمال نقص حصل فيها، وتوثيق نصوصها بمراجعة المصادر التي أخذ عنها مؤلف المخطوطة. وينبغي أن تتوافر في المحقق صفات خاصّة تجعله من أهل الدقّة والأمانة، ومن هذه الصفات:

١- الإطلاع الواسع والمعرفة العميقة بموضوع النص، وبعبارة أخرى أن يكون مختصاً بذلك الفن الذي احتوى عليه المخطوط، ليكون على دراية بألفاظه ومصطلحاته وقواعده، إلى جانب إحاطته الواسعة بعلوم العربية، وقواعد الرسم والكتابة، وأنواع الخطوط والورق. فمثلاً: كيف يحقق الباحث كتاباً في النحو لأحد علماء السلف في القرن الثالث الهجري ولم يتمرس المحقق في الأساليب القديمة وطريقة عرض المادة لدى علماء هذا القرن من حيث الإستطراد وتوارد الخواطر والمعلومات المختلفة والإيجاز، واستعمال المصطلحات الخاصّة بهم.

ومع افتراض وجود القدرة، والاطلاع الواسع لدى المحقق، يرى بعض الباحثين أنّ هناك تعقيدات في أسلوب التأليف القديم، حيث لايستطيع كثير من المحققين علاجها، وبشكل خاص فيما يقتبس اللاحق عن السابق، إذ يصعب معرفة نهاية النّص المُقتبس، وبداية كلام المؤلف. فمثلاً ابن سعد في الطبقات يأخذ عن الواقدي، فلا يُعرف أين ينتهي كلام الواقدي، وأين يبدأ كلام ابن سعد. وهذه المشكلة تكاد تكون عامّة في كتب التراث.[1]

٢- أن يتصف بالأمانة وخشية الله فيما يتولى من عمل، فإن النص أمانة يجب المحافظة عليه وخشية الله فيه.

(١) انظر: أكرم العمري: مناهج البحث وتحقيق المخطوطات، ص٤٨.

٣- معرفة قواعد التحقيق وأصوله، فقد يجيز المحقق لنفسه التصرف في المخطوطات التي بين يديه فيعدل في عباراتها وأساليبها، لأن المؤلف ربما استعمل أسلوباً من الأساليب، قد يراها المحقق ضعيفة، فيقوم بتعديلها وتحسينها، ظناً منه أنّ في ذلك خدمة للقارئ، وهذا لايجوز لأنّه مخالف لقواعد التحقيق المتفق عليها.[1] فمن أهداف التحقيق، اخراج النّص كما أراده المؤلف، لا كما يرغب المحقق.

٤- وجود الرغبة في العمل أمر مهم للمحقق، لأنّ تحقيق المخطوطات عمل شاق وممل، ووجود الرغبة والميل يخفف من عنائه.

ثانياً - المخطوط

يقصد بالمخطوط الكتاب الذي لم يطبع، وغالباً مايُراد به، كتب التراث القديمة التي لم تُنشربعد. وتتباين المخطوطات من حيث حجمها وتاريخها وورقها وخطوطها ودقة نسخها.[2]

ثالثاً - التحقيق

اختلفت طرائق التحقيق، وتباينت أنماطه، فمن المحققين من يرى أنّ الغاية من التحقيق فقط ضبط النّص واخراجه كما أراده المؤلف، لاكما يرغبه المحقق. وهذه طريقة المستشرقين الذين حققوا جانباً من التراث، ومنهم من يرى ضرورة خدمة النّص، بمعالجة اشكالاته، ضمن حدود مقتضاه.

(١) انظر: أحمد محمد الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص، ص٢٠.

(٢) انظر: محيي هلال السرحان: مرجع سابق، ص١٩٤-١٩٥.

وأسهب وأطال قسم ثالث حتّى اختنقت نصوص المؤلف لضخامة حاشية التحقيق. فيجد القارىء نفسه أمام علم المحقق، وليس امام علم المؤلف، لكثرة التعليقات والاضافات، والتوسّع الذي ربما لاتجد له حدوداً معقولة. ففي كُلّ قضيّة يطرقها المؤلف، ينقدح فيها زناد المحقق، وتتفجّر مواهبه، فلا يدع شاردة ولا واردة إلاّ وأقحمها في خضمّ حواشيه. وربما يُكثر النقل دون نقد أو توجيه.

ولا يدلّ هذا على ترجيح طريقة المستشرقين في التحقيق، بل هي الرغبة في وضع ضوابط علميّة تحول دون الإسراف في طريقة التحقيق، كي لانفقد المعايير العلميّة، أو نبتعد عن الهدف من تحقيق كتب التراث.

ضوابط اختيار المخطوطات

يرغب بعض الباحثين أن يُقدّم عملاً علميّا يخدم فيه جانب التراث، وبعضهم الآخر يرغب في أن يجمع بين خدمة التراث، وحصوله على درجة علميّة. فيقع اختياره على مخطوطة ليحققها. ولاشكّ أنّ هذا العمل يُعدّ بحثاً علمياً، بشرط أن يراعي فيه الباحث مايلي:

١- أن يكون موضوع المخطوطة في مجال تخصص الباحث، ليكون أقدر على حلّ اشكالات النّص عند تحقيقه لها.

٢- إذا كان الكتاب المخطوط يُمثّل أصلاً هاماً إستقت منه المؤلفات اللاحقة، وتبعثرت نصوصه في ثناياها، يكون عندئذ لإخراجه أثر في بيان تطور العلم الذي يتناوله.[1]

٣- يجتهد الباحث في اختيار المخطوطة وأن تكون لمؤلف موثّق عند أهل النقد والجرح والتعديل. فلو اختار الباحث مخطوطة في الحديث، فمن الضروري

(١) انظر: أكرم العمري: مرجع سابق، ص١٢٢-١٢٦.

أن يكون مؤلفها ممن حُكم له بالعدالة والضبط، فإن كان متهماً بضعف أو جهالة، يقع الشكّ فيما يرويه، وليس لكتابه من قيمة علميّة عند أهل التخصص.

٤- إذا كان للمؤلف الواحد عدّة مخطوطات، فينبغي اعطاء الأولويّة في التحقيق لمخطوطاته التي تُطابق الفنّ الذي اشتهر به.

«فمثلاً: الزركشي (ت ٧٩٤هـ) أصولي بارع، فإخراج كتابه (البحر المحيط) في أصول الفقه عمل علمي متميّز لأنّه أوسع مصدر في فنّه، أمّا كتبه في الحديث ومصطلحه فهي أقلّ أهميّة . ولا شكّ أنّ اختيار ونشر أحد مؤلفاته التي برز فيها، أولى من غيرها».[1]

٥- إذا كانت المخطوطة في الحديث النبوي الشريف، يلزم المحقق الاطّلاع على حال المؤلف، والتأكّد من عدالته وضبطه، والاستئناس بأقوال علماء الجرح والتعديل فيه.

٦- أن تكون مادة المخطوطة ذات فائدة علميّة. لأنّ العبرة في إضافة المادة العلميّة، وليس في التحقيق ذاته، لذا يُفضل في اختيار المخطوطة أن يكون مؤلفها ممّن حظي بمكانة علميّة عالية، ولايكون من المتأخّرين.

٧- أن لايكون المخطوط سبق وأن حقّق- أو شرع في تحقيقه باحث آخر، فإنّ في تكرار تحقيقه ضياع وقت وجهد.

٨- يُفضّل أن تكون للمخطوطة الواحدة أكثر من نسخة، ليتمكن الباحث من معالجة النّقص أو التلف أو المسح، عند المقابلة بين النّسخ.

(١) أكرم العمري: مرجع سابق، ص١٢٦ «بتصرّف يسير»

وقد اشترطت بعض الجامعات العربية وجود نسختين على الأقلّ لقبول تسجيل الرسالة العلميّة. لكن تكمن المشكلة في بعض الأصول الفريدة المهمّة في مجال تخصصها. كيف تُرفض بسبب عدم وجود أكثر من نسخة، مع أهميّتها. وهل تُترك نهائياً ؟

٩- وجود سماعات العلماء عليها، لأنّ ذلك يدلّ على اتقان النسخة، لأنّ قراءة النَسخة على شيخ عنده حقّ روايتها بالسماع، يؤدّي إلى ضبط ألفاظها. لذا يعتبره بعض الباحثين ضابطاً تفضيلياً في اختيار النّسَخ.

١٠- ينبغي اعتماد الأصل ماأمكن، فإن تعذّر ذلك فلا أقلّ من أن تكون الصورة المأخوذة عن الأصل واضحة، ويُفضّل اعتماد النّسخ التي كُتبت بخطّ واضح، تلافياً لوقوع الأخطاء في التحقيق.

١١- يلزم الباحث عند اختياره لمخطوطة أن يُراعي حجمها فلا يزيد عن مقتضى الفترة الزمنية الممنوحة له، أو لايكون حجمها صغيراً بحيث لايستحقّ الباحث في تحقيقها منح درجة الماجستير أو الدكتوراه، أو الترقيات العلمية.

البحث عن المخطوطة وجمع نسخها.

يُمكن للباحث عند رغبته في تحقيق مخطوطة ما، أن يتحرّى اختيار مايُناسب تخصصه، وذلك بالاستفادة أولاً من أهل التخصص، وممّن لهم دراية بالمخطوطات وتحقيقها. بُغية اختصار الوقت وتحقيق الفائدة. ثمّ بعد ذلك يُمكنه اعتماد الكتب والفهارس التي عنيت بذكر المخطوطات وتصنيفها والإشارة إلى بعض سماتها.

مثل:

- تاريخ الأدب العربي: للمستشرق بروكلمان.

- تاريخ التراث العربي: لفؤاد سزكين.

- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط: (اعداد المجمع الملكي الأردني، مؤسسة آل البيت).

اضافة لهذه الكتب والفهارس التي تساعد الباحث في تحديد مايرغب من المخطوطات، فيُمكنه النظر في فهارس المخطوطات التي تصدر في بعض الدول العربيّة، مثل:

- فهرس معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.

- فهارس مخطوطات دار الكتب المصريّة.

- فهارس مكتبة المتحف العراقي، ومكتبة الأوقاف العامّة، في بغداد.

- فهارس دار الكتب الظاهريّة في دمشق.

وإذا وقع اختياره على مخطوطة ما، ينبغي عليه التأكّد من أنّها لم يتمّ تحقيقها، أو أنّ أحداً شرع في تحقيقها. فإن لم يسبقه أحد إلى ذلك، شرع في جمع نسخها بدلالة ماأشرنا إليه آنفاً، على أن يُراعي اختيار النّسخ ضمن الضوابط التي أشرنا إليها.

التحقق من عنوان الكتاب المخطوط:

بعد أن يقع اختيار الباحث على مخطوطة مناسبة، عليه أولاً أن يتحقق من العنوان. فإذا كان عنوان الكتاب واضحا لاسقط فيه ولا طمس، فالأمر سهل ويسير. لكن كثيراً ما يسقط غلاف المخطوط أو الصفحة التي عليها العنوان وهو أمر متوقع في المخطوطات القديمة، و قد يُمحى العنوان بفعل القِدَم، أو التلف، أو

الإستعمال، أو بوضع عنوان آخر مكانه جهلاً أو تزييفاً، أو لسهو الناسخ وغير ذلك من الأسباب. فعلى المحقق في هذه الحالة أن يتأكد أولاً من عنوان الكتاب الذي يعمل على تحقيقه، وذلك بالطرق التالية:

١- إذا ورد في المخطوط نفسه إشارة إلى إسم الكتاب، فيقول مؤلفه بعد الإفتتاحية: «وسميته كذا...» أو يقول في نهايته «أنجزت كتاب كذا» مما يحصل معه التأكد من عنوان المخطوطة.

٢- إذا نُسبت أو أُحيلت إلى المخطوط، بعض النصوص المُقتبسة في كتب المتأخرين، على أن تكون موجودة في موضعها من ذلك المخطوط.

٣- يُمكن للمحقق التأكد من صحّة العنوان من خلال رجوعه إلى كتب فهارس المؤلفات، مثل: الفهرست لابن النديم. أو كتب التراجم التي ترجمت للمؤلف.

٤- إذا عثر المُحقق على طائفة من نصوص الكتاب تضمنها كتاب آخر، ومنسوبة إليه، أي للأصل.

٥- إذا تعذّر كلّ ماسبق، فيُمكن للمحقق الإستعانة بأهل الخبرة، ممّن لهم دراية بأسلوب ولغة المؤلف، لمحاولة تحديد عنوان الكتاب، ضمن عوامل عدّة.[1]

أما إذا انطمس جزء من العنوان وبقي بعضه، فيُمكن التحقق من عنوان الكتاب على النحو التالي:

١- إذا عُرف إسم المؤلف، فعلى المحقق الرجوع إلى كتب التراجم التي ذكرت مصنفاته، وعندها يتحقق من عنوان الكتاب.

٢- إذا لم يُعرف اسم المؤلف، يُمكن للمحقق الاستعانة بالكتب المؤلفة بعده والتي نقلت عنه، وذكرت عنوان الكتاب.

---

(١) انظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص٤٢.

وهذا وحده ربما لايكفي، فينبغي للمحقق التأكد من صحة تلك التسمية، والاطمئنان إلى سلامتها، فربما وُضع ذلك العنوان سهواً أو جهلاً وربما وضع تدليساً. ويكون ذلك بتتبع القرائن والشواهد والإشارات الموجودة في الكتاب نفسه ومطابقة محتواه بما يُسمى به أولاً، ثم الرجوع إلى مؤلفاته، وترجمة أصحاب التراجم له، وكلام الناقلين عنه.[1]

التحقق من اسم مؤلفه، وصحة نسبة الكتاب إليه:

تُواجه بعض الباحثين مشكلة في صحّة اسم مؤلف المخطوط، وفي نسبته إليه. فأحياناً قد يختفي اسم المؤلف من النسخة، وحتّى في حالة وجوده على ظاهر المخطوط، فلا يكفي ذلك للحكم على صحّة اسم المؤلف. فيُمكن الباحث الاهتداء إلى إسم مؤلف المخطوط، وصحّة نسبته إليه، باعتماد مصنّفات اختصّت بذلك، منها:

- معجم الأدباء: ياقوت الحموي.
- الفهرست: ابن النديم
- إنباه الرواة: القفطي.
- كشف الظنون: حاجي خليفة.
- تاريخ التراث العربي: فؤاد سزكين.
- الأعلام : خير الدين الزركلي.
- معجم المؤلفين : رضا كحالة.

(١) انظر: محيي هلال السرحان: مرجع سابق، ص٢١٨.

وإذا غلب على ظنّ الباحث اشتراك أكثر من مؤلف في عنوان كتاب واحد، فينبغي الحذر في إثبات إسم المؤلف المجهول،إذ لابد من التحقق من المادة العلمية للنسخة، ومدى ملائمتها لما يعرفه المحقق عن حياة وعصر وأسلوب المؤلف. أمّا إذا عثر المُحقق على اعداد معقولة من المخطوطة منسوبة إلى مؤلف معين، كان ذلك مُعزّزاً لترجيحه. وقد يعتري التحريف والتصحيف أسماء المؤلفين المُثبتة في الكتب، فعلى الباحث التنبّه لهذا الأمر ليتأكد من صحّة نسبة الكتاب إلى مؤلفه بعد ضبط اسمه والتأكد منه.[1]

وفي بعض الأحيان يوضع إسم مؤلف آخر على المخطوط، فينسب إلى غير مؤلفه، ويحصل ذلك سهواً أو عمداً. لذا يجب على المحقق أن يتأكّد من نسبة الكتاب إلى مؤلفه حتى لو كان أسمه مثبتاً على غلافه، فقد يكون الناسخ جاهلاً ، أو أنّ عوامل أخرى زادت من الشكّ في نسبة الكتاب إلى مؤلفه.[2]

تحقيق متن الكتاب

بعد اختيار المخطوطة المناسبة، التحقق من اسم الكتاب، ومؤلفه، ونسبته إليه، يبدأ الباحث عمله في تحقيق متن الكتاب ونصّه، لإخراجه إلى حيّز القراءة والنشر، ليُؤدّي الكتاب دوره العلمي بيسر وسهولة. على أن يُحافظ الباحث على نصّ المؤلف كما أراده، من غير تلاعب أو تغيير لاتسمح به ضوابط منهج التحقيق.

«فليس معنى تحقيق الكتاب أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوباً أعلى منه، أو يضع كلمة صحيحة محل أخرى بدعوى أن أولاهما أولى بمكانها، أو أجمل، أو أوفق، أو ينسب صاحب الكتاب نصاً من النصوص إلى قائل وهو مخطئ في هذه

(١) انظر: عبد السلام هارون: مرجع سابق، ص٤٤، ٤٥، وأكرم العمري: مرجع سابق ص ١٢٦، ١٢٧.

(٢) انظر: عبد السلام هارون: مرجع سابق، ص٤٥.

فيبدل المحقق ذلك الخطأ ويحل محله الصواب، أو أن يخطئ في عبارة خطأ نحوياً دقيقاً فيصحح خطأه في ذلك، أو أن يوجز عباراته إيجازاً مخلاً فيبسط المحقق عبارته بما يدفع الإخلال، أو أن يخطئ المؤلف في ذكر علم من الأعلام فيأتي به المحقق على صوابه».[1]

يقول أحد المحققين : «وجدت ابن إسحاق في السيرة يلقب أسماء بنت أبي بكر بذات النطاق، وعهدي وعهد الناس بها أنها «ذات النطاقين»، فهممت ولم أفعل أن أجعلها: ذات النطاقين، ولكني لم ألبث أن وجدت ابن هشام يعقب على ذلك بقوله: «وسمعت غير واحد من أهل العلم يقول: ذات النطاقين، فلم يبدل ابن هشام «ذات النطاق» أمانة منه وحفاظاً على النص، مع شهرة اللقب الثاني وورود حديث: «أبدلك الله بنطاقك هذا نطاقين في الجنة».[2]

إذن ليس تحقيق النّص التغيير أو التبديل في أصله مهما دعت الضرورة، وإنّما اخراجه بأمانة كما ورد في الأصل، على أن تُعالج إشكالات النّص في حاشية التحقيق، فيبرز فيها دور المحقق ليضع خبرته العلميّة وفراسته المنهجية، خدمةً للنّص، ومساهمة في إخراجه.[3]

(١) عبد السلام هارون: مرجع سابق، ص٤٧.

(٢) عبد السلام هارون: مرجع سابق، ص١٤٧.

(٣) لبيان وظيفة الحاشية ، راجع: ص٨٦.

خطوات التحقيق

أ- نسخ المخطوط

يتمّ نسخ المخطوط باعتماد «النسخة الأم» التي كُتبت بخطّ المؤلف. أو التي قرأها المؤلف أو قُرئت عليه، وثبّت عليها أجازته وتوقيعه، تُعتبر بمنزلة نسخه المؤلف. فإن لم تكن كذلك، فباستطاعة الباحث اعتماد نسخ أخرى متأخّرة عن النسخة الأم، منقولة عن نسخة المؤلف أو عن أصل قديم منقول عن نسخة المؤلف.[1]

وعلى المحقق أن يلتزم الأمانة العلميّة في النّسخ، من غير تبديل، أو تقديم وتأخير، حتّى وإن وقع سهو أو خطأ، لأنّ إبقاء ذلك كما ورد في أصله جزء من الحكم على مؤلف المخطوط. على أن ترد تصحيحات الباحث لأخطاء النّص، واستكمال نواقصه أو سقطه، من النّسخ الأخرى، في الحاشية.

ويلزم المحقّق كذلك المحافظة على تشكيل الكلمات، إن كان النّص مشكولاً، وإن كان غير ذلك، فلا مانع من تشكيل مايلزم، تيسيراً لقراءته، وفهم معناه.

ويُفضّل استخدام علامات الترقيم لفائدتها العظيمة في ضبط النّص، وابراز معانيه، وضبط جُمله، من حيث الابتداء والانتهاء، وما إلى ذلك.

ب- مقابلة النسخ

وتكون طريقة مقابلة نسخ المخطوطات، باختيار الباحث لأفضل النسخ التي وقف عليها، ليُقابلها مع النسخة الأم التي اعتُمدت في النُّسَخ، ويلزمه تثبيت الاختلافات في حواشي التحقيق مع الرمز لكلّ نسخة باسم المكتبة التي توجد فيها المخطوطة. على أن يُوضح الرموز في مقدّمة التحقيق، ثمّ يقوم بمقابلة نسخة أخرى يُثبّت اختلافاتها في الحاشية أيضاً. وتتمثّل فائدة مقابلة النّسخ فيما يلي:

(١) راجع: محيي هلال السرحان: مرجع سابق، ص٢٤٩، ٢٥٢.

١- تُمكنه من ضبط الألفاظ والأعلام التي أشكلت عليه عند النّسخ، فيُعيد كتابتها بقلم الحبر، ويُشير في الحاشية إلى أنّه ضبطها من النّسخة الفُلانيّة. إذا كان ماأشكل عليه بسبب اختلال في الأصل، وليس بسبب قصوره في قراءتها.

٢- تُساعده مقابلة النّسخ على ملء الفراغات التي تركها عند النّسخ بسبب غُموض أو طمس في بعض الكلمات أو الأسطر بفعل عوامل عدّة، منها: الرطوبة أو المطر، أو سقوط حبر عليها. وينبغي في هذه الحالة أن يُعيِّن الباحث النّسخة التي ملأ منها الفراغات.

وربما لاتتوفّر للباحث بعد التحرّي والبحث سوى نسخة واحدة «الفريدة»، فعليه مقابلتها مع النّصوص المُقتبسة عنها في المصنّفات التي تلتها. لأنّها أصبحت بحكم الأمّهات والأصول في ذات تخصصها، وهي بمثابة نسخة ثانية للمقابلة.[1]

ج- خدمة النّص

بعد أن يُتمم الباحث نسخ المخطوطة، ومقابلة نسخها، وتثبيت الاختلافات الواردة في نسخها، يلزمه خدمة النّص ليستكمل الفوائد المرجوّة لخدمة القارئ، وذلك بعمل ما يلي:

١- ضبط الآيات القرآنيّة واحالتها

يُمكن للمحقق ضبط الآيات القرآنيّة الواردة في نصّ المخطوطة، واحالتها إلى أماكنها في المصحف الشريف، باتباع التالي:

أ- أن لايعتمد المحقق على ضبط المؤلف للشواهد القرآنيّة في مخطوطته مهما بلغت درجة اتقانه، حيث لا تخلو بعض المخطوطات من وجود تصحيف في الآيات القرآنيّة، إمّا بسبب سهو المؤلف، أو خطأ النّاسخ. لذلك يجب على

(١) انظر: أكرم العمري: مرجع سابق، ص١٤٦-١٤٧.

المحقق الرجوع إلى المصحف الشريف لتصحيحها إن كان فيها خطأ، ويكون تصحيح الآيات في ذات النّص، ولا حاجة للإشارة إلى الخطأ في الحاشية.

ب- بعد التأكّد من صحّة كتابة الآيات القرآنيّة الواردة في نصّ المخطوط، يتمّ توثيقها في الحاشية، بذكر اسم السورة، ورقم الآية. كما أشرنا في الفصل الرابع «التوثيق».

ج- ترد أحياناً آيات قرآنيّة يستشهد بها المؤلف، ويكتفي بذكر جزءٍ منها. فيقوم المحقق بإكمالها وتوثيقها في الحاشية، خصوصاً إذا رأى أنّ في ذلك ضرورة.

٢- تخريج الأحاديث النبوية

ترد في معظم المخطوطات الإسلاميّة طائفة من الأحاديث النبويّة الشريفة، ويُمكن للباحث تخريجها من خلال كتب الحديث الصحيحة، وفق مايلي:

أ- اعتماد صحيح الإمام البخاري، فإن وجده فيه تاماً قابله، وإلاّ لجأ إلى مادونه من كتب الحديث الأخرى.

ب- إذا وجد الحديث في كتاب بنفس الاسناد قابله به لأنّه سيُقابل المتن بلفظه الذي ورد به في ذلك الاسناد. إذ ليس قصد المحقق استيعاب الطرق أو الحكم على الحديث، بل قصده ضبطه كما أورده مؤلف المخطوطة.[1]

ج- يكون توثيق الأحاديث النّبويّة في حاشية التحقيق بنفس الأسلوب الذي أشرت إليه في توثيق الأحاديث في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

وهذا هو القدر المُجزيء في تخريج الأحاديث النّبويّة بالنّسبة للمحققين، من ناحية ضبط الحديث وتوثيقه. أمّا من يرغب التوسّع فيه، فيُمكنه الرجوع إلى الفصل الخاص بالتخريج ضمن هذا الكتاب.

(١) أكرم العمري: مرجع سابق، ص١٥٠.

٣- ترجمة الأعلام

ليس من عمل الباحث ترجمة جميع الأعلام الوارد ذكرهم في المخطوطة، لأنّه أمر عسير، وفيه إثقال لمساحة الحاشية. خصوصاً إذا كثُر عددهم في سند الروايات.

وفي طريقة ترجمتهم وتوثيقهم يُمكن الرجوع إلى «الفصل الرابع: التوثيق» ففيه ايضاح لطريقة ترجمة الأعلام. وفهرستهم في نهاية البحث. ومن المؤلفات التي اختصّت بترجمتهم، هي:

- الطبقات الكبرى: لابن سعد.
- تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي.
- تاريخ دمشق: لابن عساكر.
- حلية الأولياء : لأبي نُعيم الأصبهاني.
- سير اعلام النبلاء: للذهبي.
- تهذيب التهذيب: لابن حجر.
- الأعلام: للزركلي.

٤- التعريف بالأماكن والبلدان

قد يرد في بعض المواطن في المخطوط أسماء أماكن أو بلدان غير معروفة، ولا مشهورة، فعلى المحقق أن يُورد لها تعريفاً مُقتضباً في الحاشية، وذلك باعتماد مصادر خاصّة، منها:

- معجم البلدان لياقوت الحموي.
- معجم ما استعجم للبكري.

٨- تثبيت رقم صفحات المخطوط

على المحقق أن يُشير إلى رقم صفحة المخطوط المعتمد في تحقيقه، وذلك بوضع [/] خطاً مائل يُشير إلى بداية كلّ صفحة جديدة من المخطوط، ثمّ يكتب في الهامش رقم الورقة، وهل هي في الوجه (أ) أم (ب) من صفحة المخطوط، فمثلاً إن كان رقمها (٨) تُكتب هكذا: (٨ أ) أو (٨ ب)...

ولايُنصح بوضع أرقام الصفحات التي وردت في النّسخ الأخرى التي قابل معها، لأنّ ذلك فيه تشويش للقارىء.[١]

٩- عمل الفهارس

يُعتبر عمل الفهارس من ضروريّات الكتاب المُحقّق، حيث تُعتبر نافذة القارىء نحوه. وهذه الفهارس كثيرة ومتنوعة، يُحدّدها في الغالب نوع موضوع الكتاب المُحقق. ومن أبرزها:

- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
- فهرس الأشعار.
- فهرس الأقوال المأثورة والأمثال والحكم.
- فهرس الأعلام الواردة في المخطوط.
- فهرس القبائل والجماعات.
- فهرس الأماكن.
- فهرس المصادر والمراجع.[٢]

(١) انظر: موفق عبد الله: توثيق النّصوص وضبطها عند المحدّثين، ص٢٧٢.

(٢) لبيان طريقة عمل وتوثيق الفهارس، راجع: المبحث الثاني من الفصل الرابع.

مقدّمة المحقق للكتاب

وتأتي استكمالاً لعمل المحقق، وهي ضروريّة لخدمة المخطوط حيث اعتاد الباحثون وضع مقدمة للكتاب المحقق تتضمن مايلي:

١- بيان أهميّة الكتاب المخطوط، وأسباب دوافع تحقيقه ونشره.

٢- التحقق من صحّة نسبة المخطوط لمؤلفه. وتثبيت تاريخ نسخها، واسم النّاسخ لها. ولابأس في وضع ترجمة مختصرة للنّاسخ.

٣- ترجمة وافية لحياة المؤلف، وعصره، وسيرته العلميّة.

٤- وصف نسخة المخطوطة التي اعتمدها في التحقيق، مع الإشارة إلى نوع الورق وعدده، ونوع الخطّ الذي كُتبت فيه، ومعدّل عدد السطور في الورقة الواحدة، ومعدّل عدد الكلمات في السطر الواحد. وكذلك بيان حجم السقط أو الخرم أو التلف أو التصحيف فيها.

٥- وضع صورة عن أوّل وآخر صفحة من المخطوطة.

٦- توضيح طريقة المحقق في تغيير رسم كلمات النّاسخ، لتتلائم مع رسمها في الوقت الحاضر، لأجل تيسير قراءتها.[1]

٧- بيان منهج المحقق في التحقيق، مع إيضاح الرموز والمختصرات التي استخدمها في تحقيقه، وكذلك التي استخدمها المؤلف في مخطوطته، ليسهل على القارىء الفهم والاستيعاب.

---

(١) انظر: أكرم العمري: مرجع سابق، ص١٦٣-١٦٥؛ وموفق عبد الله: مرجع سابق، ص ٢٦٧.

الفصل السادس

تخريج الأحاديث النبويّة

تخريج الأحاديث النبوية

نعني بالتخريج تتبع نصوص الحديث النبوي في مظانّه من مصادره المُعتمدة لتوثيقها. وهذا هو القدر المجزىء عند بعض الباحثين. لكنّ بعض المحققين لا يعدّونه تخريجاً ضمن هذه الحدود، حيث يرون ضرورة التوسّع في دائرة التخريج، لتشمل: متابعة طرق الحديث، والنظر في أحوال الرواة، ومراتبهم، وتتبع طرقه، والحكم عليه.

وكانت طرق تخريج الحديث النبوي الشريف عند «**علماء الحديث**» السابقين تتمثل فيما يلي:

١- طريقة الجمع المجرد للمتون من غير أي إضافة أخرى. وعلى هذه الطريقة ألّف كتاب:

- الشهاب: للقُضاعي (ت ٤٥٤هـ). حيث جمع فيه «١٢٠٠» حديثاً.

٢- جمع المتون -كما في الطريقة الأولى- مع ذكر اسم الصحابي فقط. وعلى هذه الطريقة ألّف كتاب:

- فردوس الأخبار بمأثور الخطاب، المُخرّج على كتاب الشهاب: للديلمي (ت ٥٠٩هـ). وهو كتاب مطبوع.

٣- ذكر المتن، ثمّ ذكر الصحابي، ثمّ العزو إلى من أخرجه. ومن المؤلفات المطبوعة على هذه الطريقة:

- جامع الأصول في أحاديث الرسول ص: ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ).

- جمع الجوامع: السيوطي ت (٩١١)هـ.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: للمتقي الهندي (ت ٩٧٥هـ).

٤- ذكر الصحابي راوي الحديث، ثم المتن، ثم العزو، وبعد ذلك بيان مرتبة الحديث. وعلى هذه الطريق عامة كتب أحاديث الأحكام، والترغيب والترهيب، ومن المطبوع منها:

- رياض الصالحين: النووي
- مشكاة المصابيح: الخطيب التبريزي.
- بلوغ المرام: ابن حجر.
- الجامع الصغير: السيوطي.

٥- ذكر الصحابي، ثمّ متن الحديث، ثمّ عزوه، ودراسة اسناده، وبعد ذلك الحكم عليه ببيان مرتبته من حيث الصحة والضعف.

وهذا هو المراد بـ «التخريج» إذا أطلق عند علماء الحديث، وعلى هذه الطريقة صنّفت كتب «التخريج» المعتمدة عند علماء الحديث، منها:

- نصب الراية لأحاديث الهداية: الزيلعي.
- التلخيص الحبير: ابن حجر.
- خلاصة البدر المنير: ابن الملقن.
- إرواء الغليل: الألباني.[1]

(١) انظر: بكر أبو زيد، التأصيل ١/١٥٣-١٦٠.

ويُنظر في الوقت الحاضر إلى موضوع التخريج في الكليّات الشرعيّة على أنّه علم تطبيقي، يُترجم ماتعلّمه الدّارس في مادّة «علوم الحديث» النّظرية.

وتهدف تدريس مادة «تخريج الحديث النبوي» إلى تعليم الباحث عدّة أمور، منها:

١- جمع النّصوص بصورة أصوليّة من كتب الحديث المُسندة، في الموضوع الواحد. ممّا يُتيح الفُرصة لدارس العلوم الشرعيّة، التعامل مع المكتبة الحديثيّة «المتنيّة» بأنواعها المتعددة. مثل: (الجوامع والمسانيد، والمصنّفات، والسنن، والمعاجم، والمشيخات، و...).

٢- دراسة أسانيد النّصوص التي تجمّعت لديه، والحكم عليها وفق الأصول المُتبعة في هذا الفن، لاستبعاد مالايصلح للاحتجاج منها، والاحتجاج بمايصلح للحجة. وهذا يعطي للباحث القدرة على التعامل مع مكتبة الحديث «الاسناديّة» من كتب الرجال العامّة والخاصّة، مثل: (كتب الصحابة، والثقات، والضعفاء، والطبقات، والبلدان، وغيرها).

٣- ضبط النّص الحديثي «سنداً ومتناً»، وحمايته من التحريف والتصحيف، وذلك بالرّجوع إلى كتب الأنساب، والمؤتلف والمختلف، وكتب الغريب، وغير ذلك.

٤- تجنّب الانحراف في فهم النّصوص، وتحميلها مالاتحتمل من المعاني، باعتماد كتب الشروح التي أوضحت مرادها.

وينبغي على الباحث مراعاة الأمور التالية:

أ- إذا وقف عند قول الراوي: «**حدثنا**» أو «**أخبرنا**» أو «**سمعت**» أو «**قال لي**» فهذا يدل على الإتصال في سند الرواية، ولا يحتاج إلى بحث هذا الشرط، فتصريح الراوي يكفي.

ب- إذا وجد «العنعنة» في قول الراوي: «**عن فلان، عن فلان**»، فهذا يحتاج إلى بحث. فربما وقف على التصريح بسماعه وروايته في الكتاب الذي ترجم له، وربما لم يقف، عند ذلك ينبغي عليه المقارنة بسنوات الوفيات والاستعانة بمصادر الطبقات، لحلّ اشكالات سند الرواية.

ج- قد يجد الباحث صعوبة في الحكم على الحديث إذا لم يكن الراوي في السند من رجال الكتب الستة، عندها لا يستطيع الوصول إلى بيان «مرتبته» من حيث العدالة والضبط، ولا إلى شرط الإتصال بمعرفة شيوخه وتلاميذه، إلا بعد المراجعة والتحرّي لأكثر من مصدر.

د- ليس كل ثقة حدّث بحديث يُقبل حديثه وإن ملك من الثقة أعلاها، واتصل السند به اتصالاً وثيقاً، فلا يُقبل الحديث الذي اتصل سنده بالعدول الضابطين إلا إذا عري عن المخالفة. بمعنى أنه لم تخالفه رواية أخرى بنفس القوة، أو أقوى منها.

طرق استخراج الحديث

يُقصد بطرق استخراج الحديث النبوي الشريف: كيفيّة البحث عن الحديث – المطلوب استخراجه– في كتب السنّة. فالحديث المطلوب اخراجه له عدّة حالات:

أ- أن يرد بسنده ومتنه كاملين.

ب- أن يرد بمتنه دون سنده.

ج- أن يكون متنه ناقصاً، أي يرد بعضه دون بقيّته.

د- أن يرد بمعناه فقط دون متنه.

وفي كلّ حالة من حالات ورود الحديث، هناك طريقة مختلفة في البحث عنه، سواء في الكيفيّة أو المصادر. وهي على النحو التالي:

الطريقة الأولى: تخريج الحديث إذا عُرف متنه وسنده.

إذا جاء الحديث كاملاً بسنده ومتنه، يُمكن تخريجه والبحث عنه باعتماد المصادر التالية:

١- كتب المسانيد الشاملة او المفردة

وهي الكتب التي رتبت الأحاديث النبوية الشريفة على أسماء الصحابة، **مثل:**

- المسند : الامام أحمد بن حنبل.
- المسند : أبو يعلى الموصلي.

٢- معاجم الصحابة.

وهي الكتب التي صُنّفت أصلاً لتمييز الصحابة عن غيرهم، ورتبت الصحابة على حروف المعجم، ثمّ أوردت لكلّ صحابي بعض أو كلّ مارواه عن النبي ص ، ومن أهمّ هذه الكتب وأوسعها: «المعجم الكبير للطبراني».

٣. كتب الأطراف

هي الكتب التي فهرست أحاديث كتب السنّة فهرسة دقيقة على حسب رواتها من الصحابة، إلاّ أنّها اكتفت بذكر طرف الحديث الذي يدلّ على باقيه، ولم تذكره كاملاً إلاّ إذا كان موجزاً.

جمعت كتب الأطراف أحاديث كلّ صحابي في مكان واحد، بعد أن رتبت الصحابة على حروف المعجم بشكل دقيق. وإذا كان للصحابي أحاديث كثيرة، رتّبت

أحاديثه على حسب الرواة عنه – على حروف المعجم – وهكذا صنعت في الرواة عن الصحابة إذا كانوا مكثرين أيضاً. بل وحتّى تلاميذ التلاميذ فقد رتّبت أحاديثهم عن شيوخهم إذا كان شيوخهم مكثرين، وهكذا. ومن أهمّ كتب الأطراف المطبوعة:

- «تحفة الأشراف» : المزّي، حيث فهرس الكتب الستة، وبعض ما أُلحق بها.
- «أطراف مسند الإمام أحمد» : ابن حجر العسقلاني.
- «اتحاف المهرة في أطراف الكتب العشرة»: ابن حجر. وهو كتاب مخطوط، وإحدى نسخه المخطوطة تقع في عشرة مجلدات.

إنّ العمدة في ترتيب كتب الأطراف هو «راوي الحديث» وليس «لفظ الحديث» سواء كان الراوي صحابياً، أم تابعياً أم دونه. وقد زُوّدت كتب «الأطراف» بفهارس تُسهّل عملية التخريج، فمن أراد البحث عن حديث أو استخراجه، فينبغي عليه أولاً معرفة الرموز المستخدمة، وطريقة الإحالات فيها، حتّى لاتختلط الأمور عليه، فتقلّ الفائدة المرجوّة.

إضافة إلى أنّ كتب «الأطراف» هي التي يُعوّل عليها في «استخراج الحديث» وتُبنى عليها «طرق الاستخراج»، فإذا لم يهضم الباحث طريقة استعمال هذه الكتب، لم يستطع القيام بالتخريج على الوجه المطلوب، ويبقى القصور واضحاً في عمله. فإذا عرف الباحث من خلال النظر في سند الحديث، راويه من «الصحابة» أو «تلميذه» أو «تلميذ تلميذه» فما عليه إلاّ أن يَعْرف في أيّ المجلدات من كتب الأطراف تقع أحاديث هذا الصحابي. أمّا إذا كان الصحابي مُكثراً في رواية

الحديث، فيُبحث عن الحديث تحت اسم تلميذه، فإن كان تلميذه مُكثراً في الرواية يُبحث عنه تحت اسم تلميذ تلميذه،... وهكذا.

الطريقة الثانية: إذا جاء الحديث بمتن مضبوط من غير اسناد.

قد يأتي الحديث بدون إسناد، لكن متنه مضبوطاً، أي دون تصرّف في ألفاظه، فعند ذلك يمكن البحث عنه في مصادر أخرى غير المصادر المذكورة في الطريقة الأولى، لأنّ الطريقة الأولى اعتمدت على وجود اسم «الراوي»، لكن في هذه الطريقة لاوجود لاسمه، فيكون الاعتماد على بداية متن الحديث.

ويُمكن للباحث في مثل هذه الحالة اعتماد المصادر التالية في استخراج الحديث:

أ- الكتب التي رتبت الأحاديث على الألفاظ، مثل:

- جمع الجوامع: السيوطي. وقد ناهزت أحاديثه على «الأربعين ألف» حديث.
- الجامع الصغير: السيوطي. وفيه ما يزيد على عشرة آلاف حديث.

ب- كتب الأحاديث المشتهرة، وهي التي خرّجت الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس، ورتّبت على حروف المعجم. مثل:

- المقاصد الحسنة: السخاوي.
- كشف الخفاء: العجلوني.

ج- فهارس أحاديث كتب مخصوصة أو فهارس شاملة.

لقد وضعت فهارس لكتب الحديث، ورتبت أوائل الأحاديث فيها على حروف المعجم، مثل:

- فهارس لكل كتاب من الكتب الستة، وقد طبعت هذه الفهارس ملحقة بالكتب أو

منفردة عنها.

- فهارس لكتب حديث أخرى، فقلّما طبع كتاب من كتب السُّنّة إلا ووُضع له فهرس خاص به.

- فهرس شامل لكثير من كتب الحدث المطبوعة باسم «موسوعة أطراف الحديث» وصدر ذيل على هذه الموسوعة.

بإمكان الباحث الإستفادة من هذه الفهارس الخاصة أو الشاملة، للوصول إلى معرفة متن وسند الحديث -خاصة الكتب الستة- وعند ذلك بإمكانه الرجوع إلى الكتب المذكورة في الطريقة الأولى، لاتمام تخريج الحديث، حيث أنها أشمل وأضبط.

وهكذا أرجعت «كتبُ الفهارس» الباحثَ إلى «كتب الأطراف» وإذا لم يكن قد أحكم استعمالها، لم يستطع الإستفادة حتى من الطريقة الثانية كما ينبغي.

ويجب التنبية إلى أن «كتب الفهارس» قد وضعها أناس متخصصون، وآخرون من غير أهل الإختصاص، لذلك تجد القصور في بعضها واضحاً، حيث لم تُصرف العناية كما ينبغي لخدمة الكتب التي فهرسوها. وعليه فأحياناً تكون هذه «الفهارس» غير دقيقة، فأحياناً تُخبر الباحث بعدم وجود الحديث الذي يبحث عنه، وفي الحقيقة هو موجودفيها.

الطريقة الثالثة: إذا جاء الحديث مجرداً من سنده وطرفه الأول.

قد يرد الحديث النبوي مجردا من سنده وطرفه الأول، لكنّ فيه لفظة واحدة أو مجموعة ألفاظ يقل وجودها في الحديث. وفي هذه الحالة يمكن للباحث الإعتماد على كتاب «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» الذي فهرس لتسعة كتب، هي:

- الكتب الستة.

- مُوطأ الإمام مالك.
- مُسند الإمام أحمد
- سُنن الدارمي.

واستعمل الكتاب الرموز في الإحالات، فينبغي معرفتها قبل استخراج الحديث منه. مثلاً:

- إذا أحال الباحث على مسند الإمام أحمد فإنّه يُريد منها بيان رقم الجزء ورقم الصفحة من الطبعة المشهورة لدى المشتغلين بهذا الفنّ، وتتكون من ستة مجلدات.
- إذا أحال الباحث على موطأ الإمام مالك أو صحيح الإمام مسلم، فإنّه يُريد منه بيان رقم الحديث في الكتاب.
- إذا أحال على بقيّة المراجع فإنّه يُريد بيان رقم الباب في الكتاب. لقد رتّبت الألفاظ في الكتاب ترتيبا معجميا على النحو التالي:

أ- تتقدّم في الذكر الأفعال: (الماضي والمضارع والأمر).

ب- يليها إسم الفاعل وإسم المفعول... إلخ.

ج- ويُذكر الفعل المجرد أولاً.

د- ثم الفعل المزيد.

فإذا أحال المعجم المفهرس الباحث على مرجع من مراجعه، فعليه الرجوع إلى الموضع المحال إليه. لاستخراج سند ومتن الحديث، ثم بعد ذلك اعتماد الطريقة الأولى لاستخراج الحديث، لأنّها أشمل وأحكم. وهكذا يصنع الباحث في كل إحالة حتى تتجمع لديه رواة الحديث من الصحابة في الكتب التسعة.

الطريقة الرابعة: إذا جاء الحديث من غير سند ولا متن.

أي يأتي الحديث بالمعنى فقط، وفي هذه الحالة قد لا يتمكن الباحث من استخراج الحديث باستعمال الكتب السابقة في الطرق الثلاث السابقة.

وهنا يستفيد من جميع الكتب المصنفة، والتي قُسِّمت إلى «كتب» و«أبواب» على أبواب الفقه، سواء كانت شاملة أم مفردة في موضوع واحد. مثل كتب الجوامع، والسنن، والمصنفات، والزوائد، وغيرها.

فعلى الباحث أن يُحدِّد أولاً «كتاب الحديث»، وبعده يبحث عنه في «الأبواب» التي يظن وجوده فيها، فإذا وجده أخذ سند الحديث ومتنه ورجع إلى الكتب المستعملة في الطريقة الأولى ليتسنى له استخراج الحديث من المصادر الأخرى بسهولة. وإذا لم يجد الحديث فعليه معاودة البحث وتقليب الفكر في «باب الحديث» حتى يجده.

الطريقة الخامسة: يلجأ الباحث إلى هذه الطريقة عندما لا يتمكن من استخراج الحديث وفق الطرق الأربعة المتقدمة.

فقد يأتي الحديث بسنده ومتنه كاملاً، ولكن لا يتمكن من استخراجه على الطريقة الأولى لأنه لا يجده في الكتب المعتمدة فيها. ولا حتى في كتب الطرق الثلاث الأخرى. عندها يتأمل الباحث في «المتن» فإذا خالف نصاً صريحاً من القرآن الكريم، أو نصاً صحيحاً من السنة، أو خالف العقل أو الواقع، أو كان اللفظ ركيكاً أو المعنى غير مستقيم ، فيمكن له الحكم بأنّ هذا الحديث «موضوع» وهذا هو السر في عدم وجوده في كتب السنة.

بعد ذلك يُبحث عنه في كتب «الأحاديث الموضوعة» منها:

أ- الكتب التي رُتّبت على أبواب الفقه. **مثل:**

- الموضوعات: ابن الجوزي.
- اللآلي المصنوعة: السيوطي.
- الفوائد المجموعة: الشوكاني.

ب- الكتب التي رُتّبت على حروف المعجم. **مثل:**

- الأسرار المرفوعة: علي القاري
- المصنوع في الحديث الموضوع: علي القاري.

وإذا لم يستطع الباحث الحصول على الحديث، فعليه النّظر في سنده، فربما كان فيه راوٍ مُبهم، كأن يجده في رواية: فلان عن أبيه عن جده، إلى غير ذلك من الملامح. فهناك كتب اختصت بروايات المُبهمين، أو روايات الأبناء عن الآباء عن الأجداد... وما إلى ذلك من الكتب المعروفة عند أهل الإختصاص، فلعلّها تساعد الباحث في استخراج مثل هذه الروايات.

صياغة التخريج

يبقى على الباحث بعد استخراجه الحديث «صياغة التخريج» بعيداً عن الاسهاب، وركاكة الكلام. خاصةً إذا أراد أن يضع هذا التخريج في حاشية كتاب مؤلف أو مخطوط. فإذا كانت الإحالة إلى الجوامع والسنن فيكتفي الباحث بذكر الكتاب، والباب، ثمّ رقم الحديث -إن وجد- أو رقم الجزء والصفحة إذا لم يجد الرقم فيقول مثلاً:

- رواه البخاري: في كتاب الحج ٣/٧٥، باب الطواف راكباً، برقم «١٢٧٦» عن

فلان، عن فلان..

أمّا إذا كان الحديث مروياً عن أكثر من صحابي، فيُخرَّج حديث كل صحابي منفصلاً عن حديث الصحابي الآخر، حتى لا تختلط عليه الأسانيد، وتسهل على الباحث عملية الإختصار.

ويُمكن اختصار السند في أسانيد الحديث الواحد، بمحاولة الباحث معرفة محور الأسانيد، والتي يطلق عليها المحدثون «مَخرَج الحديث» وهو أول راوٍ تلتقي جميع الأسانيد عنده ابتداءً من شيخ المُخرِّج فصاعداً. فإذا تمكن من تحديد «مَخرَج الحديث» وهو النقطة التي تلتقي جميع الأسانيد عندها، عند ذلك يستطيع الباحث أن يبدأ عملية الإختصار وفق الطريقة الآتية:

أ- اختصار في حجم التوثيق من المصادر

يكتفي الباحث في هذا الاختصار بالقدر الذي يفي بالدلالة على وجود الحديث، فيمكن اهمال « اسم الكتاب ورقم الجزء ورقم الصفحة والباب واسم الراوي» إن كان رقم الحديث موجوداً، **مثل:**

- رواه البخاري في «الحج» (٩٨٠)، ومسلم «فيه»(٤٧٣) والطبراني في الكبير (٢٧٥) وأبو يعلى (٤٢١٧).

وإن كان رقم الحديث غير موجود، فيُكتفى بذكر الجزء والصفحة. **مثل:**

- رواه أحمد ٤٦/٤.

ومع أنّ للإختصار الأخير فوائد في تقليص حجم الحواشي، إلاّ أنّ له محاذير

رُبما يقع الخطأ في كتابة رقم الحديث، أو رقم الجزء والصفحة، مع أنّه لايعرف اسم الباب أو الكتاب الذي ورد فيه، وعندها يلتبس الأمر، ويصعب الرجوع إليه.

ب- اختصار الأسانيد

يكون اختصار الأسانيد بحسب المثال التالي:

- حديث يرويه البخاري عن عبد الله بن يوسف، عن مالك، **عن الزهري**، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.
- ويرويه مسلم عن العدني، عن سفيان، **عن الزهري**، عن سعيد، عن أبي هريرة
- ويرويه الترمذي عن قتيبة بن سعيد، عن ابن وهب، عن يونس بن يزيد، **عن الزهري** عن سعيد، عن أبي هريرة.
- ويرويه أحمد، عن عبد الرزاق، عن معمر، **عن الزهري**، عن سعيد عن أبي هريرة.

فهذه أربعة أسانيد، مختلفة البداية، لكنها كلها تلتقي في «**الزهري**» وعلى ذلك فمَخْرَجُ الحديث هو «**الزهري**».

ويُمكن اختصار هذه الطرق بما يلي:

- رواه البخاري[تُكتب: اسم الكتاب ورقم الحديث] ومسلم [اسم الكتاب ورقم الحديث]، والترمذي [اسم الكتاب ورقم الحديث]، وأحمد [رقم الجزء ورقم الصفحة]. أربعتهم من طريق: **الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة.**

جـ- اختصار المتن

يكون اختصار الباحث للمتن ضمن الحالات التالية:

١- إذا تطابق اللفظان في حديثين أو أكثر، فيكون الاختصار باستخدام ألفاظ

التحويل، مثل:

ـ أخرجه فلان وفلان عن فلان عن النبي صلى الله عليه وسلم **بمثله، أو بلفظه**.

٢- إذا تقاربت الروايتان في الألفاظ، ويكون الإختلاف بينهما يسيراً. فيختصره:

ـ أخرجه فلان وفلان عن فلان عن النبي صلى الله عليه وسلم **بنحوه**.

٣- اذا اختلف اللفظ واتحد المعنى، يكون الاختصار:

ـ أخرجه فلان وفلان عن فلان عن النبي ص **بمعناه**.

٤- إذا كان الإختلاف أكثر طولاً أو اختصاراً في حجم المتن، فيقول:

ـ أخرجه فلان وفلان عن فلان عن النبي صلى الله عليه وسلم **بنحوه مطولاً**، أو **بنحوه مختصراً**.

دراسة اسناد الحديث والحكم عليه

وهي ضرورية في اتمام تخريج الأحاديث النبوية ضمن المفهوم التخصصي الدقيق، حيث لايُقال للتخريج تخريجاً بدونها، بل هو عزو وتأصيل ليس إلاّ. وحتى يكون الحديث صحيحاً صالحاً للإحتجاج، لابدّ أن يكون قد «اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علّة» لذا ينبغي أن تتوفّر فيه الشروط التالية:

١- عدالة الرواي.[١]

(١) شروط العدالة ستة: (الإسلام، البلوغ ،العقل، السلامة من أسباب الفسق، السلامة من خوارم المروءة، السلامة من البدعة.) وهذه الشروط يُعبّر عنها اليوم «بالإلتزام» بالإسلام عقيدة وسلوكاً.

٢- أن يكون راويه ضابطاً.[1]

٣- اتصال السند بينه وبين شيخه وبينه وبين تلميذه.

٤- خلو الحديث من الشذوذ.

٥- خلو الحديث من العلّة.

وتعددت «مراتب» الرواة عند علماء الحديث، واجتهدوا في تقسيماتهم للرواة إلى عدة مراتب، ومن أحسن وأبرز التقسيمات، هي تقسيمات الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب» حيث أدخل فيه كل رجال الكتب الستة، وأعطى لكل واحد منهم مرتبته التي يستحقها من الوثاقة أو عدمها.

وكتاب ابن حجر من أسهل كتب الرجال تناولاً وأكثرها تداولاً، وأشدّها اختصاراً، وأغزرها فائدة، وأتقنها أحكاماً، ويمكن اعتماده في الحكم على الرواة من حيث «العدالة والضبط»، أي دراسة الشرطين الأولين من شروط الصحيح. وقسّم ابن حجر رواة الكتب الستة -الذين يقاربون التسعة آلاف راوٍ- إلى اثنتي عشرة مرتبة:

الأولى : خصصها للصحابة.

الثانية: خصصها لعلماء الجرح والتعديل.

والذين يُرجع إليهم في نقد الرواة والحكم عليهم، وهم أعلام هذه الصنعة،

---

(١) معنى الضبط الحفظ، أي أداء الخبر كما سمعه من غير زيادة ولا نقصان، والمرء حرٌ أن يضبط الخبر بصدره أم بكتابته، ولا تلازم بين الضبط وبين العدالة، فربما كان المرء عدلاً لكنّه ليس بضابط، وربما يكون ضابطا وليس بعدل. فإذا توفر فيه هذان الشرطان (العدالة والضبط) قيل له: «ثقة».
وكلّما قوي التزام الراوي بالاسلام، وأتقن حفظه لما يُحدِّث به، ارتفعت درجة الوثوق فيه. أمّا إذا خفّ الضبط عنده، أو قلّ التزامه بالاسلام، تناقصت درجة الثقة به وبروايته.

في كل جيل من أجيال الرواة، وأعطاهم ابن حجر مرتبة: «**أوثق الناس**» أو «**ثقة ثقة**» أو «**ثقة ثبت**» وما إلى ذلك.

الثالثة: هم من يُجمع الجهابذة «أصحاب المرتبة الثانية» على توثيقهم. يقول فيهم ابن حجر: «**ثقة**» بدون تكرار. أو «**حجة**» أو «**حافظ**» ...إلخ.

الرابعة: من يكاد يجمع الجهابذة -أصحاب المرتبة الثانية- على توثيقهم، لكن وقع بينهم خلاف يسير، وهذا الخلاف أنزلهم عند ابن حجر المرتبة الرابعة، ويقول فيهم ابن حجر: «**صدوق**» أو «**لا بأس به**» أو «**ليس به بأس**».

الخامسة: من يختلف فيهم الأساتذة، فبعضهم يوثق، والآخر يجرِح، والخلاف بينهم قائم ومعتبر. وهؤلاء يقول فيهم ابن حجر: «**صدوق يهم**» أو«**صدوق له أوهام**» أو «**صدوق يخطىء**» أو «**صدوق يخطىء كثيراً**»...الخ.

السادسة: الرواة المقلّون، ليس لهم من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيهم الجرح الذي يقتضي رد روايتهم. يقول فيهم ابن حجر: «**مقبول**».

السابعة: المساتير، أو مجهولو الأحوال. و«**المستور**»: من روى عنه أكثر من واحد، ولكن لم يرد فيه توثيق من أحد الجهابذة.

الثامنة: ورد فيهم قدح من الجهابذة، سواء كان هذا القدح في عدالتهم، أو في ضبطهم، وهؤلاء هم «**الضعفاء**».

التاسعة: قوم ليسوا من أهل الحديث، ربما تكون لهم تخصصات أخرى يُعرفون بها، لكن حشروا أنفسهم مع المحدثين، وهؤلاء تطلق عليه صفة «**المجهول**» وعرّفنا جهله بالحديث من قلة من روى عنه، فلم يرو عنه إلا واحد فقط ثم لم يوثقه الجهابذة «أصحاب المرتبة الثانية».

العاشرة: قوم طعنهم الجهابذة في عدالتهم أو حفظهم طعناً شديداً، إلى درجة النهي عن كتابة الحديث أو روايته عنهم. وهم «**الضعفاء جداً**» أو «**الساقطون**» أو «**المتروكون**».

الحادي عشر: قوم اتهموا بالكذب في الحديث.

الثانية عشرة: الكذّابون الوضّاعون. إنّ على الباحث استحضار هذه المراتب في ذهنه أثناء دراسته شرْطي العدالة والضبط، لأنّ عليها المعول في دراسة الرواة إذا كانوا من رجال الكتب الستة.

الحكم على الحديث

أولاً – من حيث اتّصال سنده:

هو ثبوت «سماع» الحديث من التلميذ عن شيخه مباشرة بدون واسطة. ويكون «السماع» أخصّ من «الإدراك» أي «المعاصرة»، وأخصُ من «الرؤية»، وأدق من «اللقاء». فربما تكون المعاصرة بلا رؤية، وربما تكون الرؤية بلا لقاء، وربما يحصل اللقاء ولكن بدون «سماع». فالمعول عليه في «اتصال السند» هو «السماع» عند الإمام البخاري وشيخه علي بن المديني، وهو المُتعيِّن في التحقيق.

ولمعرفة وجود هذا الشرط في سند ما، يتم الرجوع إلى كتب الرجال إذا كان الراوي من رجال الكتب الستة. مثل:

- **تهذيب الكمال**: **للمزّي**. فقد عُني ببيان شيوخ الراوي الذين سمع منهم، وتلاميذه الذين سمعوا منه. وصرف عنايته لبيان هذا الأمر، ورتّب شيوخ الراوي وتلاميذه على حروف المعجم، وبيّن «السماع»، وفرّق بين من «روى وسمع» وبين من «روى ولم يسمع».

ثانياً - من حيث مرتبة رجال إسناده

إذا تحقق الباحث من وجود هذا الشرط في الإسناد الذي يدرسه، وتحقق من تحديد مرتبة رجاله من حيث العدالة والضبط، أمكنه الحكم على الإسناد الذي بين يديه بالخطوات التالية:

أ- إذا كان الرواة جميعاً من المراتب الثانية أو الثالثة أو الرابعة يُقال: **اسناده صحيح**.

ب- إذا كان أحد الرواة في الإسناد من المرتبة الخامسة أو السادسة . يُقال: **إسناده حسن**.

ج- إذا كان أحد الرواة في الإسناد من المرتبة السابعة أو الثامنة أو التاسعة. يُقال: **إسناده ضعيف**.

د- إذا كان أحد الرواة من المرتبة العاشرة، يُقال: **إسناده ضعيف جداً**.

هـ- إذا كان أحد الرواة من المرتبة الحادية عشرة، يُقال: **اسناده متروك**.

و- إذا كان من المرتبة الثانية عشرة، يُقال: **إسناده موضوع**.

ملاحظات:

١- إذا توبع أصحاب المراتب «السابعة والثامنة والتاسعة» يرتقع الحديث إلى مرتبة «**الحسن**».

٢- يُنظر دائماً في الحكم على السند، إلى أدنى الرواة مرتبة فيه. بمعنى أنه إذا كان في الإسناد أربعة رواة ثقات، وواحد ضعيف، فالإسناد ضعيف، ولا تأثير للثقات في تصحيح هذا الإسناد. فالأدنى هنا يحكم على الأعلى ولا عكس.

ثالثاً - من حيث خلوّه من الشذوذ والعلّة

لا يكفي الحكم على الإسناد، للحكم على كامل الحديث، إذ لابدّ من تحقيق شرطين هامّين، هما:

١- خلو الحديث من «الشذوذ».

٢- خلوّ الحديث من «العلة».

ويصعب في هذا الاتجاه على عموم الباحثين الحكم على الحديث من خلاله، لأنّ الأمر يحتاج إلى دراسة عميقة في مصادر «علل الحديث» وليس من السهل فهمها واستيعابها، خارج نطاق التخصص الدقيق، والممارسة لهذا العلم.

فالشروط الثلاثة التي تقدّم الحديث عنها، وهي «**العدالة**» و«**الضبط**» و«**اتصال السند**» يعالجه علم من علوم الحديث يقال له «**علم الجرح والتعديل**». وهو علم أوّلي يفحص الرواة ويصنّفهم إلى مراتب كما تقدم في **مراتب ابن حجر**. وبعد تصنيف الرواة إلى «**ثقات**» و«**ضعفاء**» يختص **علم الجرح والتعديل** في النظر في «**روايات الضعفاء**» وأمراضها الظاهرة.

أما «**روايات الثقات**» فتخضع لفحوصات أخرى يعالجها «**علم العلل**» وله علماء متخصصون به. وهو أصعب بكثير من «علم الجرح والتعديل» فكم من عالم بالجرح والتعديل، لايُعدّ كذلك في «علم العلل».

وتكمن صعوبة «علم العلل» في كونه يعالج «روايات المحدثين الثقات». لأن الثقة يغلب على حديثه الصحة والصواب، ويصعب اكتشاف الخطأ فيه إلا بعد جهد جهيد يقتضي مقارنة حديث هذا الراوي الثقة بأحاديث زملائه الذين كتبوا معه عن شيخ واحد. وهذه المقارنة يُطلق عليها أهل الحديث «الإعتبار» وهو عملية دراسة

عميقة لكل ما كتبه التلاميذ «الثقات» عن أستاذ واحد. ويقتضي هذا الحصول على «نسخ» هؤلاء التلاميذ جميعاً ومقارنتها ببعضها لاكتشاف الخطأ، وتحديد المخطئ.

ويضيف «علماء العلل» إلى «الخطأ» و«المخطئ» عنصراً جديداً وهو «سبب الخطأ» فهو إما ذهول، أو نسيان، أو السفر الذي يُبعد الثقة عن كتبه، أو الكبر والشيخوخة، أو المرض، أو الصدمة العنيفة مادية كانت أو معنوية، أو غير ذلك.

إن علماء «الجرح والتعديل» ضبطوا لنا الرواة «الضعفاء» وبهذا يسهل الحكم على رواية هؤلاء الضعفاء. أما علماء «العلل» فضبطوا لنا «الروايات» التي أخطأ فيها الثقات. والفرق بين الفريقين واضح. فإذا قيل لك: إن هذا الراوي ضعيف فإنك ستحكم على رواياته بالضعف مهما بلغ عددها. وإذا قيل لك إن هذا الرواي «ثقة» فستحكم على رواياته بالصحة مهما بلغ عددها إلا ما استثناه «علماء العلل»وهذه الإستثناءات مدوّنة ومحفوظة في مدوّنات، من أهمّها:

- كتاب «العلل الواردة في الأحاديث النبوية»: للإمام علي بن عمر الدارقطني، وقد طبع من هذا الكتاب عشر مجلدات، ولم ينته بعد. وهو مصنف على المسانيد. وصنّفه أحد تلاميذه، لأن الدار قطني أملاه من حفظه!!

فاذا أراد الباحث أن يعرف: هل توجد علّة للحديث الذي بين يديه؟ فعليه أن يحدد راويه من الصحابة، ثم يبحث في «علل الدارقطني» عن مسند هذا الصحابي، ويبحث في الأحاديث التي رواها الدار قطني له في هذا الكتاب، فإذا وجده، فالغالب أن الحديث لا علة له -والله أعلم-.

وإذا أراد الباحث زيادة في التأكد، فعليه الرجوع إلى الكتب الأخرى المصنّفة في هذا الحقل، مثل:

ـ علل الحديث: ابن أبي حاتم الرازي.

ـ العلل (الكبير والصغير): الترمذي.

ـ العلل: الامام أحمد.

ـ التاريخ الكبير: البخاري.

ـ المسند: البزار.

ـ المعجم الأوسط: الطبراني.

ولا أظن أنّ الباحث غير المتخصص بعلوم الحديث وعلله، يستطيع البحث في مثل هذه الكتب بسهولة، فقد لايستطيع حتى فهم مراد هؤلاء العلماء، لذلك يُنصح بالحكم على الحديث من خلال إسناده، دون الخوض في علله.

أمّا مايتعلّق «بالشذوذ» فهو نوعٌ من أنواع العلل الخفية، ويُقصد به: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه. فإذا وردت رواية تخالف رواية الثقة، وكانت الرواية المخالِفة أقوى منها، حكمت على روايتك بالشذوذ. والشاذ من الحديث، نوع من أنواع الأحاديث الضعيفة. وقد تكفلت كتب العلل ببيان هذا النوع من العلل.

ضبط النّص، أو التعليق عليه

وهناك مكمّلات للتخريج ، قد يراها بعض أهل التخصص مهمة، وهي «التعليق على النص» أو «ضبطه» **منها**:

أ‌- **ضبط الأسماء**: قد يرد في السند اسم رجل أو كنيته أو لقبه أو نسبته أو نَسَبِه، يحتاج إلى ضبط، أو أن يرد في الأصل مصحفاً أو محرّفاً. وحتى لا يُقرأ خطأً، سواء من الباحث أم القارىء، ينبغي ضبطه بالرجوع إلى المصادر المتخصصه، **منها**:

- الإكمال : ابن ماكولا.

- توضيح المشتبه: ابن ناصر الدين الدمشقي.

- الأنساب: السمعاني.

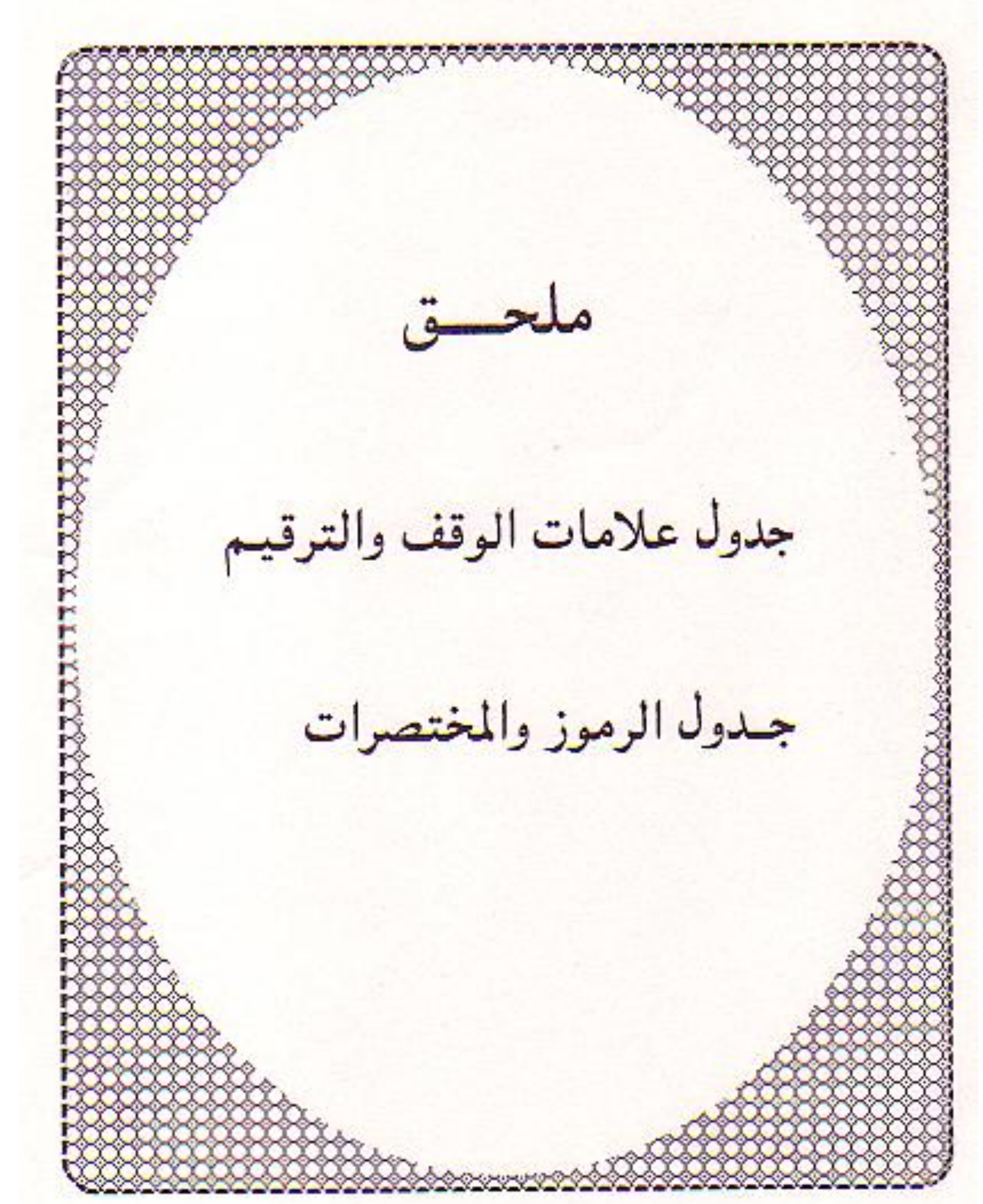
ب- **بيان الأماكن الغريبة أو ضبطها:** إذا وردت في المتن اسم مكان غريب، على الباحث ضبطه وبيانه، وذلك بالرجوع إلى كتب البلدان، من أهمّها:

- معجم البلدان: ياقوت الحموي.

ج- **ضبط الكلمات الغريبة وبيان معانيها:** إذا ورد في متن الحديث كلمة فيها إشكال لغوي، فعلى الباحث الرجوع إلى كتب «غريب الحديث» لضبطها وبيان معناه، ومن أهمّها:

- النهاية في غريب الحديث: ابن الأثير.

د- **توضيح العبارات المُبهمة:** وذلك إذا أشكلت أو انغلقت «عبارة أو جملة» في الحديث وليس «لفظة» فليراجع كتب شروح الحديث، وهي كثيرة ولينقل من كل ذلك ما يراه ضرورياً ومناسباً، وليتجنب الحشو والتطويل قدر استطاعته.



ملحـــق

جدول علامات الوقف والترقيم

جـدول الرموز والمختصرات

جدول علامات الوقف والترقيم

العلامة	الشكل	الوظيفة
النقطة	.	تُوضع في نهاية الجملة التامّة المعنى، وليس فيها معنىً للاستفهام أو التعجب. **مثل:** ❑ «اتق الله حيثما كنت».
النقطتان	:	تأتي بعد القول ومقوله. **مثل:** قال النبي ﷺ: «خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه». وتأتي بين الشيء وأقسامه، أو قبل التعداد. **مثل:** «الكلام ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف». وتأتي بين الكلام ومعناه أوتعريفه أوتفسيره. **مثل:** ❑ معنى القياس في اللغة هو: «التقدير». ❑ تعريف القياس في الاصطلاح هو: «إلحاق فرع بأصل في الحكم لأمر جامع بينهما وهو علّة الحكم». ❑ السنّة النبويّة هي: كلّ ماصدر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير.

العلامة	الشكل	الوظيفة
النقاط الثلاثة	...	تدلّ على وجود كلام محذوف من النّص بعد اقتباسه. **مثال:** □ قال تعالى: ﴿**إنّ الله لايستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها...**﴾. □ قال ﷺ : «من رأى منكم منكراً فليغيّره بيده ...».
الفاصلة(القارزة)	،	توضع بين جملتين مرتبطتين بالمعنى، وبين الجمل القصيرة، التامّة المعنى. أو التي تدلّ على وقف قصير. وتُوضع بين المعطوف والمعطوف عليه، **مثال:** □ أركان الإسلام خمسة: «شهادة أن لا إله إلاّ الله، وأنّ محمّداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحجّ البيت لمن استطاع إليه سبيلا».
الفاصلة المنقوطة	؛	تُوضع في الغالب بين جملتين احداهما سبب للثانية، **مثل:** □ «اجتهد زيد في طلب رزقه ، فسعى إليه ؛ فوسّع الله له في ماله».
علامتا التنصيص	« »	تُستخدمان لحصر النصوص المقتبسة حرفياً . **مثل:** □ قال رسول الله ﷺ : «كلُّ لحم نبت من حرام فالنّار أولى به».

العلامة	الشكل	الوظيفة
القوسان الكبيران	( )	لهما استخدامات كثيرة، من أبرزها: حصر الكلمات التي تُفسّر ماقبلها، أو الكلمات ذات الأهميّة، والمراد جلب انتباه القارىء إليها، أو حصر الكلمات الغريبة، أو الأجنبية، أو تسجيل سنة وفاة أحد الأعلام، أو ذكر رقم تاريخ حادثة، ... **مثال** استخدامها في تفسير ماقبلها: * قال جب (المستشرق الانجليزي): « من أهمّ مظاهر فرنجة العالم الإسلامي (تغريبه) تنمية الاهتمام ببعث الحضارات القديمة، ... ».
القوسان المعقوفان	[ ]	يُستعملان بشكل خاص في تحقيق التراث، فتوضع لحصر مازاد عن النسخة الأصليّة، سواء كان من نسخة أخرى، أو من اضافة المحقق. **مثال:** ☐ قال ابن اسحاق: « ... ومن بني مخزوم [بن يقظة] : المطلب بن حنطب بن الحارث بن ... ». وعلّ المحقق في الحاشية على عبارة [بن يقظة] بقوله: هذه العبارة ساقطة في أ.
القوسان المزهران	﴿ ﴾	لحصر الآيات القرآنيّة الكريمة. **مثل**: ☐ ﴿قل هو الله أحد﴾
علامة الاستفهام	؟	تُوضع في نهاية الجمل الاستفهاميّة. **مثل:** ☐ قال حذيفة بن اليمان: « إيّاكم ومواقف الفتن، قيل: وما هي؟ قال: أبواب الأمراء ... ».

العلامة	الشكل	الوظيفة
علامة التعجّب	!	توضع في نهاية الجملة التعجبيّة، أو الدعاء، أو الاستغاثة، أو ... **مثل:** ☐ واعجباً من جحود النّاس ! ☐ تبّاً للكافرين ! ☐ وامعتصماه !
الشّرطة	–	تُوضع للفصل بين كلام المتحاورين، وبين العدد والمعدود. **مثال:** ☐ جرى حوار بين الأوزاعي وبين الأمير عبد الله بن علي: فقال عبد الله: ماتقول فيما نحن فيه؟ -أصلح الله الأمير... - أخبرني عن الخلافة؟ - لو كانت وصيّة من رسول الله ص ماترك عليّ (رض) أحداً يخلفه. ... ☐ من أهمّ أركان الحج: ١- الوقوف بعرفة ٢- طواف الافاضة. ٣- ...

العلامة	الشكل	الوظيفة
الشرطتان	– –	أهمّ استخداماتها حصر الجمل المعترضة، **مثل:** ◻ قال الله - تبارك وتعالى- : ﴿**يوم لاينفع مال ولا بنون إلاّ من أتى الله بقلب سليم**﴾. ◻ قال رسول الله - ﷺ - : «من أحدث في أمرنا هذا ماليس فيه فهو ردّ» ◻ قال الحجاج - **الذي عُرف بسطوته**- لسعيد بن جبير: ما قولك في الخلفاء؟

جدول الرموز والمختصرات

استخدم بعض المؤلفين وخصوصاً القدماء منهم، بعض الرموز والمختصرات، وفيما يلي جدول بأبرزها، مع ايضاح مدلولاتها:

الكلمة أو العبارة	الرمز والمختصر
صلى الله عليه وسلم	ص
رضي الله عنه	رض
عليه السلام	ع
صحيح البخاري	خ
صحيح مسلم	م
سنن أبي داود	د
سنن الترمذي	ت
سنن النّسائي	ن
سنن ابن ماجه	هـ
الطبراني	ط ب
مسند أحمد	م.ح
موطأ مالك	ط.م

الكلمة أو العبارة	الرمز والمختصر
حدثنا	ثنا
حدثني	ثني
أنبأنا	أنبا
أخبرنا	نا
إلى آخره	إلخ
انتهى	أ.هـ
التحقيق	تحق
المخطوط	م. خ
المجلد	مج
الجزء	ج
الصفحة	ص
السطر	س
الحاشية	ح
الشرح	ش
المصدر أو المرجع السابق	م.س
المصدر أو المرجع نفسه	م.ن
التاريخ الهجري	هـ
التاريخ الميلادي	م
قبل الميلاد	ق.م
بعد الميلاد	ب.م

الكلمة أو العبارة	الرمز والمختصر
تاريخ الوفاة	ت
دون ناشر	د.ن
المطبعة	مط
الطبعة	ط
دون طبعة	د.ط
دون تاريخ	د.ت

المصادر والمراجع

المصادر

١- القرآن الكريم

٢- **ابن ماجه، سنن، تحقيق**: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة مصورة.

٣- **ابن منظور، لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

٣- **أحمد بن حنبل، المسند** «وبهامشه منتخب كنز العمال»، دار الفكر، بيروت، (د. ط).

٤- **البخاري، صحيح الأدب المفرد**، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، بيروت، ١٩٨٦م.

٥- **الجوهري، مختار الصحاح**، دائرة المعاجم، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥.

٦- **الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد**، المكتبة السلفية، المدنية المنورة «د.ت».

٧- **الدارمي، سُنن الدارمي**، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار القلم، دمشق، ١٩٩١م.

٨- **الذهبي، ميزان الإعتدال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الطباعة والنشر «د.ت».

٩- **الزبيدي، تاج العروس**، من جواهر القاموس، تحقيق: مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٩.

١٠- **الفيروز آبادي، القاموس المحيط**، موسسة الرسالة، مكتب تحقيق المخطوطات، بيروت، ١٩٨٧.

المراجع

١- **أحمد محمد الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص**، دار المنارة، المدينة المنورة، ١٩٨٤.

٢- **أكرم العمري، مناهج البحث وتحقيق المخطوطات**، مكتبة العلوم والحكم، ط١، المدينة المنورة، ١٩٩٥.

ـــــــ **التراث والمعاصرة**، كتاب الأمة (١٠) ط١، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر ١٤٠٥.

٣- **بكر أبو زيد، التأصيل**، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٣هـ.

٤- **سعيد إسماعيل وآخرون، دراسات في فلسفة التربية**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١.

٥- **سفر الحوالي، العلمانية**، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، مكة المكرمة ١٩٨٢.

٦- **عبد الرحمن النحلاوي، التربية الإسلامية ومشكلات المعاصرة**، المكتب الإسلامي- ومكتبة أسامة، ط٢، بيروت- الرياض، ١٩٨٥.

٧- **عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها**. مكتبة الخانجي، ط٥، القاهرة، ١٩٩٤.

٨- **عبد العزيز الخولي، الفكر التربوي في الأندلس**، دار الفكر العربي، ط٢، بيروت، ١٩٨٥.

٩- **فاروق عبد المجيد السامرائي، مناهج العلماء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**، دار الوفاء، جدة، السعودية، ١٩٨٧.

١٠- **محمد محمد حسين، الإتجاهات الوطنية في الأدب والمعاصرة**، مؤسسة الرسالة، ط٧، بيروت، ١٩٨٤.

١١- **محيي هلال السرحان، تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية**، «د.ت»، بغداد، ١٩٨٤م.

١٢- **مصطفى السباعي، الإستشراق والمستشرقون مالهم وما عليهم**، مكتبة دار البيان، الكويت، ١٩٦٨م.

١٣- **مطاع الطرابيشي، في منهج تحقيق المخطوطات**، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٣م.

١٤- **موفق عبد الله عبد القادر، توثيق النصوص وضبطها عن المحدثين**، المكتبة الملكية- المكتبة البغدادية، ط١، مكة المكرمة، ١٩٩٣م.

١٥ **عبد العظيم الديب، نحو خطة واعية لإحياء التراث الإسلامي**، مجلة الأمة، السنة الرابعة، العدد «٤٢»، رجب- أبريل، قطر ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

المحتويات

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس





دار الفرقان للنشر والتوزيع

العبدلي - عمارة جوهرة القدس

هاتف ٤٦٤٠٩٣٧ ٦ ٩٦٢+ ، ٤٦٤٥٩٣٧ ٦ ٩٦٢+

فاكس ٤٦٢٨٣٦٢ ٦ ٩٦٢+

ص.ب ٩٢١٥٢٦ عمان ١١١٩٩ الأردن

ص.ب ٩٢٧٦٢١ عمان ١١١٩٠ الأردن

إربد - مقابل جامعة اليرموك - تلفاكس ٧٢٧٦٥٠٦ ٢ ٩٦٢+

E-mail: dar_furqan@yahoo.com